
حركة عدم الانحياز
فى عالم متغير
د. محمد نعمان جلال
الهيئة المصرية العامة للكتاب

حركة عدم الإنحياز
فى عالم متغير

د. محمد نعمان جلال



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٧

مقدمة

لقد نشأت حركة عدم الانحياز فى ظل ظروف جد متغيرة ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية انقلب حلفاء الامس الى خصوم ، واشتدت حدة التنافس والصراع من أجل النفوذ مما أدى الى اطلاق اسم الحرب الباردة على عقد الخمسينات وأوائل الستينات • وكان حدوث أى خطأ غير محسوب بدقة كفيل بالزج بالعالم فى أتون حرب نووية مدمرة لاتبقى ولا تذر وفى هذه البيئة الدولية قدم نفر من قادة البلاد الحديثة الاستقلال للعالم مفهوما جديدا فى العلاقات الدولية يسعى لتوسيع رقعة السلام العالمى ويعمل من أجل تخفيف حدة التوتر بين الاحلاف والتكتلات الدولية ويمكن الدول الجديدة من الحفاظ على استقلالها الوليد وحمايته •

وبما ان البيئة الدولية متغيرة بطبيعتها من جانب ولسرعة وضخامة معدل الاختراعات العلمية وآثارها ليس فقط على سباق التسلح بل وأيضا على عملية الاتصال بين الشعوب والحضارات وأيضا على عملية التنمية فى البلاد الجديدة من جانب آخر كل هذا ساعد فى تنوع اهتمامات حركة عدم الانحياز لتتطور من مجرد دعوة لتخفيف حدة التوتر بين العملاقين والمساعدة

فى عملية تصفية الاستعمار الى دعوة لاحداث تغيير شامل فى هيكل ومضمون العلاقات الاقتصادية والسياسية والاعلامية والثقافية والتكنولوجية الدولية بما يحقق العدالة والانصاف ومصالح شعوب الارض قاطبة ولايجعل حفنة من الدول تنعم بالرخاء وتترك الغالبية العظمى تعانى من المجاعات وتعيش فى حالة من التخلف الشديد •

وتستهدف هذه الدراسة بيان نشأة الحركة وتطورها وأثر الظروف المتغيرة عليها ، كما تسعى لتقديم « دراسة حالة » لقمتى نيودلهى وهرارى لتوضيح ديناميات الحركة وطبيعة عملها وكيفية التفاعل البناء فى نشاطها سعيا نحو تحقيق توافق الرأى بما يخدم المصلحة المشتركة لشعوب بلاد العالم غير المنحاز بل ولشعوب العالم قاطبة •

وتنقسم الدراسة الى الفصول التالية :

الفصل الأول : نشأة وتطور حركة عدم الانحياز

الفصل الثانى : القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز ٠

الفصل الثالث : الاطار المؤسسى لحركة عدم الانحياز ٠

الفصل الرابع : دراسة حالة بمنهج احصائى لأعمال القمة السابقة ٠

الفصل الخامس : دراسة للقمة الثامنة فى هرارى ٠

الفصل السادس : حركة عدم الانحياز فى مفترق الطرق ٠

الفصل السابع : مصر وعدم الانحياز ٠

الفصل الأول

نشأة وتطور حركة عدم الانحياز

نشأة وتطور حركة عدم الانحياز

السياسة الخارجية لأية دولة تتكون من مجموعة من التصرفات والقرارات المرتبطة بعلاقاتها بالدول الاخرى ٠ أى ان السياسة الخارجية تنطوى على شقين (١) :

الأول : يتعلق بالقرارات أى وجود عملية معينة من التفكير بصدد واقعة معينة أو حدث معين واختيار أحد البدائل المطروحة ٠

الثانى : يتعلق بالتصرفات ازاء القرار المتخذ وهنا تتدخل البيئة أو الاطار الذى يتم فيه التنفيذ ٠

وسياسة عدم الانحياز هى احدى أدوات أو أساليب أو مناهج السياسة الخارجية والتى أصبحت ترتبط بالدول النامية أو التى تحررت بعد الحرب العالمية الثانية ٠

ويعرف البروفسور ك ٠ ب ٠ ميسرا أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جواهر لال نهرو عدم الانحياز على النحو التالى « ان عدم الانحياز ليس مفهوما سلبيا فهو ليس حيادا ، وليس سياسة القوى ، وليس سياسة عزلة ، انه حركة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتحويل النظام الدولى الراهن الى نظام يقوم على العدالة لخدمة أهدافهم القومية من أجل بناء اجتماعى واقتصادى قوى وبغرض اقامة نظم سياسية صالحة لبلادهم » (٢) ٠

ومن ثم فان هذا الفصل يتناول النقاط التالية :

١ ــ الاطار الدولى الذى نشأت فى ظله حركة عدم الانحياز ٠
٢ ــ الاطار العربى الذى دفع لتبنى الفكرة فى المنطقة العربية ٠
٣ ــ تحديد للمفاهيم ٠
٤ ــ التطور التاريخى للحركة ٠

المبحث الأول

الاطار الدولى

ان التنـاول الصـحيح لكيفية ظهور وتطور حركة عدم الانحيـاز يقتضى التعرف على البيئة الدولية التى كانت سائدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى وجه التحديد فى فترة الخمسينات ٠

معالم التطورات فى المرحلة اللاحقة على الحرب : تميز الوضـع السياسى فى هذه المرحلة بعناصر أربعة (٣) :

الأول : ظهـور القوة النـووية كأداة للحرب : ففى مارس ١٩٤١ أمر **روزفلت** رئيس الولايات المتحدة آنذاك بتأليف لجنة سميت « اللجنة الاستشـارية لشـئون اليورانيـوم » والتى أخـذت تجـرى الأبحـاث والاتصالات وتتلقى المعلومات عن الكشوف التى أحرزها علماء بريطانيا فى أبحاث مشابهة ٠ وتضافرت الجهود الامريكية والبريطانية حتى أمكن صنع القنبلة الذرية ٠

وفى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ألقيت أول قنبـلة ذريـة على مدينـــة هيروشيما ، وفى ٩ أغسطس ١٩٤٥ ألقيت القنبلة الثانية على مدينـــة نجازاكى ، وأحدث ، ذلك فضلا عن التدمير الرهيب ، تغيرا ضخما فى أساليب الحرب ٠ كما ترتب ، على ذلك ، التسابق لتطوير وســـائل التدمير ، حيث أمكن الوصول للقنبلة الهيدروجينية فى عام ١٩٥٣ وهى أقوى بكثير من القنبلة الذرية التى استخدمت فى هيروشيما أو نجازاكى ٠

الثانى : انقسام العــالم الى معسكرين كبيرين وظهـور الحرب الباردة (٤) ٠ ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى انقسم حلفاء الامس لاختلاف التوجه الايديولوجى لكل منهما وزاد من حدة الانقسام اندلاع

الثورات فى هنغاريا ، وبلغاريا ، ورومانيا ثم تشيكو سلوفاكيا عام ١٩٤٨ وانتهت هذه الثـورات برفـع لواء النظام الشيوعى فى هذه الدول ٠ وخضعت فنلندا للتأثير السوفيتى ، كذلك استتب الأمر للحكم الشيوعى فى المانيا الشرقية ٠

وفى آسيا انتصرت الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ وطردت حكومة تشانج كاى تشيك الى تايوان (٥) وكذلك قامت حركة تحـرر وطنى فى فيتنام وهزمت فرنسا فى معركة شهيرة هى معركة « ديـان بيان فو » ، وتحررت اندونيسيا من الاستعمار الهولندى ، والهند من الاستعمار البريطانى ، نشبت حرب كوريا عام ١٩٥٠ ٠

وتسابقت الولايات المتحدة لتمد يد العون لأوربـا الغربيـة فى المشروع الشهير باسم « مشروع مارشال » وزير الخارجية الأمريكى الذى دعا فى يونية ١٩٤٧ لوضع برنامج ضـخم يهدف لانعاش اقتصاديات هذه الدول ٠

وادى تسابق المعسكرين من أجل التسلح والسيطرة وحصر نفوذ المعسكر الآخـر الى بروز ما عرف باسم الحرب البـاردة والتى يمـكن تعريفهـا بانهـا « الصراع الدولى غير المسلح الذى يقوم على التهديد باستعمال القوة مما يؤدى الى زيادة حدة التوتر ويجعل وقوع الحرب أكثر احتمالا » ومن مظاهره هذه الحرب ما يلى (٦) :

- الدعايات المثيرة والاذاعات الاستفزازية من كل طرف ضد الآخر ٠
- تبادل الاتهامات والتصرفات العدائية من الزعماء والقادة ٠
- التهديدات والانذارات التى توجهها كل دولة للأخرى ٠
- سباق التسلح واجراء التجارب النووية ٠
- حشد القوات العسكرية والأساطيل فى مناطق التوتر ٠
- حرب الجواسيس ٠
- التوسع فى سياسة الأحلاف العسكرية ٠

ولقد كان السلاح النووى ، بداية فترة الحرب الباردة حكرا على الولايات المتحدة حتى استطاع الاتحاد السوفيتى تفجير الذرة عام ١٩٥٣ تم تسابق معها لتفجير القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٤ وفى عام ١٩٥٧ أطلقت روسيا السوفيتية أول قمر صناعى سبقت به الولايات المتحدة ٠

وبرزت بعض الدول التى انفردت بموقف خاص مثل يوغوسلافيا منذ عام ١٩٤٨ حيث سعي جوزيف بروزتيتو للمحافظة على اسـتقلالية

يوغوسلافيا ضد النفوذ السوفيتى رغم اعتناقه الفلسفة الشيوعية لذا انفصل عن الكومنفورم فى ٢٨ يونية ١٩٤٨ وناصبته الكتلة الشيوعية العداء فى حين سارعت أمريكا لتقديم المساعدات له وعرضت عليه الانضمام لحلف الاطلنطى ولكنه رفض ذلك ، (٧) الأمر الذى ساعد فيما بعد على تبلور ما عرف باسم سياسة الحياد وعدم الانحياز ٠

الثالث : بروز سياسة الأحلاف العسكرية : (٨) رغم أن سياسة الأحلاف برزت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية ٠ الا أنه يمكن ارجاع ارهاصاتها الى سلسلة المعاهدات التى عقدها الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٤٣ مع تشيكوسلوفاكيا وفى ابريل ١٩٤٥ مع يوغوسلافيا وبولندا الأمر الذى يعد نواة لتجمع دولى بقيادة الاتحاد السوفيتى ٠ ومن ثم كان رد الفعل الغربى بتوقيع معاهدة بروكسل للضمان الجماعى فى ١٧ مارس ١٩٤٨ بين كل من : بريطانيا ـ فرنسا ـ بلجيكا ـ هولندا ـ لكسمبورج ٠ ثم معاهدة حلف شمال الأطلنطى بين دول بروكسل الخمس وكندا وايطاليا والدانمارك والنرويج والبرتغال ايسلندا فضلا عن الولايات المتحدة ٠

ومع تبلور حالة الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة لحصر النفوذ الشيوعى وتطويقه بسلسلة من الاحلاف الدولية والتى أبرزها :

١ ـ معاهدة شمال الاطلنطى عقدت فى ٤ ابريل ١٩٤٩ وتم التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ فى ٢٤ أغسطس من نفس العام، ثم انضمت لها تركيا واليونان فى مؤتمر أوتاوا فى ١٨ سبتمبر ١٩٥١ ثم المانيا الغربية عام ١٩٥٥ ٠ وأكدت المعاهدة على مبادىء منها : اشتراط اتباع أعضائه للنظام الديمقراطى القائم على سيادة الدستور وتعدد الاحزاب وحرية الفرد ، ان الاعتداء على أى عضو هو اعتداء على باقى الأعضاء مما يبيح حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ٠

وعمد الحلف لتعزيز قوة أعضائه العسكرية وفى عام ١٩٥٧ جعل سياسته العسكرية تقوم على التسلح بالأسلحة الذرية بكافة أنواعها ٠

٢ ـ **حلف البلقان** عقد بين تركيا واليونان ويوغوسلافيا فى ٢٨ فبراير ١٩٥٣ وكان يستهدف تعاون الدول الثلاث ضد الخطر الشيوعى ٠ ولكن سرعان ما انفرط عقد هذا الحلف لاتجاه يوغوسلافيا لنبذ سياسة الأحلاف ٠

٣ ـ حلف جنوب شرق آسيا : ازاء نجاح الشيوعية فى الصين

وتعاظم حركات التحرر الوطنى فى آسيا سعت الولايات المتحدة لمحاصرة النفوذ الشيوعى لذا تكون هذا الحلف من : استراليا - فرنسا - نيوزيلندا - باكستان - الفلبين - سيام (تايلاند) ، الولايات المتحدة حيث وقعت هذه الدول فى مانيلا فى سبتمبر ١٩٥٤ على معاهدة عرفت باسم معاهدة جنوب شرقى آسيا للدفاع الجماعى ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩ فبراير ١٩٥٥ (٩) ٠

- **أما الاسلوب السوفيتى** فى التوسع فى تلك الفترة فقد اعتمد على مساعدة الأحزاب الشيوعية فى شرق أوربا حتى تستطيع الوصول للسلطة ، ثم عقد اتفاقات ثنائية معها ٠ فعقد الاتحاد السوفيتى معاهدات ثنائية مع كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا فى الفترة من ٤٣ - ١٩٤٥ ٠ وقامت يوغسلافيا بعقد سلسلة معاهدات مع كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والبانيا والمجر وبلغاريا خلال عامى ٤٦ - ١٩٤٧ وعقد الاتحاد السوفيتى معاهدات ثنائية مع رومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا عام ١٩٤٨ ٠

وفى يونية ١٩٤٨ انفصلت يوغوسلافيا عن الكومنفورم الشيوعى أثر احتدام النزاع بين تيتو وستالين ومن ثم الغى الاتحاد السوفيتى معاهدته مع يوغوسلافيا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨ وحذت الدول الشيوعية الأخرى حذوه ٠

وتنص معاهدات الاتحاد السوفيتى مع دول شرق أوربا على المساعدة المتبادلة ضد ألمانيا أو أحد حلفائها ونفس الشىء بالنسبة لمعاهدات دول شرق أوربا مع بعضها البعض ٠

والاستثناء الهام هنا هو المعاهدة مع فنلندا التى نصت على رغبة الأخيرة فى البقاء بعيدا عن الخلافات الناتجة عن تعارض مصالح الدول العظمى الأمر الذى من شأنه بلورة نوع ما من الحياد الفنلندى ٠

ولكن ازاء قيام حلف الاطلنطى كتكتل وضم المانيا له شعر السوفيت ان المعاهدات الثنائية غير كافية لذا عقدوا حلفا جماعيا عرف باسم حلف وارسو فى ١٩ مايو ١٩٥٥ وضم الاتحاد السوفيتى - البانيا - بلغاريا - تشيكوسلوفاكيا - المانيا الشرقية - المجر - بولندا - رومانيا ٠

والى جانب ما سبق أعلن الاتحاد السوفيتى ما عرف باسم مشروع مولوتوف للتعاون الاقتصادى مع دول شرق أوربا ردا على مشروع مارشال ، ثم انشأ مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة « الكوميكون » في ٢٥ يناير ١٩٤٩ للاشراف على مشروع مولوتوف ٠

وتكون أيضا الكومنفورم وهو تنظيم ثقافى لتنسيق الخطط بين الاحزاب الشيوعية بعضها البعض وانفصلت عنه يوغوسلافيا عام ١٩٤٨.

الرابع · تطور حركة السلام وقيام الأمم المتحدة : كانت الدعوة للسلام أملا داعب الكتاب والمفكرين عبر العصور حتى توجت هذه الدعوة بقيام عصبة الأمم وتوقيع عهد العصبة فى أبريل ١٩١٩ ووضعت موضع التنفيذ فى ابريل ١٩٢٠ (١٠) والذى سعى الى :

(أ) تحقيق السلام الدولى ومنع الحروب ·

(ب) تنشيط التعاون بين الدول ·

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ باجتياح القوات الالمانية أراضى بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ واستمر الصراع ٦ سنوات حتى أمكن ان تضع الحرب أوزارها ، وعقد مؤتمر سان فرنسسكو فى ابريل ١٩٤٥ لوضع نظام دولى جديد ، ثم توقيع الوثيقة التى عرفت باسم « ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونية ١٩٤٥ والذي أوضح أهداف المنظمة فى (١١) :

- **حفظ السلام والأمن الدولى ·**
- **انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس من المساواة ·**
- **تحقيق التعاون الدولى ·**

وذلك كله فى ظل مبادىء رئيسية أهمها :

- المساواة فى السيادة بين الأعضاء ·
- فض المنازعات بالطرق السلمية ·
- الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها على وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ·
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية ·

ولكن الأمم المتحدة رغم كل الآمال التى عقدت عليها لم تستطع القيام بكل ما أنيط بها من حفظ السلام فاندلعت الحرب فى كوريا وتكررت اعتداءات الدول الكبرى على الدول الصغرى مثل عدوان ١٩٥٦ على مصر ، التدخل فى أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ ، استبعاد الصين من عضوية المنظمة حتى عام ١٩٧٢ ، الاخفاق في حل المشكلة الفلسطينية ونحو ذلك ·

المبحث الثانى

الاطار العربى

اذا انتقلنا من الوضع العام لالقاء نظرة على المنطقة العربية فاننا نجد ان هذه المنطقة عانت من السيطرة الاستعمارية حيث تقاسمتها بريطانيا وفرنسا . وازاء بروز الحركة الوطنية والمطالبة بالاستقلال سعت القوى الغربية لفرض نظام الأحلاف والذى أبرزه (١٢) :

١ ـ مشروع قيادة الشرق الأوسط طرح المشروع فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٥١ على أساس انشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدول العربية واسرائيل وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلنده . ان تكون مصر مقر قيادة قوات المنظمة التى تضعها الحكومات تحت تصرف القيادة . وقد أيدت تركيا المشروع . وعارضته مصر بشدة .

٢ ـ حلف بغداد . تطورت الدعوة للحلف عبر مراحل . أولاها عقد اتفاقات ثنائية بين العراق وتركيا فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ لاقامة حلف بينهما للمساعدة فى الدفاع الجماعى عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وان هذا الميثاق مفتوح لاية دولة أخرى يهمها أمر السلام والأمن فى المنطقة . بل صرح وزير خارجية تركيا عند التصديق على الميثاق انه يمكن لاسرائيل الانضمام له اذا نفذت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين . ثم أيدت انجلترا الميثاق وانضمت للحلف الجديد فى مايو ١٩٥٥ وتبعتها باكستان فى يوليو ١٩٥٥ ثم ايران فى نوفمبر ١٩٥٥ . وتكون مجلس الحلف من خمس دول وعقد أول اجتماع له فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ وانضمت الولايات المتحدة للجنة العسكرية ولجانه

الأخرى فى عام ١٩٥٧ وكانت هى القوة الرئيسية لتزويده بالأسلحة والتمويل ورسم استراتيجيته ·

٣ ـ مبدأ ايزنهاور : أثر اخفاق العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أعلن ايزنهاور فى ٥ يناير ١٩٥٧ فى الكونجرس المبدأ الذى عرف باسمه ويقضى بالسماح للرئيس الأمريكى باستخدام القوات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط اذا رأى ضرورة لذلك دون الحاجة للحصول على اذن مسبق من الكونجرس ويرتبط بذلك تقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط التى تقبل المبدأ ·

ويستند المشروع الى :

(أ) نظرية ملء الفراغ أى ان الشرق الأوسط بعد انتهاء الاستعمار الانجليزى والفرنسى أصبح يعانى من الفراغ الذى على أمريكا ان تملأه ·

(ب) عدم تحديد المقصود بالشرق الأوسط لذا فقد تنوعت التصريحات بانه يشمل المنطقة من مضيق جبل طارق حتى بحر العرب ومن تركيا حتى السعودية كما يمكن ان يمتد ليشمل أثيوبيا أو غيرها ·

(جـ) حالة الضرورة متروك تقديرها للسلطة الأمريكية ·

وقد قبلت المشروع لبنان ودول حلف بغداد وعارضته مصر وسوريا والأردن فى ظل الحكومة الوطنية لسليمان النابلسى ، واليمن · وطرح جمال عبد الناصر نظرية الحياد وعدم الانحياز كبديل لنظرية الأحلاف ·

المبحث الثالث

تحديد المفاهيم

اذا كان تعبير عـدم الانحياز قد استقر فى الفكر السياسى الدولى للدلالة على المنهج الذى تتبعه الدول حديثـة الاستقلال فى سياستهـا الخارجية وسلوكها الدولى منذ عقد المؤتمـر الأول لعدم الانحيـاز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٦١ ، الا أن هذا الأمر لم يتم الا نتيجة مرحلة من التطور منذ منتصف الأربعينات حيث برزت عدة مصطلحات للدلالة على هذه السياسة فى عقد الخمسينات كما اثير نقاش حول مدى ارتباط هذه السياسة الجديدة بمفهوم الحياد المعروف فى القانون الدولى ٠ ومن ثم فمن الضرورى التعرض لهذه المفاهيم لتوضيح مدى اتفاقها أو اختلافها مع سياسة عدم الانحياز ٠

أولا : عدم الانحيـاز والحرب البـاردة ٠ نظرا لأن أول مؤتمـر للحركة عقد وكانت الحرب الباردة فى أشدها لذا فان حدوث الانفراج الدولى بعد أزمة الصواريخ الكوبية دعا لبروز تساؤل حول مدى جدوى سياسة عدم الانحياز ويهمنا ان نشير فى هذا الصدد للنقاط التالية :

(أ) ان سياسة عدم الانحياز ليست سياسة سلبية فى مواجهة الحرب الباردة بل هى سياسة ايجابية من أجل تحقيق السلام وتخفيف حدة التوتر الدولى ومن ثم فان ظهور سـياسة الوفاق الدولى لا تعنى بالضرورة اختفاء سياسة عدم الانحياز ٠ فمن جانب ارتبطت سـياسة عدم الانحياز بحركة الدول الصغرى فى المجتمع الدولى لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي ، ومن جانب آخر ارتبطت بحركة تصفية الاستعمار،

ومن جانب ثالث كان للحرب الباردة تأثيرها على بلورة هذه السياسة .

(ب) ان عدم الانحياز بوصفه حركة من أجل تعزيز الاستقلال السياسى والاقتصادى سرعان ما تطورت مفاهيمه واهتماماته لتركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

(جـ) ان الحرب الباردة هى علاقة ثنائية بين قطبى العالم والاختلاف بين هذين القطبين له أبعاد قيمية وايديولوجية ومصلحية وان ما سمى بسياسة الوفاق اقتصر على التنافس السلمى ولم يحقق انتهاء الصراع من أجل النفوذ والسيطرة . هذا الصراع الذى مجاله دول العالم الثالث مازال قائما ومستمرا .

ثانيا : عدم الانحياز والحياد : لقد تطور مفهوم الحياد Neutrality خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وتأكد خلال القرن العشرين وعندما برزت سياسة عدم الانحياز أطلق عليها الحياد بمعنى Neutrality وأحيانا استخدام مصطلح Neutralism وأحيانا أخرى أضيف لها تعبير الايجابى . ويمكن القول ان الحياد مفهوم قانونى منذ أن تم تقنينه فى اتفاقية لاهاى عام ١٩٠٧ حيث يفترض فى الدول المحايدة الامتناع عن المساهمة فى أى صراع مسلح أو تقديم أية مساعدات للأطراف المتحاربة . ومن الملاحظ أن هناك ٤ دول حتى الآن هى التى تتبع سياسة الحياد على هذا النحو ، ولكل منها ظروف خاصة (١٣) . فسويسرا تطور حيادها منذ اتفاقية فيينا عام ١٨١٥ حيث وافقت الدول الأوربية على حيادها وتجدد التأكيد على ذلك فى اتفاقيات فرساى عام ١٩١٩ . وهذا الالتزام القانونى ارتبط بالتزام سياسى حيث تمتنع الدولة فى حالة السلام عن اتخاذ أى اجراء من شأنه ان يؤثر على حيادها فى حالة الحرب . أما النمسا فقد تقرر حيادها باتفاقية عام ١٩٥٥ بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى ثم وافق البرلمان النمساوى وأصدر قانونا يؤكد حيادها الدائم باعتباره سياسة اختارتها بنفسها . أما فنلندا فان حيادها ارتبط بوضعها الجغرافى القريب من الاتحاد السوفيتى وقد عقدت معه معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة عام ١٩٤٨ تتعهد بمقتضاها فنلندا بعدم السماح باستخدام أراضيها كقاعدة للعدوان أو للمرور للعدوان ضد الاتحاد السوفيتى ويتعهد الأخير باحترام رغبة فنلندا بالبقاء بعيدا عن صراع القوى الكبرى . أى ان أساس حياد فنلندا هو معاهدة ثنائية ، بينما أساس حياد سويسرا هو معاهدات دولية وممارسة استمرت أكثر من قرن ونصف ، وأساس حياد النمسا معاهدة دولية وقانون داخلى .

وعلى خلاف ذلك ، نجد حياد السويد استند الى سلوك سياسى قائم على عدم الالتزام بأى أمر فى حالة السلم يحول دون اتخاذها موقف الحياد فى حالة الحرب وان تتبع فى وقت السلم سياسة دولية من شأنها خلق الثقة فى اتخاذها موقف حيادى فى المستقبل فى حالة الحرب .

ويمكن ان نشير للعناصر التالية للتفرقة بين سياسة عدم الانحياز والحياد بالمفهوم القانونى :

١ ـ ان أساس الحياد هو فى معظم الحالات اتفـاقات دولية أو قوانين داخلية أى انه ينبع من أســاس قانونى . فى حين ان عدم الانحياز مبنى على اعتبارات سياسية وليست قانونية .

٢ ـ ان الشاغل الأساسى للدول المحايدة هو الحرب . الوقوف بعيدا عنها فى حالة اندلاعها واتباع سياسة تهيىء لهذا الموقف فى حالة السلام . أمام عدم الانحياز فهو سياسة شغلها الرئيسى هو وقت السلم وفى حالة نشوب حرب عالمية فان لدوله حرية اتخاذ قرارها .

٣ ـ ان سياسة الحياد كما ظهرت فى أوروبا هى سياسة سلبية فى المقام الأول أما سياسة عدم الانحيـاز كما تبلورت فى دول العـالم الثالث فهى سياسة ايجابيـة فى المقـام الأول حيث اضطلعت بعدة مبادرات لتعزيز السلام وتخفيف حدة التوتر الدولى وتغيير هيكل النظام السياسى والاقتصادى الراهن . فهدف الدول المحايدة هو مجرد الحفاظ على حيـادها وقت الحرب أما هدف الدول غير المنحازة فهو بنـاء عالم جديـد .

٤ ـ ان الحياد كمفهوم قانونى يترتب عليه حقوق والتزامات بين الدول المحايدة والدول المتحاربة ازاء بعضها البعض ، كما انه يستلزم اعتراف الدول المتحاربة بحياد دولة ما ، والا فان ما يعرف « بالحيـاد المسلح » للدفاع عن النفس يمكن أن يظهر فى الواقع الفعلى .

ثالثا : عدم الانحياز وسياسة العزلة : اصطلح على اطـلاق تعبير سياسة العزلة على السياسة الأمريكية منذ صدور ما عرف بمبدأ مونرو الذى أعلنه الرئيس الأمريكى جيمس مونرو فى رسالته للكونجرس فى ديسمبر ١٨٢٣ وسارت عليه السياسة الامريكية حتى الحرب العالمية الثانيـة . وارتبطت ظروف اعلان هذه السـياسة بالوفاق الاوربى Concert of Europe والذى يطلق عليه فى بعض الاحيان التحالف المقدس وضم النمسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا عام ١٨١٥ وانضمت له

فرنسا عام ١٨١٨ ، واتخذ هذا التحالف هدفا له قمع الثورات والمحافظة على الوضع الراهن فى القارة الأوربية . وخشيت الولايات المتحدة ان تتجه الدول الأوربية لقمع الثورات التحررية فى أمريكا الجنوبية لذا أعلن الرئيس مونرو مبدأه المشهور . والواقع ان سياسة العزلة الأمريكية مرت بمرحلتين (١٤) :

الأولى : ارتبطت بالرئيس الأمريكى جورج واشنطون عندما وجه خطابا للشعب الأمريكى عام ١٧٩٦ بمناسبة انتهاء مدة رئاسته قال فيه « لا تتدخلوا فى الشئون الأوربية ، بل كونوا بعيدين عنها ، ولا يكونن لكم مع دول أوربا سوى العلاقات التجارية دون أية التزامات سياسية ، فاذا اشتبكت هذه الدول فى حرب بينها فاتركوها وشأنها وحاولوا الاستفادة من حرب الغير لتوسعوا نطاق تجارتكم » —

الثانية : تمثلت فى تصريح الرئيس الامريكى أثر ثورات أمريكا اللاتينية حيث سعت أسبانيا للحصول على معونة الدول الاوربية لقمع هذه الثورات فأعلن جيمس مونرو فى عام ١٨٢٣ تصريحه المشهور الذى لخص فيه السياسة الأمريكية تجاه أوربا فى :

١ — ان القارات الأمريكية قد وصلت الى درجة من الحرية والاستقلال لايسوغ معها احتلال أى جزء من أراضيها بواسطة احدى الدول الأوربية .

٢ — ان كل محاولة من الدول الأوربية لفرض نظامها السياسى على جزء من القارات الأمريكية يعتبر خطرا على أمن وسلام الولايات المتحدة وانها لن تسمح بمثل هذا التدخل .

٣ — ان الولايات المتحدة لن تتدخل فى الشئون الخاصة بدول أوربا ولا شأن لها بالحروب التى تقوم بين هذه الدول الا مايقتضيه حقها فى الدفاع عن نفسها اذا وقع اعتداء على حقوقها أو اصبحت مصالحها مهددة تهديدا جديا أو وجهت أليها اتهامات من احدى الدول الاوربية .

ويتضح مما سبق الدوافع وراء سياسة العزلة الامريكية ، وهى تعزيز استقلال الولايات المتحدة فى مواجهة الدول الاوربية ، والسعى للسيطرة على امريكا الجنوبية ومنع الدول الاوربية منها أى انها حلقة فى سياسة التوسع الامريكى من النطاق المحلى « الولايات المتحدة » الى النطاق الاقليمى « القارتين » ثم يلى ذلك مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث اصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية .

وهذا الامر على خلاف الوضع بالنسبة لعدم الانحياز الذى يستهدف تعزيز استقلال هذه الدول وليس سيطرتها على احد ٠

رابعا : عدم الانحياز وسياسات القوى : لقد عرف شوارز نبرجر Schwarzenberger سياسات القــوى بأنها تمثل نوعا من العــلاقات بين الدول حيث تسود أنماط معينة من السلوك مثل : التسلح ـ العزلة ـ دبلوماسية القوة ـ اقتصاد القوة ـ توازن القوى ـ الحرب ٠ وبناء عليه فان سياسات القوى تعنى حدوث تجمعات دولية ضد تجمعات أخرى ، وتعتبر هذه التجمعات غايات فى حد ذاتها ٠ ولا شك ان عدم الانحياز يرفض هذا التوجه فى السياسة الدولية ٠ وقد أوضح نهرو ذلك فى خطابه المشهور عام ١٩٤٦ الذى يعد بدايات لفكر عدم الانحياز حيث أكد نهرو على رفض سياسات القوى ودعا للابتعاد عنها وذهب الى ان مشاكل آسيا وأفريقيا ترتبط ليس بالصراع من أجل القوة وانما بالعمل من أجل الوفاء بالاحتياجات الرئيسية للانســـان ٠ ويمكن ان نضيف على سـبيل الاستطراد ان ســياسات القوى ارتبطت بأوروبا بعد الثورة الصناعية بينما عدم الانحياز ارتبط بالدول النامية التى تسعى للتصنيع ٠

خامسا : عدم الانحياز والحياد الايجابى :

بعد الحرب العالمية الثانية وتبلور الحرب الباردة بدأت حالة جديدة من الحياد أخذت مسميات عديدة ٠ فمثلا وصفها ساستروجوجو رئيس وزراء أندنيسيا فى تصريح له فى ١٥ مارس ١٩٥٥م بأنها سياسة مستقلة نشطة ووصفها نهرو فى حديث له يوم ٥٩/٤/٩ بأنهـــا السعى لاقامة منطقــة جغرافية ثالثة أو منطقــة اللا حرب ٠ ورفض تسميتها كتلة ٠ وأشار اليها عبد الناصر فى مؤتمر بريونى بأنها عدم انحياز وأحيانا كان يشير اليها بأنها حياد ايجابى ، كما ورد ، فى بيان بعض الدول العربية يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٧ والتى منهـــا مصر والسعودية وسوريا ، نفس المفهوم ٠ ا

وقد أوضح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مقومات ســـياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز فى حديث مع رجال الصحافة الامريكية يوم ١٩٥٨/١/٢٦(١٥) بقوله انها سياسة مستقلة تنبع من المصـــالح الحقيقية للشعب المصرى وتعتمد على المبادىء التالية :

ـ التفاعل السياسى مع الأحداث العالمية ٠

ـ تأييد حق الشعوب فى حريتها ومحاربة الاســـتعمار والرجعيــة

والمحافظة على استقلال الشعوب واحترام سيادتها .

- مقاومة تدخل الدول الكبرى فى شئون الدول الصغرى .
- اقرار حق كل دولة فى اختيار نظامها السياسى والاجتماعى .
- مقاومة الاحلاف العسكرية والقواعد الحربية الأجنبية .
- التعايش السلمى ونبذ الحروب وحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية .
- اقامة العلاقات الدولية على أسس نظيفة أى على أساس الحق والعدل .

وبناء على ما سبق يمكن تعريف سياسة الحياد الايجابى على النحو التالى (١٦) : « الحياد الايجابى هو المذهب السياسى الذى يقتضى من الدولة ان تتفاعل سياسيا مع الأحداث العالمية وان تشارك فى حل مشاكل العائلة الدولية على أساس من الحيدة وعدم المحاباة وحسبما تمليه مبادىء العدالة الدولية ، ويقضى به سلطان الضمير العالمى ، بهدف الوصول الى تحقيق السلام والأمن العالمى الدائم » وبناء عليه فان هذا التعريف يعتمد على مقومات ثلاثة :

١ ـ عنصرالحيدة كجوهر السياسة « على أساس الحق والعدالة كالقاضى » .

٢ ـ عنصر الايجابية كأداة للسياسة « التفاعل السياسى مع الأحداث العالمية » .

٣ ـ عنصر السلام كهدف للسياسة « السلام العالمى كل لا يتجزأ » وهو أيضا غير الاستسلام ومن ثم تأكيد حق الشعوب فى مقاومة الاستعمار .

ولا شك ان مفهوم الحياد الايجابى برز فى الفكر السياسى المصرى بوجه خاص كتعبير عن نفس مفهوم عدم الانحياز وساد ذلك فى عقد الخمسينات حتى استقر المفهوم الجديد بعد مؤتمر بلجراد .

سادسا : عدم الانحياز والتعايش السلمى :

ظهر تعبير التعايش السلمى لأول مرة فى ديباجة المعاهدة المعقودة فى ٢٩ ابريل ١٩٥٤ بين الصين والهند والمعروفة باسم مبادىء « البانشاشيلا » أى المبادىء الخمسة وهى :

١ ـ الاحترام المتبادل لوحدة وسيادة أراضى كل من الدولتين ·

٢ ـ عدم الاعتداء المتبادل ·

٣ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ·

٤ ـ المساواة والمنافع المتبادلة ·

٥ ـ التعايش السلمى ·

ثم استخدم الرئيسان عبد الناصر وتيتو فى تصريح مشترك فى ٦ يناير سنة ١٩٥٦ نفس التعبير · وقد حرص علماء القانون اليوغوسلاف كثيرا على تطوير فكرة التعايش السلمى وتأكيد ذاتية يوغوسلافيا منذ انفصالها عن الكومنفورم فى ٢٨ يونيه ١٩٤٨ ·

وقد تطورت مبادىء التعايش السلمى وخاصة فى عقد الستينات ببلورة سياسة الوفاق · ويرجع للدول النامية ودول عدم الانحياز بوجه خاص الفضل فى بلورة مفاهيم التعايش السلمى عبر عدة مؤتمرات دولية حتى تم اقرارها فى اعلان خاص بذلك من الأمم المتحدة ·

سابعا : عدم الانحياز وفض المنازعات بالطرق السلمية :

أقر عهد عصبة الأمم فى المواد من ١٢ : ١٥ ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية وأكد ذلك ميثاق الأمم المتحدة فى المادة الثانية منه وفصل وسائل الحل السلمى فى المادة ٣٣ بقوله : « انه يجب على أطراف النزاع ان يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية أو أى يلجأوا الى الوكالات والمنظمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختبارهم » ·

ويمكن تقسيم هذه الوسائل الى ثلاث فئات هى :

(أ) الطرق الدبلوماسية وهى :

١ ـ المفاوضات وهى الاتصال بين الدولتين سواء مباشرة أو من خلال مؤتمر دولى ·

٢ ـ المساعى الحميدة وهى التى تتولاها دولة ثالثة لنقل وجهات نظر الطرفين ·

٣ ـ الوساطة وهنا تقوم الدولة الثالثة بالتقدم بمقترحات لتقريب وجهات النظر ·

٤ – عرض النزاع على المنظمة الاقليمية أو الدولية ولهذه المنظمة أن توصى بالتدابير المناسبة لحل النزاع ٠

(ب) الطرق المختلطة وهى :

١ – لجان التحقيق الدولية وهى تسعى لمعرفة الحقيقة فى الموقف موضع النزاع حتى يكون ذلك أساسا لحل النزاع ويتم ذلك بفحص الوقائع ٠

٢ – لجان التوفيق ومهمتها مثل لجان التحقيق وان أضافت لذلك مهمة اقتراح حل النزاع ٠

(جـ) الطرق القضائية وهى :

١ – التحكيم وهى طرح النزاع على شخص أو هيئة يرتضيها الطرفان ويلتزمان مقدما بقبول حكمها وقد أوضحت اتفاقيات لاهاى عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ وكذلك ميثاق التحكيم العام الموقع فى جنيف فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٨ اجراءات وقواعد الالتجاء للتحكيم ٠

٢ – القضاء الدولى وهو يتمثل فى الالتجاء لمحكمة العدل الدولية وهى الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وتتكون من خمسة عشر من القضاه يفصلون فى المنازعات التى تعرض عليهم ٠

وهنا يهمنا ان نوضح ان عدم الانحياز باعتباره سياسة ايجابية نشطة تهدف لتخفيف حدة التوتر الدولى ، فقد جعل من فض المنازعات بالطرق السلمية أحد المبادىء التى يرتكز عليها ، بل أكثر من ذلك ، شكل عدة لجان للمساعى الحميدة ومنها لجنة الثمانية الخاصة بفلسطين، واللجنة الرباعية للنزاع بين ايران والعراق وهناك الدور النشط الذى قامت به الحركة فى بداية الستينات لتسوية النزاع بين الصين والهند اثرا اندلاع القتال بينهما عام ١٩٦٢ وكانت مصر عضوا بارزا فى تلك اللجنة ٠

المبحث الرابع

التطور التاريخى لحركة عدم الانحياز

يمكن القول ان أول تعبير رسمى عن سياسة عدم الانحياز قد جرى على لسان الزعيم الهندى الراحل نهرو ، فقد صرح فى سبتمبر ١٩٤٦ قائلا « ان سياسة الهند هى الابتعاد عن سياسة القوى التى تتبعها الكتل المتصارعة بعضها مع البعض الآخر . تلك السياسة التى أدت فى الماضى الى الحروب العالمية والتى قد تؤدى فى المستقبل الى دمار على نطاق واسع » . وكرر نهرو نفس المعنى فى بيان له فى الجمعية التشريعية الهندية . فى ٤ سبتمبر ١٩٤٧ بقوله « ان الهند لن ترتبط بأية كتلة من الكتل » ثم زاد هذا المفهوم تأكيدا بعد ذلك فى بيان له فى ٢٢ مارس ١٩٤٩ .

أما فى مصر فان أول تصريح ورد حول هذا المفهوم يرجع لبيان الدكتور محمود فوزى فى الأمم المتحدة عندما أعلن فى ٣٠ يونية ١٩٥٠ امتناع مصر عن التصويت على قرار قدمته الولايات المتحدة بطلب تدخل الأمم المتحدة عسكريا لحماية كوريا الجنوبية (١٧) .

وفى تصريح للرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٩ يوليو عام ١٩٥٤ عندما أعلن « ان الهدف الثانى بعد الجلاء هو عدم الارتباط بأى حلف أو بدفاع مشترك » واستخدم تعبير عدم الانحياز لأول مرة فى أول يونية ١٩٥٦ .

أما يوغوسلافيا فقد أكدت اتجاهها الاستقلالى عن الكتل أثر خلاف تيتو وستالين وانفصال يوغوسلافيا عن الكومنفورم فى ٢٨ يونية ١٩٤٨ .

وقد تطورت الفكرة بعد ذلك فى مؤتمرات متعاقبة منها :

١ ـ مؤتمر باندونج الذى عقد عام ١٩٥٥ واشتركت فيه ٢٩ دولة منها ٢٣ دولة آسيوية ٦ افريقية (لم تدع جنوب افريقيا واعتذرت دولة اتحاد افريقيا الوسطى) ٠

وتحليل عضوية المؤتمر يظهر اشتراك دولتين شيوعيتين و ٩ دول مرتبطة مع الكتلة الغربية باحلاف أو اتفاقات وقد شهد المؤتمر صراعا عنيفا بين مختلف الاتجاهات ٠

٢ ـ مؤتمر ثلاثى بين نهرو وناصر وتيتو فى بريونى ١٨ يوليو ١٩٥٦ ٠

٣ ـ اتجاه مصر لكسر سياسة حظر السلاح بصفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ٠

٤ ـ اجتماع عبد الناصر وتيتو فى الاسكندرية فى ٢٢ ابريل ١٩٦١ والدعوة لمؤتمر تحضيرى لعدم الانحياز ٠

٥ ـ المؤتمر التحضيرى فى القاهرة فى ٥ يونية ١٩٦١ دعيت له ٢١ دولة ووضع معايير عدم الانحياز وهى :

الأولى : ان تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش السلمى بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو ان تكون قد أظهرت اتجاها نحو مثل هذه السياسة ٠

الثانى : ان تكون الدولة مؤيدة باستمرار لحركات التحرر الوطنى ٠

الثالث : الا تكون الدولة عضوا فى حلف عسكرى متعدد الأطراف فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى ٠

الرابع : اذا كانت الدولة طرفا فى اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو اذا كانت عضوا فى حلف اقليمى فان الاتفاق أو الحلف يجب الا يكون قد عقد فى نطاق منازعات الدول الكبرى ٠

الخامس : اذا كانت الدولة قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة اجنبية كبرى فان هذا السماح يجب الا يكون فى نطاق منازعات الدول الكبرى ٠

وبعد ذلك عقدت لجنة على مستوى السفراء من الدول المذكورة فى ٢١ يونية ١٩٦١ لبحث قائمة الدول التى يمكن دعوتها لمؤتمر عدم الانحياز وبعد مداولات استمرت أكثر من ١٥ يوما لم توافق الا على دعوة ٣ دول جديدة فقط ·

المؤتمر الأول فى بلجراد ١ ـ ٦ سبتمبر ١٩٦١ : عقد المؤتمر فى جو الحرب الباردة لذا سيطر عليه هدف الدعوة للسلام ونزع السلاح وأصدر المؤتمر قرارا بارسال وفدين لرئيسى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة يحمل كل وفد رسالة متطابقة وقد ضم الوفد للولايات المتحدة سوكارنو (أندونيسيا) موديبو كيتا (مالى) · أما الوفد للاتحاد السوفيتى فقد ضم نهرو (الهند) نكروما (غانا) وكان اقتراح ارسال الرسائل والوفود وتشكيلها قد طرح من قبل عبد الناصر ووافق المؤتمر على ذلك ·

المؤتمر الثانى فى القاهرة ٥ ـ ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ : دعت لعقد المؤتمر مصر وسرى لانكا وحضرت المؤتمر ٤٧ دولة من مختلف القارات ، وكانت حدة التوتر الدولى قد خفت بعقد معاهدة موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية · لذا فقد سيطرت على المؤتمر الدعوة لتحرير الشعوب وتحقيق العدالة الدولية ومناصرة قضايا الحرية والاستقلال وادانة التمييز العنصرى وتأكيد أهمية نزع السلاح والدعوة لاقامة مناطق منزوعة السلاح ·

المؤتمر الثالث لوزاكا (زامبيا) ٨ ـ ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ وكان طابعه الرئيسى الدعوة لمناهضة الأستعمار الجديد الذى أصبح الظاهرة الجديدة التى تعانى منها الدول النامية ·

كما أكد المؤتمر على فكرة الدعوة للاعتماد على النفس **Self-Reliance**

المؤتمر الرابع فى الجزائر ٥ ـ ٩ سبتمبر ١٩٧٣ : أكد أهمية النضال الاقتصادى ضد الامبريالية ووضع برنامجا من ١٤ نقطة للتعاون الاقتصادى بين دول الحركة تناول تطوير التجارة ورفض سياسة الحماية والدعوة لمفاوضات تجارية متعددة الاطراف وتشجيع التجارة عبر الأقاليم والسعى للحصول على معونات ومساعدات غير مشروطة وتشجيع الصادرات · وقد أبرز المؤتمر أهمية التعاون مع الدول الاشتراكية وطالبها باعطاء تسهيلات أكبر للدول النامية وتقديم مزيد من المساعدات لهذه الدول · وأكد من الناحية السياسية على أنه لا مصالحة ولا مهادنه مع الاستعمار والامبريالية ·

المؤتمر الخامس فى كولومبو (سرى لانكا) : ١٦ ـ ١٩ أغسطس ١٩٧٦ ٠

ـ لوحظ تضخم العضوية من ٢٥ فى بلجـراد ، ٤٧ فى القاهرة ٥٣ فى لوزاكا ، ٧٥ فى الجزائر ٨٦ كولومبو ، ٩٣ فى هافانـا ١٠١ فى دلهى ، ١٠١ فى هرارى

ومن ناحية أخرى تضمن بيان المؤتمـر عناصر جديدة تظهر لأول مرة ومنها :

ـ اضافة الصهيونية كصورة من صورة التمييز العنصرى ٠

ـ بروز الجانب الاعلامى وتكوين مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز Press Agencies News Pool أكد المؤتمر على أهمية الاستقلال الاعلامى ٠

ـ التأكيد على عناصر النظام الاقتصادى الدولى الجديد ومن أبرزها تغيير النظام النقدى والمالى العالمى واعادة تقسيم أسس العمـل الدولى وأبرز مشـكلة الدين للدول الأقل نموا والأكثر تضرزا

Least developed and most seriously affected countries

المؤتمر السادس هافانا ٣ ـ ٩ سبتمبر ١٩٧٩ : برزت فيه مشاكل جنوب أفريقيا وجزر مالفيناس (فوكلاند) والصحراء الغربيـة ٠ وقد عكست نتائج المؤتمر طبيعة الظروف آنذاك وعبرت عن اقتراب الحركة من أمريكا اللاتينية التى كانت حكرا على السياسة الأمريكية لذا ظهر هجوم شديد على السياسة الأمريكية ونزعة نضالية على المستوى العالمى ونقـد اتفاقات كامب ديفيـد والدعـوة لتعليق عضـوية مصر باعتبارها خرجت عن مقررات حركة عدم الانحياز ٠ كما روجت كوبا ، باعتبارها الدولة المضيفة لفكرة الحليف الطبيعى للحركة لتأكيد الارتبـاط بينها وبين الكتلة الشرقية ٠ وفى الجانب الاقتصادى برزت الدعوة للمفاوضات الشاملة Global Negotiations ، كمـا صـدر اعلان هافانا عن حقوق الانسان وحقوق الشعوب وربط بين ذلك وبين النظام الاقتصادى الدولى الجديد وتحرير الشعوب من الاستعمار (كان ذلك ردا على الحملة الأمريكية الخاصة بحقوق الانسان في عهد حكومة كارتر) ٠

المؤتمر السابع نيودلهى ٧ – ١٢ مارس ١٩٨٣ • شهدت ظروف انعقاد المؤتمر عودة الحرب الباردة وتصاعد سباق التسلح النـــووى وعسكرة الفضاء الخارجى ، الامر الذى انعكس فى قراراته • وفى نفس الوقت السعى لاستعادة التوازن لمبـادىء الحركة والذى اختـل فى ظل الرئاسة الكوبية • وقد سيطر جو النزاع الايرانى العراقى على أعمـال المؤتمر • ولكن بالنسبة لمصر فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية التخلص مما سمى بمشكلة عضوية مصر التى أثارتها دول الرفض العربية •

المؤتمر الثـامن فى هرارى ١ – ٦ سبتمبر ١٩٨٦ ، وقد أثر فى المداولات التطورات المرتبطة بالوضع المتفجر فى افريقيا الجنوبية (ناميبيا وجنوب أفريقيا) وأيضا الاعتبارات الخاصة بالوضع الاقتصادى المتدهور وخاصة أزمات الديون والمجاعة ، فضلا عن ظروف تصاعد التوتر فى الحرب الباردة الثانية •

والخلاصة : ان حركة عدم الانحياز منذ صدور أول تصريح يعبر عن هذا الاتجاه السياسى الجديد عام ١٩٤٦ حتى عقد مؤتمرها الثامن فى هرارى عام ١٩٨٦ قطعت شوطا كبيرا وبلغت أربعين عاما من الناحية الفعلية أما من الناحية الرسمية فان عام ١٩٨٦ يعد الذكرى الخامسة والعشرون للحركة منذ مؤتمرها الاول فى بلجراد عام ١٩٦١ وهذا كله سواء أخذنا باى من التاريخين يوضح الحقائق التالية :

الأولى : ان عدم الانحياز عبرت عن سياسة دوليـة للبلاد النامية حديثة الاستقلال •

الثانية : ان هذه السياسة تطورت وبرزت بعد الحرب العالميـــة الثانية مباشرة وقويت فى ظل الحرب الباردة الأولى والثانية وطورت من برامجها بهدف تحقيق مبادئها فى الاستقلال بكل صورة •

الثالثة : ان هذه السياسة تحظى الآن باهتمام من كافة التجمعات الدولية وهذا عكس الحال فى بدايتها اذا اعتبرت لا أخلاقية وهـذا الأهتمام مرجعه تعمق جذور الحركة وتزايد عضويتها ومن ثم نطرح التسأول عن الأبعاد المختلفة المرتبطة بالحركة عبر هذه السنين الطوال •

(١) Joseph Frankel, The Making of Foreign Policy, Oxford University Press, London, 1968.

(٢) K.P. Misra, Towards Understanding Non-Alignment in K.P. Misra ed., Non-Alignment : Frontiers and Dynamics, Vikas Publishing House PVt Ltd., New Delhi, 1982, p. 37.

(٣) F.S. Northedge and M.J. Grieve, A Hundred Years of International Relations, Duckworth, London, 1971, pp. 218-247.

(٤) Peter Calvocoressi, World Politics since 1945, Third Edition, Longman, London 1977, pp. 3-45.

(٥) Ibid, pp. 46-79.

(٦) F.S. Northedge and Grieve, Op. Cit., pp. 249-271.

وانظر الدراسة القيمة لتطور الحرب الباردة فى :

د · السيد أمين شلبى « قراءة جديدة للحرب الباردة (دار المعارف القاهرة ــ ١٩٨٣ ·

(٧) Peter Calvocoressi, op. cit., pp. 101-106.

انظر النصوص الكاملة لمواثيق هذه الأحلاف فى :

(٨) J.A.S. Grenville, The Major International Treaties 1914-197à.

ودراسة تحليلية لهذه الأحلاف فى :

د · بطرس بطرس غالى « الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة » المجلة المصرية للقانون الدولى ــ المجلد الثامن عشر ــ ١٩٦٢ صص ١٢ ــ ٣٢ ·

(٩) حول التسابق الأمريكى السوفيتى لاقامة أحلاف وعقد معاهدات فى آسيا انظر : د · بطرس بطرس غالى « الاتفاقات الاقليمية الآسيوية » المجلة المصرية للقانون الدولى ــ المجلد العاشر ــ ١٩٥٤ ص ص ١٢ ــ ٣٦ ·

F. S Northedge et al, op. cit., pp. 138-163.. (١٠)

(١١) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العمل الدولية ـ مكتب الاعلام العام ـ نيويورك المادتين الأولى والثانية

J.A.S. Grenville, op. cit., pp. 491-501 Also Peter Calvocoressi, op. cit., pp. 179-191. (١٢)

K.P. Misra, Towards Understanding Non-Alignment, op. cit., pp. 23-35. (١٣)

(١٤) محمد منير العصرة : سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦١ ص‌ص ١٠٠ ـ ١٠١

(١٥) راجع نشرة مصلحة الاستعلامات المصرية بتاريخ ٢٧ ينـاير ١٩٥٨ ٠

(١٦) محمد منير العصرة ـ مرجع سابق ٠ ص ١٠٤

(١٧) بطرس غالى «سياسة عدم الانحياز» المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد العشرون ١٩٦٤ ص ص ١٢٧ ـ ١٥٠ ٠

الفصل الثانى

القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز

القضايا الرئيسية أمام حركة عدم الانحياز

لقد تطورت اهتمامات حركة عدم الانحياز باتساع عضويتها وبتنوع نشاط ومصالح دولها فى أطار البيئة الدولية ٠ ونعرض فيما يلى لابرز القضايا التى تطرح أمام الحركة فى اجتماعاتها المختلفة آخذين فى الاعتبار النظرة الكلية للمسائل دون ولوج باب التفاصيل التى تؤدى الى مسارب فرعية لا تخدم غاية البحث العلمى ولا تساعد فى الفهم العملى الذى يستهدفه رجل السياسة أو الدبلوماسية ٠ ويمكن تقسيم هذه الموضوعات الى خمس مجموعات لكل منها سماتها الخاصة ووحدتها وهذا لا ينفى تداخلها مع بعضها البعض بحكم التداخل والتشعب فى العلاقات الدولية فى عالم اليوم وهذه القضايا هى :

١ ـ القضايا السياسية ٠

٢ ـ القضايا الاقتصادية ٠

٣ ـ القضايا الثقافية والاعلامية ٠

٤ ـ قضايا التعاون العلمى والتكنولوجى ٠

٥ ـ القضايا الاستراتيجية ٠

المجموعة الأولى للقضايا السياسية :

وتتمثل القضايا السياسية فى المشاكل التى تواجه الحركة فى كل قارة من القارات المتواجدة فيها وأحيانا فى كل منطقة أو اقليم أو حتى دولة من دولها ٠ وهنا نجد أن هذه المشاكل متشعبة ففى أوروبا تبرز مشكلة قبرص ٠ وفى آسيا مشكلة كمبوتشيا ومشكلة أفغانستان وفى

الشرق الأوسط تظهر أزمة الشرق الأوسط والنزاع الايرانى العراقى والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان وفى أفريقيا مشكلة ناميبيا والصحراء وتشاد وجنوب أفريقيا والجزر التى ما تزال محتلة وفى أمريكا الوسطى والجنوبية مشكلة نيكاراجوا والسلفادور والفولكلاند وقناة بنما ومطالبة بوليفيا بايجاد منفذ لها على المحيط الهادى والخلاف بين جويانا وفنزويلا وغيرها . وأول ملاحظة تتعلق بالقضايا السياسية ان معالجة عدم الانحياز عادة لهذه القضايا تتسم بالعمومية والشمول بمعنى انه يعالج القضية عندما ترتقى لتصبح مشكلة تؤثر على الحركة ككل . وهذه الملاحظة لا تنطبق على الموقف فى أمريكا اللاتينية حيث تنهمك الحركة منذ مؤتمر هافانا فى الدخول فى تفصيلات هذا الموقف وتخصص تقريبا فقرة لكل دولة مهما كان حجم مشكلتها أو أهمية هذه المشكلة على المستوى العالمى . ومرجع ذلك الى التقليد الذى درجت عليه الحركة فى معالجة القضايا السياسية فى المجموعات الاقليمية الخاصة بكل منها ومن ثم يقع المحظور وتتسابق هذه الدول كل فى ابراز مشاكلها الخاصة للحصول على تأييد دولى ينفعها للاستهلاك المحلى ويتجسد هذا الموقف بوجه خاص فى قضايا أمريكا اللاتينية وساعد على ذلك عوامل :

الأول : الدور الكوبى الرائد فى حركة عدم الانحياز فهى من أوائل دول هذه القارة التى انضمت للحركة عندما كان مجرد النطق باسم الحركة موضع عدم ترحيب فى هذه المنطقة من العالم .

الثانى : ان كوبا - باعتبار ان هدفها الرئيسى مهاجمة السياسة الامريكية لأسباب ثنائية ودولية - تتحين الفرص لذلك وأكبر المجالات لها فى أمريكا اللاتينية حيث السياسة الامريكية تقليديا لها مواقفها وأثار هذه المواقف منذ عصر مونرو ومبدأه المعروف عام ١٨٢٣ .

الثالث : حالة عدم الاستقرار السياسى فى تلك المنطقة والتى تتميز بكثرة الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين فى السلطة وغلبة النزعات الديكتاتورية على أنظمة الحكم فى ذلك الاقليم الأمر الذى يجعله تربة خصبة للمد والجزر الثوريين ، فصراع القوى الدولى لم تكتمل أبعاده بعد هناك .

الرابع : ظهور مجموعة من الدول الصغرى الضعيفة اقتصاديا وقليلة السكان والتى تتميز بنبرة سياسية عالية ومن أمثلة ذلك نيكاراجوا ، جرينادا بليز ، جويانا سورينام ، جاميكا وهذه الدول بعضها يميل لليمين وبعضها يميل لليسار وأحيانا نفس الدولة تبعا للوضع السياسى الذى تعيش فيه تتناوب الدور ، وفى كلتا الحالتين حظيت تلك الدول بدبلوماسية نشطة فى الخطابة وتقديم التعديلات فى المؤتمرات الدولية .

والملاحظة الثانية وهى مؤسسة على الأولى ان هذا الأسلوب فى المعالجة الاقليمية يتميز بعيب جوهرى والمتمثل فى حجب المنظر العام للغابة والتركيز على الاشجار التى فيها ومن ثم يضيع التحليل وتقل الفائدة ويصبح العمل سباقا من أجل الكم وليس الكيف ، من أجل التطرف وليس العقلانية ، فعلى سبيل المثال ما الذى تغير فى أمريكا اللاتينية بعد البيان المستفيض للحركة عن مشاكل كل دولة منها فى قمة هافانا ، وبعده فى قمة نيودلهى ، وأخيرا فى قمة هرارى وما قيمة اثارة مشكلة الليندى ووقف عضوية شيلى بعد أن انتهى الليندى منذ زمن وتغيرت الحكومات فى شيلى وهل حكومات عدم الانحياز الأخرى أكثر ديمقراطية من حكومة شيلى وهل لا توجد دول أخرى فى الحركة قامت حكوماتها على اسنة دبابات قوة دولية أجنبية ، ان الموقف فى جنوب غرب آسيا لا يختلف كثيرا عنه فى أمريكا اللاتينية ولكن الخلاف الرئيسى ان الهند تحركها المصالح القومية ، بينما كوبا تحركها المصالح العقائدية فى المقام الأول ومن ثم نجد موقف الحركة من القضايا الآسيوية يتسم بالعمومية والبعد عن التفصيلات بينما موقفها من قضايا أمريكا اللاتينية يخوض فى أدنى التفاصيل مثل مطالبة بوليفيا بان يكون لها منفذ على المحيط ولا شك أن بوليفيا ليست الدولة الوحيدة فى الحركة التى ليس لها منفذ على البحار ٠

المجموعة الثانية : القضايا الاقتصادية :

ويمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيستين : الأولى تتعلق بحوار الشمال والجنوب وبعبارة أخرى القضايا المرتبطة بسياسات الدول الصناعية ومطالب الدول الصناعية المتقدمة وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادى فى البلاد النامية من جانب ومطالب الدول النامية من الدول الصناعية من جانب آخر ٠ أما المجموعة الثانية فهى تلك المرتبطة بتعاون دول الجنوب أى الدول النامية مع بعضها البعض ٠ ومن ثم نجد عدم الانحياز يعالج الموقف الدولى الاقتصادى بوجه عام ثم يعرض لمطالب الدول النامية والتى تتمثل فى :

(أ) الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد باعتبار ان النظام السائد نشأ وتطور فى عهد الاستعمار وفى ظل سيطرة القيم والحضارة الغربية والسعى من أجل أسواق الدول النامية والحصول على ما لديها من سلع أولية بأرخص الأسعار وترتب على ذلك آثار ضارة فى التجارة الدولية ومشاكل النقد الدولى والتنمية الاقتصادية بما فى ذلك التصنيع ٠

(ب) ان معالجة الوضع الاقتصادى الدولى ينبغى أن تتم فى اطار شامل وعالمى وهو ما اصطلح على تسميته بالمفاوضات العالمية بمنهج متكامل أى تشمل جميع دول العالم وجميع السلع الرئيسية .

(ج) ضرورة ايجاد برنامج للتدابير الفورية فى الموضوعات ذات الحساسية الخاصة أو الحرجة مثل النقد والتمويل والتجارة والطاقة والاغذية والزراعة .

وأول ملاحظة على هذا التصور انه متناقض مع ذاته فهو يطالب بالمفاوضات العالمية نظريا ، وفعليا لا يتعرض لموقف الكتلة الشرقية من ذلك ، وهو يطالب بالشمول فى المفاوضات ويرفض التجزئة ، وفى نفس الوقت يدعو لبرنامج التدابير الفورية وكأنه بهذه الدعوة يدرك استحالة المفاوضات العالمية الشاملة ومن ثم يسعى لكى يكون واقعيا فى مطالبه فيقع فى التناقض . ويمكن فهم ذلك لو راجعنا الوثيقة النهائية التى صدرت عن قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ اذ نجدها مكتوبة بطريقة تتسم بالتكرار والافاضة، وطبعا المتتبع لأعمال المؤتمرات عن كثب يعرف سر هذا التناقض والتكرار ، وهو سعى الدول المختلفة لارضاء كافة الدول الأخرى ، ونظرا لانعدام الوحدة الفكرية وحرص كل دولة على ابراز مواقفها فان البيانات عادة تظهر بهذا الشكل . واذا كان مثل هذا الوضع معيبا من الناحية الاكاديمية والايديولوجية الا أنه مقبول وضرورى من الناحية السياسية والعملية للحفاظ على تماسك الحركة وتضامنها ولا أقول وحدتها .

والجانب الآخر من القضايا الاقتصادية هو المتعلق بالتعاون بين الدول النامية بعضها البعض وتمتلىء وثائق عدم الانحياز بالبرامج المتعددة فى هذا الشأن وهى غالبا ما تكون تعبيرا عن الآمال المنشودة والأهداف المرغوب فيه أكثر منها تعبيرا عن حقائق قائمة بالفعل . والتعاون بين الدول النامية يأخذ بعدين :

الأول : تنسيق مواقفها فى المؤتمرات والمنظمات الاقتصادية الدولية مثل الانكتاد والجات وغيرها وتنشيط مجموعة ال ٧٧ فى هذا المجال تعدد اجتماعاتها .

والثانى : التعاون المباشر بين هذه الدول وخاصة بشأن التفضيلات الجمركية والانتاج المشترك ، وهنا ما زال الموقف فى البداية رغم وجود بعض الأمثلة شبه الناجحة فى هذا الصدد ومن أبرزها أتفاق التعاون الاقتصادى والتجارى بين الهند ويوغوسلافيا ومصر ونقول شبه ناجحة لانها أستمرت صامدة رغم كل العقبات لفترة من الزمن قاربت العشرين

عاما الا أن نطاقها محدود سواء لضآلة حجم التبادل التجارى وعدم تحقق التعاون الصناعى بالانتاج المشترك كما كان الأمل فى البداية عند عقد الاتفاقية ٠

ومن أبرز الأفكار الى تدعو اليها الحركة بصدد التعاون بين الدول النامية :

١ ـ أنشاء بنك الجنوب ولقد تمت عدة دراسات وأبحاث فى هذا الصدد وما تزال هذه الفكرة تصطدم بالعقبة الكؤود وهى تمويل أنشاء البنك ٠ وبما أن غالبية الدول النامية فقيرة من جانب ، ومن جانب آخر تأخذ الدول النامية البترولية أما موقف المعارض أو المتحفظ ومن ثم فان الفكرة لم تتقدم كثيرا ٠

٢ ـ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز وقد حددت قمة نيودلهى اثنين وعشرين مجالا وعهدت لعـدد من الدول بمهمة التنسيق فى كل مجال بين دول عدم الانحياز بعضها البعض وبين دول الحركة ككل والدول النامية من ناحية أخرى ، ويلاحظ على هـذه البرامج أنها نظرية أكثر منها عملية ، وبعبارة أخرى أنها عبارة عن حلقة مفرغة من الاجتماعات والتوصيات والقرارات أكثر منها خطة عملية لتنفيذ موضوع محدد ورغم هذا فان لها فائدتها من زاويتين أولهما ٠٠ تعريف قادة البلاد النـامية بعضـهم بالبعض ٠٠ وثانيهما ٠٠٠ تنميـة الوعى بالمشاكل والقضايا المشتركة لهذه البلاد ٠

هذا وقد خفضت قمة هرارى هذه المجالات الى ١٣ مجالا بناء عـلى توصية اجتماعات المنسقين التى عقدت فى نيودلهى فى ابريل ١٩٨٦ ٠

٣ ـ الدعوة للاعتماد الجماعى على الذات فيما بين الدول النامية وهذه دعوة حق تصطدم بعقبات واقعية ٠ وهى دعوة حق لانها تستجيب للفكر الداعى لتقدم الدول النامية ولا يمكن لهذه الدول أن تتقدم طالما ظلت معتمدة على الدول الصناعية وتسير فى ركابها ٠ ولكن العقبات الواقعية تتمثل فى افتقار البـلاد النامية بصـورة متزايدة لمقوماتها الاقتصادية ولعل أوضح مثال على ذلك أن البلاد النامية التى من المفترض أن اقتصادها زراعى فى المقام الأول تعيش فى حالة احتياج لاستيراد الغذاء من الدول المتقدمة ، وسبب ذلك واضح أن البلاد المتقدمة حققت ثورة زراعية بميكنة الزراعـة واستخدام الأساليب التقنية الحديثة ومن ثم تضـاعف انتاجهـا ورفعت مستوى وعى سكانها فنقص معدل الاستهلاك الفاقد فى حين تعيش الدول النامية فى مرحلة الزراعة البدائية وارتفاع معدل الفاقد من الاستهـلاك

الغذائى لانخفاض الوعى ومن ثم يضطر معظمها لاستيراد الغذاء بالاضافة لضآلة الصناعة وهذا يوضح حجم المأساة ٠

المجموعة الثالثة القضايا الثقافية الاعلامية

وتتمثل فى قضيتين رئيسيتين :

الأولى : الدعوة لاقامة نظام أعلامى دولى جديد وقد برزت هذه الدعوة فى أوائل الثمانينات ثم أخذت شكلاً محدداً فى بيان قمة نيودلهى ٠ وكان اهتمام الحركة من قبل منصبا على أقامة تعاون فى مجال الاعلام والاتصال ٠ ولكن نشاط الدول غير المنحازة فى المنظمات الاعلامية والتربوية وبخاصة اليونسكو وما أثاره من ردود فعل بانسحاب الولايات المتحدة وتهديد بعض الدول الأخرى من المجموعة الغربية بالانسحاب دفع الدول النامية للتكاتف معا لمواجهة هذه الضغوط ٠ وفى اعتقاد بعض دول الحركة ومنها الهند أن هذا النظام ينبغى أن يقوم على :

(أ) الاعتراف بحرية الصحافة كعنصر أساسى فى هذا النظام ٠

(ب) أن أنسياب الاعلام يجب أن يستهدف الدعوة للسلام والتفاهم بين الشعوب ٠

(ج) ضرورة تطوير البنية الأساسية للاتصالات فى البلاد النامية باقامة الاقمار الصناعية وتدريب العاملين فى الشركات الكبرى العالمية ولا شك أن هذا التصور يرتبط بالفلسفة السياسية للنظام الهندى القائم على التعددية الاعلامية والسياسية وليس الأمر كذلك فى كثير من البلاد النامية التى تعيش فى الديكتاتورية أو نظم الحزب الواحد ولا تسمح بحرية الصحافة ٠ أضف لذلك أن هذا التصور يرتبط بالتقدم الصناعى والعلمى الذى حققته الهند والتى أطلقت أكثر من قمر صناعى للاتصالات ٠

أما غالبية الدول النامية فليست لها حرية صحافة،ولا أقمار صناعية أطلقتها ، بقدرات أبنائها ، ومن ثم فان دعوتها للنظام الاعلامى والاتصالى الجديد نابع من الرغبة فى الخروج من التحيز الاعلامى الغربى ضدها أكثر من كونه تعبيرا عن حقيقة يمكن أن تقوم فيها فى ظل المعطيات الراهنة ٠ ومن هنا تبرز بعض المصداقية للانتقاد الغربى لموقف الدول النامية فى اليونسكو بأنها ترغب فى تحويلها لمنبر دعاية يردد البيانات والتصريحات الرسمية بدلا من كونها اداة تغيير علمى وتربوى على أساس من الحقائق القائمة ٠

ويعزز النقد الغربى لليونسكو نقد الاتحاد السوفيتى لهذه المنظمة خلال عام ١٩٨٦ ودعوته أياها لاصلاح نظامها الداخلى وترشيد نفقاتها ومؤدى ذلك أن موقف العملاقين من هذه المنظمة الدولية متقارب ٠

الثانية : التعاون بين الدول النامية بعضها البعض وهنا تبرز مسألة مجمع أنباء عدم الانحياز والمجلس الحكومى لتنسيق الاعلام بين دول عدم الانحياز وتجمع اذاعات دول عدم الانحياز ٠ والواقع أن التقدم فى هذه المجالات أكثر بروزا لان نطاق العمل محدود مقارنة بنطاق العمل فى المجال الاقتصادى وسيطرة الدولة أكثرا بروزا ومن ثم التنسيق بين الدول النامية أكثر يسرا ٠ ولكنه ما زال أيضا بعيدا عن المستوى المطلوب للتناقضات المعروفة حيث أن الدول غير المنحازة التى لديها وكالات أنباء ذات وزن دولى محدودة أضف لذلك أن معظمها يعتمد على الأنباء الحكومية والرسمية ولا يقدم مادة أعلامية متميزة ومن ثم تميل معظم الدول النامية للاعتماد على الوكالات الدولية المشهورة مثل رويتر أو الاشيوسيتدبرس ونحوها بدلا من اعتمادها على الأنباء التى يبثها مجمع أنباء عدم الانحياز أو الوكالات المشتركة فيه ٠

المجموعة الرابعة قضايا التعاون العلمى والتكنولوجى :

يعد التعاون بين دول عدم الانحياز فى هذا المجال فى بداية الاهتمام به لاعتبارين :

الأول : انخفاض مستوى الوعى العلمى بين دول الحركة ومن ثم قلة الاهتمام بهذه القضايا ٠

الثانى : ان مراكز التقدم العلمى موجود بالدول الصناعية المتقدمة وليست فى الدول النامية ومن هنا تتجه الدول النامية ذات المقدرة الى تلك الدول الصناعية بدلا من سعيها للحصول على التكنولوجيا من دولة نامية مثلها ٠

وليس معنى ذلك أن هذه القضية لم تحظ بالاهتمام من الدول النامية وغير المنحازة اذ منذ بضع سنوات أولت دولة الهند هذا الموضوع عنايتها ودعت لاقامة مراكز للعلوم والتكنولوجيا لدول عدم الانحياز ووفق على ذلك فى اجتماعات الحركة وان يكون مقره نيودلهى ٠ ويستهدف المركز أن يزود الدول النامية فى الحركة بالخبرة الفنية والتدريب على العلوم الحديثة وقد تم اقرار النظام الأساسى الخاص به ، وهو قيد الانشاء الفعلى الآن ٠ ويرتبط هذا المركز بموضوع آخر هو انشاء مركز للهندسة الوراثية

فى اطار منظمة اليونيدو وقد ووفق على أن ينشأ من وحدتين أساسيتين أحدهما فى تريستا بأيطاليا والأخرى فى نيودلهى بالهند . والربط بين هذين المركزين ناتج من الموقع الجغرافى والعلمى للهند على الخريطة العالمية . فمع الاقرار بأن الهند دولة نامية وغير منحازة الا انها بلا شك حققت تقدما لا تدانيها فيه أية دولة نامية أخرى ومن ثم يمكن اعتبارها ذات وضع خاص بين هذه الدول والهند لا تنكر ذلك بل تؤكده وتحرص على توضيح أنها يمكن أن تكون حلقة علمية وثقافية بين الدول النامية والدول المتقدمة وأن ما لديها من تكنولوجيا متطورة تتلائم مع ظروف واحتياجات البلاد النامية فى حين أن ما لدى الغرب من تكنولوجيا لا يتناسب مع ذلك لانه قائم على أساس ظروف مختلفة فمثلا التكنولوجية الغربية تسعى لتوفير العمل والميكنة الكاملة فى حين أن العمالة متوافرة فى البلاد النامية والحاجة ماسة لرفع مستواها والاستفادة منها .

المجموعة الخامسة : القضايا الاستراتيجية فى حركة عدم الانحياز :

وهذه بدورها ذات شقين :

الأول : يرتبط بالاستراتيجية العالمية وهنا تصريحات ومواقف الحركة الخاصة بنزع السلاح الشامل الكامل وأن ذلك يشمل السلاح النووى فى المقدمة ثم السلاح التقليدى . وتوضح حركة عدم الانحياز أساس اهتمامها بهذه القضية أنه من منطلقين .. أولهما .. أن السلام لا يتجزأ وأن الحرب لا تتجزأ ومن ثم فالدمار يشمل الكون كله ولن يقتصر على منطقة دون غيرها خاصة أن كانت الحرب نووية ومن ثم فان مفهوم وحدة الجنس البشرى وأهمية الحفاظ عليه باعتباره مفهوما جوهريا أمر تأخذه الحركة فى حسبانها وتوليه اهتمامها . والمنطلق الثانى .. يرتبط بمشاكل البلاد النامية واحتياجاتها المالية فى الوقت الذى تجد فيه البلاد المتقدمة تنفق أموالا طائلة فى سباق التسلح ومن ثم تربط البلاد غير المنحازة بين الرغبة فى وقف سباق التسلح أو الحد منه وتخصيص بعض من الأموال لاحتياجات التنمية لديها . ونجحت الحركة حتى الآن فى عقد دورتين خاصتين للجمعية العامة للأمم المتحدة كرستهما لبحث قضايا نزع السلاح رغم أن نتائجها محدودة للغاية ولكن كبداية لا بأس بها حيث أثارت الاهتمام بابعاد المشكلة وان لم تتوصل لحل لأن ذلك يرتبط بالاستراتيجية العالمية للقوتين العظميين اللتين تحرصان على أبعاد الدول النامية عن ذلك بمقولة أنها من اختصاصهما وحدهما وأن البلاد غير المنحازة لا دور لها فى هذا المجال بل الاجدر بها أن تنصح نفسها وتحد من سباق التسلح الاقليمى بين دولها قبل أن تعظ القوى العظمى .

الثانى : يرتبط بقضايا استراتيجية أمنية تنتمى لاقاليم الدول غير المنحازة مثال ذلك الدعوة لاقامة مناطق منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط أو أفريقيا وأمريكا اللاتينية أو جعل المحيط الهندى منطقة سلام ونحو ذلك وهنا نجد مصالح الحركة تصطدم بعقبات محلية مثل وضع اسرائيل فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا فى القارة الأفريقية . ومثل التنافس الاقليمى بين دول المحيط الهندى والذى حال دون انعقاد المؤتمر الدولى الخاص بذلك هذا مع عدم أغفال موقف القوى العظمى .

والخلاصة .. نجد أن حركة عدم الانحياز أصبحت تمثل محفلا دوليا هاما تناقش فيه شتى القضايا ومختلف المواضيع التى تهم العالم بأسره باعتباره أصبح وحدة واحدة .

الفصل الثالث

الاطار المؤسسى لحركة عدم الانحياز

الاطار المؤسسى لحركة عدم الانحياز

تميزت حركة عدم الانحياز منذ نشأتها بأنها تجمع حر واختيارى للدول حديثة النشأة بغية الحفاظ على استقلالها وسيادتها وانطلاقا من ذلك كانت معارضة هذه الحركة لسياسة التكتل الدولى وهى السياسة التى تميزت من الناحية المؤسسية بالعناصر التالية :

الأول : وجود تنظيم اقليمى دولى له هيكل معين ونظام للعضوية من حيث القبول والفصل والايقاف ، ونظام للتصويت واتخاذ القرارات ولوائح للاجراءات ٠

الثانى : ان هذا التنظيم الاقليمى كان هدفه الأول عسكريا أى حماية هذه الدول ضد خصومها من الدول الأخرى وارتبط ذلك بالصراع والاستقطاب الدولى وهذا شأن تجمع الناتو أو وارسو أو حلف بغداد ٠٠٠ الخ ٠

الثالث : ان هذا التنظيم وان أخذ بقاعدة المساواة كمبدأ قانونى الا انه من الناحية الفعلية قام على دولة قائدة ، وشتان بينها وبين باقى أطراف التحالف من حيث القوة الاقتصادية أو العسكرية أو النفوذ السياسى وانعكس كل ذلك فى عمل هذه التنظيمات الدولية ٠

ولقد كانت هذه الصورة واضحة امام مؤسسى حركة عدم الانحياز منذ البداية ولم تكن هذه الصورة محببة الى نفوسهم ، اذ رأوا فيها دعوة للاستقطاب الدولى وصراعا من أجل النفوذ وهم الذين خرجوا لتوهم من نير الاستعمار لذا تميزت مواقفهم بالنفور الشديد من مثل هذه التكتلات واهتموا بأن يكون تحركهم مبنيا على الأهداف والغايات ، أكثر مما هو مبنى على التنظيمات والمؤسسات والقواعد والاجراءات الجامدة ٠ كان ذلك

هو الموقف فى مؤتمر باندونج ثم بريونى ثم بلجراد . وعندما قرروا عقد مؤتمر بلجراد لعدم الانحياز أطلق عليه اسم مؤتمر ، ولم يطلق عليه رقم مسلسل فما كان يدور بخلد الأباء المؤسسين صورة عدم الانحياز على النحو المعروفة به اليوم بعد انقضاء خمس وعشرين عاما على مؤتمرها الأول .

بل أكثر من ذلك لم يستقر الأمر بالنسبة لتوصيف اللقاء هل هو حركة أو جماعة أو تنظيم واكتفى آنذاك بتسمية « مؤتمر » كتعبير محايد عن نوعية اللقاء (١) .

وبحث الاطار المؤسسى لعدم الانحياز يقتضى التعرف على ثلاثة أمور :

الأول : الاجراءات الخاصة بالعضوية .

الثانى : سلطة واجراءات اصدار القرارات .

الثالث : الهيكل التنظيمى للحركة .

المبحث الأول

العضوية

وضع مؤتمر القاهرة التحضيرى فى يونية ١٩٦١ خمسة معايير تدعى على أساسها الدول للاشتراك فى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز وسبق ان عرضنا لهذه المعايير فى الفصل الأول من هذه الدراسة وما يهمنا الاشارة اليه فى هذا المقام هو :

الأول : ان المعايير كانت مرنة بدرجة كافية ، وكانت تعبر عن اتجاه سياسى واقعى فمثلا لم تستبعد كلية الدول التى بها قواعد عسكرية ولكن اشترطت الا تكون هذه القواعد فى اطار سياسات القوى الكبرى ، كما انها لم تصر على ان تنتهج الدولة سياسة مستقلة بل اكتفت حتى بأن تظهر الدولة ميلا نحو ذلك . ولعل واضعى هذه المعايير استهدفوا تشجيع الدول المرتبطة بالأحلاف على الخروج منها وايجاد مخرج وبديل سياسى امام هذه الدول .

الثانى : ان هذه المعايير لم تكن مرنة من ناحية الصياغة فحسب بل وأيضا من ناحية التطبيق الفعلى والقاء نظرة على الانتماءات السياسية والارتباطات العسكرية للدول الأعضاء يوضح ذلك . فلم تطرح أية تساؤلات رسمية حول عضوية كوبا رغم وضع الاتحاد السوفيتى صواريخ متقدمة . فيها ، ولم تطرح تساؤلات حول عضوية دول أخرى مثل مصر أو الهند والعراق رغم عقد هذه الدول اتفاقات صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة مع الاتحاد السوفيتى وهو دولة عظمى .

الثالث : انه رغم هذه المرونة فقد وضع موضع النقاش أو الشك أما عضوية بعض الدول الرئيسية كما هو الحال بالنسبة لمصر بعد توقيع

اتفاقات كامب ديفيد أو الحيلولة دون عضوية بعض الدول الا بعد فترة من الانتظار كما هو الحال بالنسبة لباكستان ٠

ويهمنا ان نعرض هنا لبعض الحالات التى اثيرت فيها المعايير ونرى ما تم بالنسبة لكل حالة عند طرح طلبها الانضمام للحركة (٢) :

١ ـ **حالة ماليزيا** : لقد استقلت ماليزيا عام ١٩٥٧ ولكنها لم تصبح عضوا فى الحركة الا عام ١٩٧٠ وقد طرح التساؤل حول ارتباط ماليزيا باتفاقية دفاع مع بريطانيا وعلى هذا الأساس رفضت فكرة دعوة ماليزيا لمؤتمر القمة الثانى فى القاهرة عام ١٩٦٤ ووفق فقط فى مؤتمر تحضيرى فى دار السلام عام ١٩٧٠ على دعوتها لحضور القمة الثالثة فى لوزاكا على أساس ان معاهدة الدفاع مع بريطانيا ضرورية لدفاع ماليزيا عن نفسها وليست فى اطار صراع القوى العظمى ٠

٢ ـ **حالة مالطة** : فعندما استقلت مالطة عام ١٩٧٣ كانت بها قاعدة بريطانية وهذه القاعدة كانت حلقة فى اطار احلاف الدول الكبرى وتقدمت مالطة بطلب للانضمام لقمة الجزائر وطلب منها توضيح موقفها من القاعدة البريطانية ومستقبلها فاعربت مالطة عن نيتها فى التخلص من القاعدة فى المستقبل ولكنها أشارت الى ضرورتها لها فى الوقت الراهن لاعتبارات اقتصادية ٠ وهنا طرح تساؤل حول مدلول تصريح مالطة هذا من حيث كونه مجرد اعلان نوايا عن انهاء وجود القاعدة ومن حيث استخدام الحاجة أو الضرورة الاقتصادية كوسيلة لعدم الالتزام بمعايير الحركة ٠ ومع هذا مالت غالبية الدول الأعضاء للموافقة على قبول عضوية مالطة فى قمة الجزائر ولم يتم تصفية القاعدة البريطانية فى الجزيرة الا عام ١٩٧٩ ٠

٣ ـ **حالة كوريا الديمقراطية** : حيث تقدمت لعضوية الحركة عام ١٩٧٥ ، والأشكال الذى ثار هو أن كوريا دولة مقسمة وبعض دول الحركة كانت تعترف بالشمال والبعض الآخر يعترف بالجنوب وفريق ثالث يعترف بالدولتين أو لا يعترف بأى منهما ٠ ورغم ان كوريا الشمالية لم تكن بها قواعد عسكرية أجنبية ولا هى عضو فى حلف عسكرى ، فان البعض تشكك فى حقيقة عدم انحيازها ووفائها لمبادىء الحركة ، فى حين ان البعض الآخر طرح التساؤل القائل لو حاولنا تطبيق المعايير على الدول الأعضاء بالفعل فالى أى حد يمكن ان تنطبق والى أى حد يمكن القول ان كوريا الديمقراطية غير مؤهلة للعضوية وأزاء ذلك أوصى مكتب التنسيق بانضمامها فى اجتماعه فى هافانا ووافق المؤتمر الوزارى فى ليما على ذلك فى عام ١٩٧٥ ٠

٤ ـ حالة الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية : وقـــد كادت هذه الحالة ان تهدد المؤتمر الوزارى فى جورج تاون اذا انسحبت ٣ دول آسيوية احتجاجا على توافق الرأى الذى تم التوصل اليه · ولقـد كانت الحكومة الثورية لفيتنام الجنوبية تحضر كمراقب باعتبارها حركة تحرير · وحاولت فى المؤتمر التحضيرى فى دار السلام والقمة فى لوزاكا أن تنضم كعضو ولكنها لم تسـتمر فى محاولتها · ولكن منذ عام ١٩٧٢ تزايد عدد الدول المعترفة بالحكومة الثورية ولقد اعربت ٦ دول آسيوية عن تحفظاتها واعتراضها على قرار الرئيـس بوجود توافق رأى لصالح انضمام الحكومة الثورية كعضو · وكان التـساؤل متى يمكن أن يتـم الاعتراف بالحكومة المؤقتة وتدعى للحضور كعضو وليس كمراقب باعتبارها حركة تحرير ·

٥ ـ حالة باكستان كانت فريدة فى نوعها فطوال اكثر من عشر سنوات اظهرت رغبة فى الانضمام للحركة ولم يوافق على ذلك الا بعد الغاء حلفى بغداد (السنتو) والسياتو · ولقد دفع مؤيدو باكستان طوال تلك الفترة بأنها تتبع سياسة تتمشى مع مواقف واتجاهات الحركة فهى تنتهج سياسة مستقلة ، وتؤيد حركات التحرر الوطنى ورغم عضويتها فى حلفى السنتو والسياتو وهما حلفان شبة منحلين فأنه من الضرورى مساعدتها للتخلص من بقاياهما · وكان المعارضون يرون أن التحالف الهزيل ليس معناه عدم الانحياز ، ولا ينبغى المسـاومة على المبادىء اذ رغم اهتراء الحلفين المشـار اليهما فمازالا قائمين · وهكذا لم تقبـل باكستان فى الحركة الا فى قمـة هافانا عام ١٩٧٩ وكانت دعيت كضيف فى المؤتمر الوزارى فى بلجراد عام ١٩٧٨ ·ومع هذا ظلت افغانسـتان معترضة على عضوية باكسـتان لأنها تؤيد المتمردين فيها ·

٦ ـ طلبت رومانيا والبرتغال والفلبين الحضور بصفة مراقب · ولقد اثار ذلك بعض الاعضـاء على اسـاس ان هذه الدول اطراف فى احلاف عسكرية ومن الواضح ان المعايير لا تنطبق عليها ولكن التساؤل ان هذه المعايير للأعضاء فهل تطبق أيضا على من يدعى بصفة ضيف أو مراقب ·

وكان الموقف التقليدى فى الحركة هو أن الدول التى تنتهج سياسة مستقلة ولكن يحول بينها وبين العضوية اعتبارات أو ضغوط سياسية أمنية بالنسبة لها نتيجة تحالفات أو قواعد وترغب هذه الدول فى المشاركة فى عدم الانحياز ينبغى عدم التخلى عنها بل وتشجيعها ومن هنا برزت فكرة صفة المراقب ثم تلى ذلك بروز صفة ضيف · ولقد أثار البعض اعتراضا مؤداه ان التوسع فى المشاركة سيجعل جميع الدول تشـارك فى الحركة بصفة أعضاء أو كمراقبين أو ضيوف وهذا سيحد من نشاطها ويؤثر فى مصداقيتها · وظل الأمر كذلك حتى ووفق فى مؤتمر قمـة

كولومبو على قبول الدول الثلاث كضيوف باعتبارهم حالة خاصة . وبعد ان تفاوضت الفلبين مع الولايات المتحدة وتوصلت لاتفاق بانهاء القواعد العسكرية بها فى عام ١٩٩١ ووفق على دعوتها فى قمة هافانا كمراقب .

ومن الملاحظ ان المشاركة فى حركة عدم الانحياز منذ المؤتمر الأول فى بلجراد أخذت ثلاث صور :

الصورة الأولى : المشاركة كأعضاء وكانت فى البداية تتم عن طريق دعوة الدول المستقلة ويقوم بتوجيه الدعوة الدول الداعية أو الدولة المضيفة وتتم كافة النواحى الاجرائية هذه فى مؤتمر تحضيرى يعقد سابقا على مؤتمر القمة .

الصورة الثانية : الحضور بصفة مراقب وكانت توجه الدعوة للدول التى تنطبق عليها المعايير ولكنها بمحض ارادتها لم تكن راغبة فى الحضور أو الدول التى لا تنطبق عليها كافة المعايير وترغب فى المشاركة .

الصورة الثالثة : الحضور بصفة ضيف وفى مقدمة المدعوين بهذه الصفة كانت حركات التحرر الوطنى ولقد شاركت فى مؤتمر بلجـراد والقاهرة دون أن يتم توصيف نوعية حضورها ، وفى قمة لوزاكا لأول مرة تم الاشارة لحضور حركات التحرير كضيوف ، وفى مؤتمر الجزائر أشير لبعض حركات التحرير الوطنى بصفة مراقب ، والدول الحيادية من أوروبا – فنلندا – سويسرا – النمسا – بصفة ضيوف .

وينبغى ان نشير الى :

١ – عدم بلورة أية معايير خاصة بالمراقبين أو الضيوف .

٢ – ان الموقف اختلف بالنسبة لحركات التحرر الوطنى فكانت تدعى للحضور دون توصيف فى بلجراد والقاهرة ثم وصفت مشاركتها كضيوف ثم كمراقب بعد مؤتمر لوزاكا بل أكثر من ذلك انه ووفق فى المؤتمر الوزارة بجورجتاون عام ١٩٧٢ على منحها صفة العضوية الكاملة .

٣ – ان صفة المشاركة لم تكن واضحة فى اذهان قـادة الحركـة المؤسسين وانما تطورت بتطور الاجتماعـات حيث كان يتقـرر توجيه الدعوات فى المؤتمر التحضيرى الذى يسبق القمة .

وبما ان حركة عدم الانحياز ظهرت وتطورت كحركة احتجاج عـلى اختلال التوازن السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الدولى لذا فانها لم تضع قواعد محددة لعضويتها (٣) . واذا كانت وضعت معايير

للمشاركة فى مؤتمراتها فانه لم يدر بخلد مؤسسيها ظهور حالتين جديدتين تماما على الحركة وهما :

الأولى : حالة فصل أو ايقاف عضوية احد الأعضاء أو المطالبة بذلك .

الثانية : حالة انسحاب دولة من الحركة .

ولقد أثيرت الحالة الأولى فى صورتين طرحتا فى نفس الوقت فى قمة هافانا عام ١٩٧٩ وتختصان بدولة فى آسيا (كمبوتشيا) وأخرى فى أفريقيا (مصر) .

١ ـ مسألة تمثيل كمبوتشيا : وقد طرح هذا الأمر نتيجة وجـود حكومتين لدولة كمبوتشيا احداهما قامت وتسيطر على الأراضى أو غالبيتها وهى حكومة هان سامرين بتعزيز ومساندة القوات الفيتنامية الغازية لكمبوتشيا والثانية وهى الحكومة الشرعية التى سقطت نتيجة الغزو وتمثلها جماعة بول بوت وخيوسامغان والأمير نوردوم سيهانوك واطلقت على نفسها الحكومة الثورية لكمبوتشيا . والمفارقة هنا تأتى من أن غالبية دول الحركة تؤيد هذه الحكومة الشرعية وان لم توافـق على الأساليب القمعية والدموية التى كانت تتبعها . وفى مقدمة الدول المعترفة بالحكومة الشرعية مصر ويوغوسلافيا .

أما الأقلية من دول الحركة فتؤيد حكومة هنج سامرين على أساس أنها الحكومة صاحبة السلطة الفعلية وفى مقدمة الدول المؤيدة لذلك الهند وكوبا وانتهى الخلاف بين الدول الأعضاء حول تمثيل كمبوتشيا الى طرح صيغة المقعد الشاغر وظل الأمر كذلك منذ عام ١٩٧٩ حتى مؤتمر قمة هرارى عام ١٩٨٦ الذى سار على نفس التقليد .

٢ ـ مسألة عضوية مصر : فرغم ان مصر دولة مؤسسة فى الحـركة ورائدة فيها الا أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ادى الى طرح مسألة تعليق أو طرد مصر من عضوية الحركة من مقولة ان توقيع صلح منفرد مع اسرائيـل أضر بالحقـوق العربيـة والفلسطينية من جانب ويمثل خروجا على قرارات عدم الانحياز السابقة فى هذا الصدد من جانب آخر كما ان العلاقات المصرية الامريكية الوثيقة تجعل من مصر دولة منحازة للسياسة الامريكية بل وقاعدة لها . وتولى الدعوة لفصل مصر أو تعليق عضويتها الدول العربية الرافضة وفى مقدمتها العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كذلك نددت بالسـياسة المصرية كثير من الدول اليسارية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وفى مقدمتها كوبا . ودافع رئيس الوفد المصرى الدكتور بطرس غالى عن سياسة بلاده

موضحا فى خطابه ان ذهاب الرئيس السادات للقدس كان سعيا من أجل السلام ولتحقيق انسحاب اسرائيل من الأراضى العربيــة المحتلــة وهى أهداف حركة عدم الانحياز ٠ وانتهى المؤتمر أزاء اختلاف وجهات النظر الى تكليف مكتب التنسيق باعتباره لجنة خاصة باعداد تقرير عن الاضرار التى لحقت بالبلاد العربية والشعب الفلسطينى نتيجة اتفاقات كامب ديفيد وعرض ذلك على المؤتمر الوزارى فى نيودلهى عام ١٩٨١ الذى سيتخذ القرار بشأن عضوية مصر فى الحركة ٠

ولم يتم التوصل لتوافق آراء فى مكتب التنسيق وعرض الأمر على المؤتمر الوزارى فى نيودلهى عام ١٩٨١ الذى لم يتوصل لتوافق رأى وقرر احالة الأمر الى القمة ٠ وفى قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ تكرر نفس الشىء حيث احيط المؤتمر بالموقف ولم يطلب اتخاذ أى اجراء ومن ثم اعتبرت القضية الخاصة بالطعن فى عضوية مصر مرفوضة واسدل الستار عليها على هذا النحو مع استمرار اشارة المؤتمر الى رفضــه لاتفاقيــات كامب ديفيد (٤) ٠

وهنا ينبغى أن نشير الى بعض الملاحظات :

الأولى : ترتبط بالدفاع الواضح الذى قام به تيتو فى هافانا عن ضرورة استمرار مصر كعضو فى الحركة ٠

الثانية : تتصل بدور العديد من الدول الأفريقية التى دافعت عن مصر أزاء الهجوم الذى تعرضت له من عدد من الدول العربية ٠

الثالثة : تتعلق بموقف كوبا فهى كرئيسة للحركة فى قمة هافانا نددت باتفاقات كامب ديفيد وان لم تطالب بفصل مصر ثم كرئيسة للحركة وعندما قدمت تقريرها لقمة نيودلهى لعبت دورا فى انهاء المشكلة بالتوصل الى الصياغة التى عرضت على المؤتمر وكان يمكن أن تقدم صياغة مختلفة وتظل المشكلة معلقة ٠

الرابعة : الدور الذى قامت به الدبلوماسية المصرية طوال ٤ سنوات للتغلب على الطعن فى عضوية مصر فى الحركة واجراء اتصالات مكثفة مع جميع الدول واستخدام شتى الأساليب التكتيكية والمناورات للتغلب عـلى المعارضين فى ظل ظروف سياسية ونفسية قاسية ٠

ثانيا : حالة انسحاب دولة عضو ولم تثر هذه الحالة أيضا حتى قمة هافانا عام ١٩٧٩ عندما قررت دولة بورما وهى عضو مؤسس فى الحركة منذ نشأتها بل وعضو فى تجمعات الدول النامية منذ الأربعينات والخمسينات والتى ساعدت فى بلورة حركة عدم الانحياز قررت هذه الدول الانسحاب

احتجاجا على الانحراف اليسارى فى الحركة وطالبت بعقد اجتماع عدم انحياز جديد (٥) ٠

ولم تعر الدول الأخرى دعوة بورما كبير اهتمام كما طرح فى كواليس الحركة أثناء قمة نيودلهى فكرة توجيه نداء لبورما للعودة ولكن لم تتم متابعة الأمر واعتبرت بورما منسحبة غير مأسوف عليها ٠ والواقع ان بورما اتبعت سياسة شبه عزلة ولذا فان انسحابها من قمة هافانا كان تعبيرا عن هذا الاتجاه بنفس القدر الذى هو تعبير عن الاحتجاج على غلبة الاتجاه اليسارى ٠

المبحث الثانى

اصدار القرارات

تصدر القرارات فى التنظيمات الدولية على أساس التصويت حيث يكون لكل دولة عضو صوت متساو أو صوت موزون أو عدد مختلف من الأصوات كما هو الحال فى التنظيمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى للانشاء والتعمير حيث تحدد حصة كل دولة عدد ما لديها من أصوات .

مفهوم توافق الآراء :

ولكن فى اجتماعات عدم الانحياز فقد درج العمل على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء Consensus حيث يتم اجراء حوار ديمقراطى بين جميع الدول واذا اتفقت على تصور أوبيان أو فقرة يتم اقرارها بالتصفيق Acclamation

ولكن نطرح التساؤل هنا هل معنى اقرار بيان ما من قبل الحركة ان جميع الدول موافقة عليه وملتزمة به ؟ كذلك ما هو معنى ومدلول مفهوم توافق الآراء ؟

فرغم اقرار دول الحركة لبياناتها بتوافق الآراء لم يكن هناك تعريف جامع مانع أو حتى محدد لهذا المفهوم بل ان الأمر لم يطرح على بساط البحث حتى اجتماع اللجنة التحضيرية فى كابول عام ١٩٧٣ حيث نوقش مفهوم توافق الآراء وأشار البعض الى ان له صفة غير محددة وان كان يعنى بوجه عام وجود تلاقى فى الرأى كما يعنى الاختلاف المتبادل والاقرار بضرورة العمل لأن يشمل القرار استيعابا متبادلا Mutual Accomodation لوجهات النظر المختلفة عبر عملية من المواءمة Adjustment .

هذا وقد عقدت مجموعة عدم الانحياز فى الأمم المتحدة ما يقرب من أربعين اجتماعا لبحث موضوع توافق الرأى تم خلالها التعبير عن شتى وجهات النظر وأشار البعض الى ان مفهوم توافق الآراء هو المنهج الافرو آسيوى واللاتينى والعربى لاتخـاذ القرارات فى المجتمعات منذ العصور القديمة (٦) ويمكن ان نشير هنا الى مفهوم الاجماع فى الشريعة الاسلامية وهو يشبه مفهوم توافق الرأى وليس الاجماع بالمفهوم الحديث Unanimity · وينبغى ان نوضح ان عملية الوصول لتوافق فى الرأى عملية مطولة وتستغرق الوقت والجهد الا انهـــا مع ذلك كفيلة بالحفاظ على وحدة الحركة وتماسكها وتطوير مبادئها المشتركة فى اطار من الالتزام بالمبادىء الأساسية ·

ويتم الوصول للتوافق من خلال بحث الأمر على مستوى المجموعات المصغرة ثم على مســتوى المندوبين ثم مستوى الوزراء وأخيرا مســتوى القمة وبهذا يصبح شعار الحركة الاختــلاف فى الوحدة أو الوحدة فى الاختلاف · وفى عملية الوصــــول لتوافق فى الرأى يظهر دور رئيس الاجتماع باعتباره دورا رئيسيا لأنه المنوط به اعلان الوصــول لتوافق الرأى من عدمه ومن ثم فان قدرات ومهارة الرئيس تصبح أمرا هاما كما ان اختياره يكون مستهدفا مدى مقدرته على تنميــة الوفاق والتعــاون والتضامن ، وليس على بعث الفرقة والاختصام ومن ثم اضعاف الحركة ويناط بالرئيس مهمة ان يعلن اللحظة المناسبة للوصول الى توافق فى الرأى أو يدفع المندوبين نحو هذا الاتجاه أو ان يدرك صعوبة الوصول للتوافق ويعلن ذلك أو يقترح تأجيل بحث القضية موضع الخلاف · وقد أثيرت مسألة رئيس الحركة عندما تزايد عدد الأعضاء ذوى الاتجاهات اليسارية وعندما تولت كوبا الرئاسة عام ١٩٧٩ وأدى النقاش الى وضع مبادىء معينة فى القمة السادسة تساعد فى توضــيح الموقف وتكون مؤشرا على عدم وجود توافق فى الرأى وهى :

١ ـ اذا حدثت مواجهة سافرة بين الآراء المختلفة الأمر الذى من شأنه تهديد الحركة ·

٢ ـ ان الرئيس أو مكتب المؤتمــر أو رئيس المؤتمر أو الوفود المهتمة ينبغى عليها ان تساعد فى فض النزاع القائم فى الاجتماع ·

٣ ـ انه يجب اجراء مشاورات غير رسمية مسبقا بين الأعضاء حول كل المسائل المطروحة ·

٤ ـ يمكن تكوين مجموعة أو مجموعات عمـــل مؤقتــة ومفتوحة العضوية للمساعدة فى الوصول لتوافق فى الرأى ·

٥ ـ انه فى حالة وجود أعضـــاء مهتمين بموضوع ما لاعتبارات جغرافية أو سياسية يجب اجراء مشاورات معهم للوصـول الى توافق الرأى .

٦ ـ انه فى حالة وجود معارضة قوية فان ذلك يعد مؤشرا على حساسية الموضوع ولذا فان جهدا اضافيا يجب ان يبذل لاسـتيعاب مختلف وجهات النظر حتى يمكن الوصول لتوافق فى الرأى .

٧ ـ انه فى حالة استنفاذ شتى المراحل السابقة دون الوصول لتوافق فى الرأى فانه توضع علامة معينة على كل فقرة أو فقرات ويوضح رأى الدول المعترضة عليها والتحفظات الخاصة بها ثم يتم اضافة ملحق خاصة بكامل نصوص التحفظات .

التحفظات

بعد ان تبذل كافة الجهود للوصول الى توافق الآراء فقد لا يكون الوصول الى ذلك أمرا ميسورا ومن ثم فان مواقف الدول ازاء القضية المطروحة للنقاش تتفاوت على النحو التالى :

ـ فى حالة اتفاق الرأى يتم اقرار البند المطروح .

ـ فى حالة الاختلاف أو المعارضة الشديدة لا يمكن الوصول الى توافق وفى هذه الحالة لا يقر البند المطروح ويسقط من الحسـبان دون أيـة اشارة له أو يمكن الاشارة بانه تم بحث موضوع كذا ولم يتوصـل الاجتماع الى توافق آراء بشأنه ويقرر الاجتماع احالته الى اجتماع قادم أو مستوى أعلى أو تشكيل لجنة خاصة ونحو ذلك .

ـ فى حالة وجود توافق غير كامل أى وجود معارضة من دولة ما أو أكثر فيمكن لهذه الدولة التعبير عن معارضتها بأكثر من طريقة اذا لم ترغب فى منع الوصول لتوافق آراء ومن هذه الطرق (٧) :

(أ) الاعراب شفويا فى القاعة عن تحفظها أو معارضتها (تحفظ فيتنام ودول الهند الصينية على صيغة المقعد الشاغر بشأن كمبوتشيا) .

(ب) الاعراب عن التحفظ مكتوبا فى بيان يعتبر من وثائق المؤتمر (تحفظ مصر والكاميرون وساحل العاج على بيان العقيد القذافى فى القمة الثامنــة) .

(ج) الاعراب عن التحفظ مكتوبا على فقرة معينة أو فقرات وهذا هو الاسلوب الأغلب .

(د) الاعراب عن التحفظ المكتوب بصيغة عامة وهذا ما درجت عليه مصر منذ اعلان القمة الثامنة بأن تتحفظ على البيان النهائى ككل بالنسبة لأية أمور لا تتمشى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع مبادىء وأهداف السياسة الخارجية المصرية (٨) ، وقد ابتكرت مصر هذه الصيغة للتحفظ على اعلان الاجتماع الوزارى لحركة عدم الانحياز فى نيويورك عام ١٩٨٢ ثم ما تلى ذلك من اجتماعات حتى الآن ٠

والواقع انه ساد الفكر الدبلوماسى المصرى وجهتا نظر بشـــأن التحفظات :

الأولى : ترى التحفظ على فقرات معينة ومحددة أسوة ببـاقى الدول وسيرا على ما درج عليه العمل ٠

الثانية : تذهب الى وضع تحفظ عام على كل ما لا يتمشى بطريق مباشر أو غير مباشر مع سياسة مصر وهو ما أخذ به صاحب القرار ومن ثم أصبح هذا النوع من التحفظ فريدا فى بابه ٠

ومع هذا فمن وجهة نظرى الشخصية أؤيد المدرسة الأولى لأنها أقرب للمنطق وأسلم فى التصور لأن مؤدى النمط الثانى من التحفظ هو التشكيك فى سلامة مطابقة البيان للسياسة الخارجية المصرية وبما ان مصر شاركت فى صياغة بيانات الحركة عبر مراحلها المختلفة فان هذا النمط من التحفظ العام يعطى ايحاءا بأن السياسة الخارجية المصرية خرجت عن مبادىء الحركة وينبغى ان نشير الى ان هذا النمط ظهر فى ظل ملابسات خاصة وهى سيطرة الاتجاهات اليسارية على الحركة فى ظل قيادة كوبا من جانب واتجاه السياسة الخارجية المصرية الاعتدال نحو اليمين ومشاركتها فى المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة من جانب آخر ٠ وحقيقة ان الدبلوماسية المصرية أوضحت ان هذه المناورات ليست الا صورة من صور التدريب العسكرى لرفع المقدرة والقتاليـة للقوات المسلحة ولا ارتباط بينها وبين التنافس بين الدول العظمى الا ان هذه المقولة ليست موضع اتفاق أو قبول كامل من الدول غير المنحازة ٠

والخلاصة ان حركة عدم الانحياز فى ابتكارها لمفهوم توافق الآراء والحوار المستمر للوصول لذلك وفى موافقتها على مبدأ التحفظات نجحت فى الحفاظ على وحدتها وتضامنها وأدى ذلك لتزايد عدد الأعضاء وتنوع اتجاهات الرأى فيما بينها مع بروز ذاتية لها فى اطار الحركة السياسية الدولية ٠

المبحث الثالث

الهيكل التنظيمى للحركة

لقد كانت احدى السمات الرئيسية لحركة عدم الانحياز هى معارضتها للنقولب فى اطارات محددة على نمط الأحلاف والتكتلات الدولية ومن ثم رفضت التسمية المحددة منذ النشأة فأحيانا كان يشار اليها بحركة وأحيانا بمجموعة وأحيانا ثالثة بدول عدم الانحياز ورغم هذا فقد استقرت منذ السبعينات التسمية بأنها حركة عدم الانحياز (٩) .

وقاومت الحركة لفترة الدعوة لانشاء سكرتارية لها وكانت الهند من أشد المعارضين لذلك خوفا من ان تتحول الحركة الى تكتل دولى وجهاز بيروقراطى يضاف للأجهزة الدولية العديدة .

ولكن فى أثناء القمة الرابعة فى الجزائر عام ١٩٧٣ فقد ووفق على انشاء مكتب للتنسيق باقتراح من الجزائر (١٠) وضم هذا المكتب ١٧ عضوا ثم أصبح فى مؤتمر كولومبو يضم ٢٥ عضوا وفى مؤتمر هافانا أصبح ٣٦ عضو وفى قمة نيودلهى أصبح أكثر من سبعين عضوا حيث أصبحت العضوية مفتوحة لكل من يرغب الانضمام نظرا للتصارع بين الدول فى المناطق المختلفة على عضوية المكتب وساد نفس الاتجاه فى قمة هرارى . وفى الممارسة العملية برز نوعان من اجتماعات مكتب التنسيق :

الأول : الاجتماعات الدورية على مستوى المندوبين الدائمين فى نيويورك .

الثاني : الاجتماعات الاستثنائية وتعقد عادة فى احدى عواصم الدول غير المنحازة وغالبا ما تكون على المستوى الوزارى وتخصص عادة لبحث قضية ما وان لم يكن بالضرورة ذلك ففى الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق فى نيودلهى فى ابريل ١٩٨٥ نوقشت شتى الموضوعات كذلك الشأن فى اجتماع شهر ابريل ١٩٨٦ بالهند أيضا ٠

وقد أصدر مؤتمر قمة كولومبو عام ١٩٧٦ قرارا بتشكيل واختصاصات مكتب التنسيق موضحا ان مهام المكتب هى تنسيق عمل الحركة بين أعضائها فى الفترة ما بين انعقاد مؤتمرات القمة وتنفيذ البرامج والقرارات التى اتخذتها القمة وغيرها من الاجتماعات ٠ ويتم اختيار أعضاء مكتب التنسيق بواسطة القمة وللمكتب ان يعد لاجتماعات الحركة وله ان يجتمع أيضا لبحث القضايا السياسية والاقتصادية الهامة وله ان يصدر بيانات صحفية أو سياسية ويتولى رئاسة مكتب التنسيق ممثل الدولة التى استضافت القمة الأخيرة ويضطلع الرئيس بمهمة دعوة المكتب للانعقاد للتشاور فى نشاط الحركة والقضايا المطروحة على الأمم المتحدة (١١) ٠

وفى القمة السادسة قررت الحركة وضع خطوط استرشادية للمشاركة فى أعمال مكتب التنسيق وهى (١٢) :

(أ) لا ينبغى التمييز بين الدول أعضاء المكتب والدول غير الأعضاء فى طلب الكلمة ـ تحديد مواعيد ومقار الاجتماعات ـ المشاركة فى أعمال اللجنة الفرعية ومجموعات العمل ومجموعات الصياغة ـ تقديم المقترحات ٠

(ت) من حق جميع الدول أعضاء الحركة المشاركة على قدم المساواة فى أية اجتماعات وبحث أية قضايا تهمهم ٠

(ج) يحتفظ مكتب التنسيق بسجلات للاجتماعات الرسمية والاجتماعات العامة التى يعقدها وتقدم للاجتماعات التالية للتصديق عليها ٠

(د) تقدم جميع القرارات التى يتخذها المكتب على مستوى المندوبين الدائمين فى الاجتماعات العامة للحركة بناء على طلب أى دولة عضو ٠

ولقد كان الداعى لهذه الضوابط خشية بعض الدول الأعضاء من ان تحول رئاسة كوبا للحركة نشاط مكتب التنسيق ليصبح بمثابة لجنة مركزية توجه الحركة أو تتخذ قرارات باسمها لا توافق عليها غالبية الدول الأعضاء ٠

وثمة نقطة جديرة بالاشارة تتعلق بدور رئيس الحركة فى بلورة

مبادئها وتطورها . لقد كانت الرئاسة الأولى للحركة للرئيس تيتو الذى أبرز عناصر معينة منها : -

(أ) أهمية الاجتماعات الدورية وان لم يستطيع تحقيق ذلك .

(ب) المقدرة على نشر الوثائق والمستندات الخاصة بالاجتماع بعد فترة قصيرة من انعقاده .

(ج) ايضاح ان بعض دول أوربا غير استعمارية أى تطوير الحركة بعد ان كانت تسير فى اطار افرو آسيوى .

ثم جاءت رئاسة جمال عبد الناصر حيث برز الاهتمام بالقضايا العربية والافريقية ولكنه واجه مشاكل ابرزها :

(أ) هزيمته فى حرب ١٩٦٧ واخفاق محاولاته للوحدة العربية .

(ب) سقوط قائدين للحركة أثناء رئاسته وهما نكروما وسوكارنو .

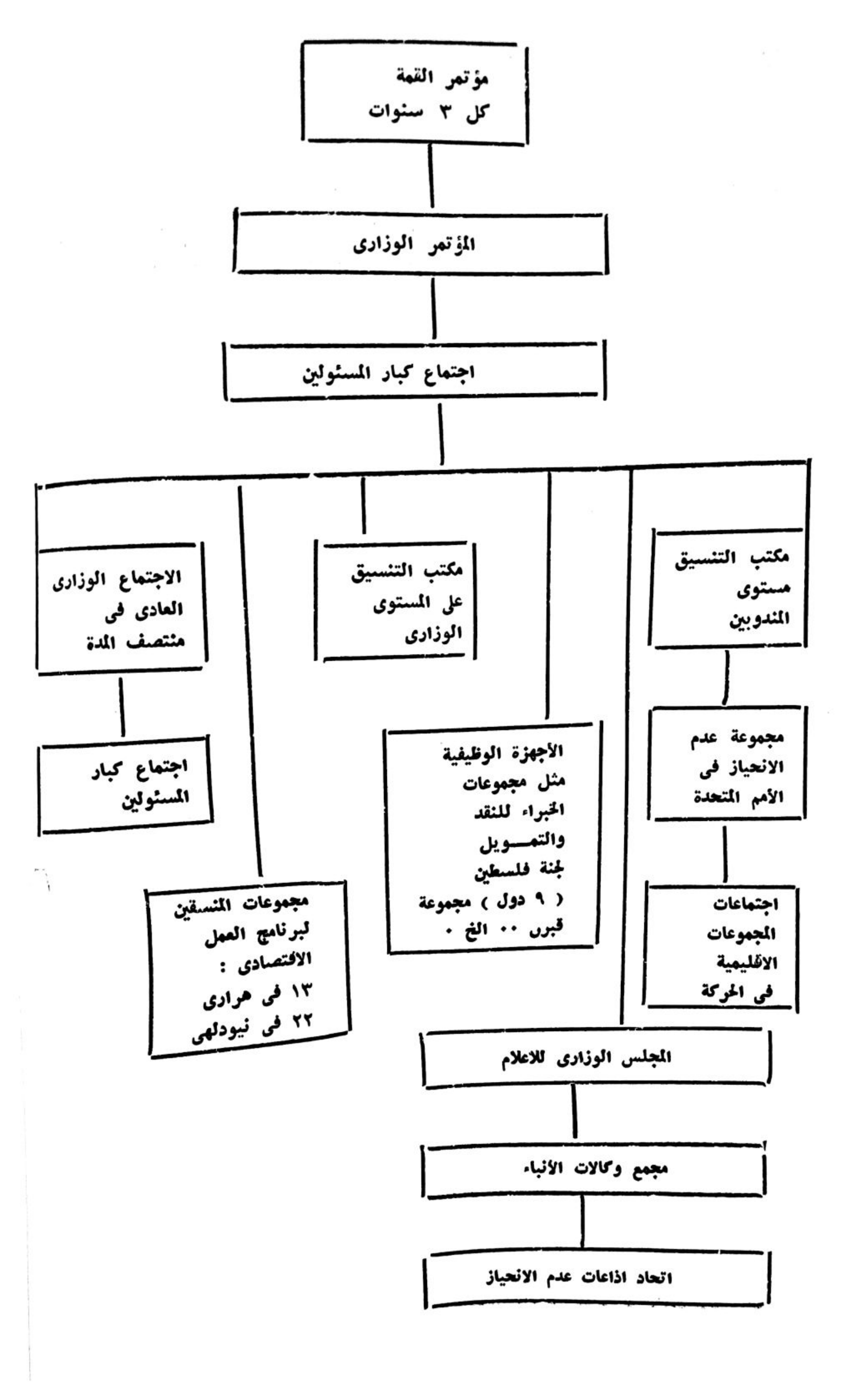
(ج) وأخيرا عدم قيامه بنفسه بتسليم الرئاسة لمن يخلفه فى الحركة .

ورئاسة كاوندا استهدفت ابراز القضايا الافريقية . أما رئاسة
الجزائر فقد أعطت بعدا ايديولوجيا ونضاليا . فى حين ان رئاسة باندرانيكة
فى سرى لانكا واجهت صعوبة داخلية اذا فشلت فى الانتخابات وأصبح
الرئيس بعدها جاوردينا ولم يكن لديه ثقة كبيرة فى عدم الانحياز .
أما رئاسة كاسترو فأعطت توجيها نضاليا وماركسيا للحركة
واهتماما بقضايا الجزر ومقاومة التبعية الاقتصادية السائدة فى أمريكا
اللاتينية والكاريبى . فى حين ان رئاسة الهند لم تقدم كثيرا اذ اغتيلت
انديرا غاندى بعد فترة قصيرة وأصبح راجيف وهو حديث عهد رئيسا
للحركة وأن كانت الهند قامت ببعض المبادرات المحدودة . ورئاسة روبرت
موجابى أعطت توجها افريقيا للحركة . ويضيف بعض الباحثين بأن رئاسة
الحركة لا تتوقف على شخص الرئيس وانما على عوامل ثلاثة هى شخصية
الرئيس ووزير خارجيته والمندوب الدائم فى نيويورك وجهاز السلك
الدبلوماسى للدولة الرئيس لأن هذا الجهاز هو الذى يضطلع بمهام الرئاسة
من الناحية الفعلية وتقع على عاتقه عملية المتابعة والتفاوض للوصول لتوافق
آراء أثناء الاجتماعات (١٣) .

ولو حاولنا القاء نظرة على المؤسسات والأجهزة التى تطورت مع تطور
الحركة لا تتوقف على شخص الرئيس وانما على عوامل ثلاثة هى شخصية

المعالم والقسمات وممارسة وتقاليد تتأكد يوما أثر يوم رغم عدم وجود دستور مكتوب للحركة أو لائحة اجراءات لأعمالها (١٤) . ويظهر ذلك من الشكل التالى :

والخلاصة ان حركة عدم الانحياز كما تطورت فى عضويتها ومفاهيمها وأبعادها تطورت أيضا فى اطارها المؤسسى وفى هيكل عملها وهذا دليل على حيويتها وديناميكيتها وتجاوبها مع الظروف المتغيرة .



Scanned by CamScanner

هوامش الفصل الثالث

(١) N. Krishnan, Non-Alignment-Movement or Organization, in K.P. Misra and K.R. Narayanan, Non-Alignment in Contemporary International Relations, Vikas Publishing House, New Delhi, 1981, pp. 252-253.

(٢) Ibid, pp. 260-263.

(٣) A. W. Singham and Shirley Hune, Non-Alignment in an Age of Alignments, The College Press, Harare, Zimbabwe, 1986, p. 33.

(٤) مختار مرزاق : حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية ــ الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت ٨٣ ــ ١٩٨٤ ص ص ١٥٨ ــ ١٦١ ٠

(٥) N. Krishnan, op cit., p. 264.

(٦) Singham and Hune, op. cit., pp. 43-44.

(٧) See for example, Final Documents of the Seventh Conference, New Delhi, 1983, pp. 237-317.

(٨) For Full text see Ibid, p. 253.

(٩) M.S. Rajan, Institutionalization of Non-Alignment, in, K.P. Misra, Non-Alignment Frontiers and Dynamics, op. cit., pp. 43-44

(١٠) مختار مرزاق ــ مرجع سابق ص ١٦١ ــ ١٦٢ ٠

(١١) See full text in Twenty Five-fears of Non-Aligned Movement, Vol. I, New Delhi, 1986, pp. 221-222.

(١٢) Singham and Hune, op. cit., pp. 46-47.

(١٣) Ibid., pp.. 51-55.

(١٤) M.S. Rajan, op. cit., 41-42.

الفصل الرابع

الاحصاء السياسى لأعمال القمة السابعة

« دراسة حالة »

الاحصاء السياسى لأعمال المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز

فى هذا الفصل نقدم نموذجا لدراسة حالة لأعمال المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى بالهند فى الفترة من ٧ ـ ١٢ مارس ١٩٨٣ ، وقد شهد المؤتمر نشاطا دبلوماسيا مكثفا وواسع النطاق ، وان اتسمت أعماله بالبعد عن المهاترات أو الاتهامات · ولقد لعبت الهند ـ بوجه خاص ـ دورا بارزا فى التوصل لتوافق آراء بشأن شتى الموضوعات التى طرحت والقضايا التى نوقشت · ونعرض فيما يلى ـ بأسلوب التحليل الاحصائى ـ لما تم من أعمال أثناء المؤتمر :

المبحث الأول

دلالات التحليل الاحصائى

(ملاحظات منهاجية)

نعتمد فى بحثنا هذا - فى تحليل نشاط الدول والتجمعات السياسية والاقليمية فى دبلوماسية المؤتمر من مفاوضات ومباحثات ومساومات - على أسلوب الدراسة الاحصائية ، وقبل ولوج تفاصيل الدراسة يهمنا الاشارة لبعض التحفظات والقيود الخاصة بدلالاتها :

التحفظ الأول :

ان الدراسة تعتمد على الأسلوب الاحصائى كمنهج نقدم به التحليل السياسى ، ولا شك أن لهذا المنهج عيوبه كما أن له مزاياه . فمن ناحية العيوب فهو يعتمد على الكم أكثر مما يعتمد على الكيف هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الباحث اعتمد على الوثائق المكتوبة لأنها أيسر فى الرجوع اليها وأكثر دلالة ولم نعتمد أو نعول كثيرا على ماتم من تعديلات ومقترحات شفوية ، وهذا فى حد ذاته عيب لأن التعديلات الشفوية لها أهميتها وأحيانا فعاليتها فى التوصل لتوافق آراء فى حين أن التعديلات المكتوبة غالبا ما تتجه لتأكيد وجهة النظر أو اثبات المواقف لأصحابها أكثر مما تستهدف تقديم حلول عملية للمشاكل المطروحة .

أما مزايا الأسلوب الاحصائى فهو الحيدة والعمومية . وهما من أهم سمات القاعدة القانونية ، فالأسلوب الاحصائى يعتمد على لغة الأرقام

الصماء التى لا تحابى أحد أو لا تجامل أحد ، وهذا أكثر أهمية فى العلوم الانسانية وخاصة السياسية حيث يدعى كل فرد وكل دولة انها على صواب وأن غيرها على خطأ وانها بذلت أقصى جهدها وأن دورها كان فعالا أكثر من غيرها ونحو ذلك ، وما أكثر ادعاء البطولات وأقل تحقيقا للمنجزات من الناحية الفعلية ٠

التحفظ الثانى :

ان الباحث اقتصر فى البيان الاحصائى - الذى قام باعداده - على نشاط اللجان السياسية الرئيسية وهى اللجنة السياسية سواء كلجنة عامة أو كلجنة صياغة ، ومن هنا لم يتم التعرض لنشاط اللجان الاقتصادية وهو نشاط هام ويعد جزاء لايتجزأ من أعمال المؤتمر وضرورى لتقييم تحرك الدول والتجمعات الاقليمية ٠

التحفظ الثالث :

ينصرف الى عدد التعديلات اذ ما تزال خمسة تعديلات لم يتمكن الباحث من العثور عليها ومن ثم تبويبها ودراسة مدلولها ، وان كان هذا عددا صغيرا من اجمالى التعديلات التى بلغت ٢٧٦ تعديلا ٠

التحفظ الرابع :

انه تم حصر عدد التعديلات ليس فقط استنادا لعدد الأرقام المسلسلة فى أعلى كل تعديل مع أهمية تلك الأرقام فى دلالتها كمرشد ، وقد بلغت تلك الأرقام ٢٠١ رقما فقط فى اللجنة السياسية العامة مثلا ، وانما اعتمدنا على عدد ما يرد فى كل مسلسل حيث أن بعض الدول تقدم أكثر من تعديل فى ورقة واحدة أو تحت مسلسل واحد ، ومن ثم اعتبر كل تعديل يختص بفقرة أو مادة بمثابة تعديل منفصل ومستقل ٠ ومن الملاحظ انه كان يرد أحيانا أكثر من تعديل من نفس الدولة على ذات الفقرة وأحيانا تعديل على التعديل المقدم نتيجة اتصالات مع دولة أو دول أخرى ، وقد اعتبر كل تعديل برقم مستقل حتى وان جاء خاصا بنفس الفقرة اللهم الا اذا كان هناك أكثر من تعديل فى نفس الوقت وتحت نفس المسلسل خاص بفقرات فى مادة واحدة ، وهنا تم اعتباره كتعديل واحد فقط ٠

التحفظ الخامس :

انه فى بعض الأحيان كانت أكثر من دولة تتبنى تعديلا مشتركا ، وفى هذه الحالة تم التفريق بين أمرين : أولهما اذا كان التعديل المشترك تم باعتبار أن تلك الدول أعضاء فى لجنة صياغة مصغره ، وفى هذه الحالة اسقطنا التعديل من الحساب اعتمادا على التعديلات الأصلية كما هو الشأن فى الصياغات الخاصـــة بمنطقتها مثل صياغة المجموعة اللاتينية ، أو المجموعة العربية ، أو المجموعة الأفريقية ونحو ذلك واعتمدنا التعديل كبند مستقل باسم المجموعة ككل وليس لدولة معينة • ثانيهما اذا كان التعديل المشترك تم تقديمه فى غير اطار لجنة الصياغة وفى هذه الحالة تم تكرار حسابه كعنصر مشترك لكل دولة طرف فيه •

المبحث الثانى

تحليل الجدول الاحصائى على مستوى التجمعات المختلفة

رغم المحاذير السابق ذكرها ، فان القاء نظره على البيان الاحصائى وتحليله يقدم صورة واضحة لما حدث فى مؤتمر القمــة بالنسبة لكل دولة على حدة وبالنسبة لنشاط وتحرك التجمعات الاقليمية السياسية ومدى تأثير ودور كل منها فى بلورة المواقف والصياغات حتى وصلت فى النهاية للبيان الذى صدر وأصبح يحمل اسم بيان قمة المؤتمر السابع لدول عدم الانحياز .

الجدول رقم (١)

التعديلات المقدمة على مستوى المجموعات المختلفة

نوع المجموعة	عدد دول المجموعة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الأفريقية	٤٤	٣٠	١٨	١٢
الآسيوية	١٥	٦٣	٢٣	٤٠
العربيــة	٢١	٧٦	٤٣	٣٣
الأوروبية	٣	١٨	١٣	٥
اللاتينية	١٦	٨٤	٥٠	٣٤
الاجمالى	٩٩	٢٧١	١٤٧	١٢٤

وفى التحليل للجدول السابق ينبغى أن نوضح :

١ ـ المقصود بالتعديلات المدرجة أى التى تم الأخذ بها وادرجت فى البيان النهائى لمؤتمر القمة والادراج أما جزئيا أو كليا ، وفى حالة الادراج الجزئى عولنا على حجم المدرج عند الحساب ، فاذا كان الادراج بسيطا قياسا بحجم التعديل أو تم لمجرد توارد الأفكار أسقطنا ذلك من الحساب ، عكس الأمر لو كان أدرج جزء رئيسى أو فكرة هامة ففى هذه الحالة أخذناه فى الحسبان ٠

٢ ـ ان القاعدة الرئيسية المتبعة فى تقسيم المجموعات كانت هى القاعدة الجغرافية ، الا انه وانطلاقا من اهتمامنا كعرب بدورنا فى معترك السياسة الدولية والمؤتمرات بوجه خاص ، وانعكاسا للواقع الذى حدث أثناء أعمال المؤتمر حيث لعبت المجموعة العربية دورا مستقلا فى لجان الصياغة ، كما أن قضاياها كانت متميزة عن غيرها ، ومن هنا تم تخصيص بند مستقل للمجموعة العربية ولم تدرج أى من الدول العربية فى آسيا أو أفريقيا ضمن مجموعاتها الجغرافية ٠

٣ ـ ان عدد الدول التى اشتركت فى المؤتمر كأعضاء بلغ ٩٧ دولة فضلا عن حركتى تحريرهما : منظمة التحرير الفلسطينية ، ومنظمة تحرير أفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وقد أدرجت كل حركة فى مجموعتها السياسية أو الجغرافية ، فادرجت منظمة التحرير الفلسطينية فى المجموعة العربية ، وأدرجت منظمة سوابو فى المجموعة الأفريقية ٠

٤ ـ من الملاحظ كبر عـدد من التعديلات قدم من المجموعة اللاتينية رغم انها تضم ١٦ دولة فقط ، كما انها ـ فى نفس الوقت ـ حظيت بأكبر عدد من التعديلات المقبولة وهى خمسين تعديلا من أربعة وثمانين بنسبة حوالى ٦٠ ٪ ٠ ويرجع ذلك لسيطرة الاتجاهات اليسـارية على المجموعة ونشاطها ، وفى نفس الوقت سلبية الاتجاهات اليمينية والمعتدلة وضعفها٠

٥ ـ وجاءت المجموعة العربية فى المقام الثانى من حيث عدد التعديلات المقدمة وان كانت نسبة القبول أقل من سابقتها ، وقد بلغت ٥ر٥٦٪ ٠

٦ ـ أما المجموعة الآسيوية فقد تقدمت ب ٦٣ تعديلا وحظيت بأعلى نسبة من عدم ادراج تعديلاتها وهى ٦٧٪ بينما نسبة ما أدرج بالفعل كانت ٣٣٪

٧ ـ وبلغت نسبة ما أدرج من تعديلات للمجموعة الأوروبية الى ٧٢٪٠

ودلالة الجدول السابق أن المجموعة اللاتينية كانت أكثر المجموعات نشاطا يلى ذلك المجموعة الأوروبية ثم الأفريقية فالعربية وأخيرا الآسيوية والتى رغم كثرة ما قدمته من تعديلات كان معدل القبول أقل بكثير من غيرها ، ومرجع ذلك عدم مشاركة الهند ، وثقلها الدولى معروف ، ونشاط وكفاءة دبلوماسيتها أمر مقرر ، نظرا لكونها صاحبة المشروع الأصلى ، فضلا عن انعدام الوحدة التنظيمية أو السياسية داخل تلك المجموعة التى ضمت تجمعات فرعية متصارعة كما هو شأن تجمع الآسيان فى مواجهة تجمع دول الهند الصينية ، أما باقى دول المجموعة الآسيوية فقد حرص كل منها على أن يلعب دوره مستقلا وهذا هو شأن دول مثل بنجلاديش ، سرى لانكا ، باكستان وايران ٠

واذا أضفنا للمعيار السابق « معيار التعديلات المقدمة من كل مجموعة » معيار آخر وهو عدد الدول فى كل مجموعة ، فان النتيجة تصبح مذهلة ومختلفة اذ تأتى المجموعة الأوروبية فى المقام الأول ، فهى قد قدمت ١٨ تعديلا أدرج منها ١٣ وهى تضم ثلاث دول فقط أى نشاطها قام على أساس ٦ تعديلات لكل دولة فى المتوسط ، فى حين تأتى المجموعة اللاتينية فى المقام الثانى بمتوسط ٥ ⅓ تعديل لكل دولة ، يلى ذلك المجموعة الآسيوية بمتوسط ٤ تعديلات لكل دولة ، ثم المجموعة العربية بمتوسط ٣ ½ تعديل لكل دولة ، وأخيرا المجموعة الأفريقية ¾ تعديل فى المتوسط لكل دولة عضو ٠

المبحث الثالث

تحليل تعديلات الدول

وهنا نبحث تعديلات كل دولة فى اطار مجموعتهـا الاقليميـة أو السياسية ، فالجدول رقم (٢) التالى يعرض للدول الأوروبية .

جدول رقم (٢)

التعديلات الخاصة بالمجموعة الأوروبية

الدولة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
قبرص	٣		٣
مالطـــا	٥	٤	١
يوغوسلافيا	١٠	٩	١
الاجمـالى	١٨	١٣	٥

ومن الملاحظ على الجدول السابق أن التعديلات اليوغسلافية تمثل أكبر نسبة فى تعديلات دول المجموعة الأوروبية بل تزيد عن التعديلات المقدمة من الدولتين الآخريين مجتمعتين .

وأكثر من هذا أن ما أدرج منها ضعف ما أدرج من تعديلات الدولتين الأخريين وما لم يدرج قليل وهو على وجه التحديد تعديل واحد خاص بالصياغة • أما التعديلات اليوغوسلافية الأخرى فقد كان معظمها يتعلق بمفاهيم عامة للحركة ككل وحظيت جميعها بالقبول ، وبالنسبة لتعديلات كل من مالطه وقبرص فقد تركزت على المشكلات الخاصة بهاتين الدولتين وهى مشكلة قبرص ، وحياد مالطة وأمن البحر المتوسط وارتباطه بالأمن الأوروبى •

ويرجع السبب فى عدم الأخذ بأى من التعديلات التى قدمتها قبرص الى بروز توافق آراء فى الاحتفاظ بالنص الهندى مع تعديل طفيف خاص بشجب كل الجهود الرامية لتغيير الطبيعة الديمغرافية للجزيرة •

كما اشتركت دول المجموعة الأوروبية فى المطالبة باضافة جزء خاص بأوروبا والبحر المتوسط ، وتشكلت لجنة صياغة من عشر دول من بينها مصر فضلا عن دول المجموعة الأوروبية الثلاث لاعداد النص الذى تم اقراره بعد ذلك •

الجدول رقم (٣)

التعديلات الخاصة بالمجموعة العربية

الدولـــة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الجزائر	٦	٤	٢
مصـــــر	٢١	١٢	٩
العـــراق	٧	٣	٤
الأردن	٢	٢	–
لبنـــان	١	١	–
ليبيـــا	١٠	–	١٠
المغـــرب	٢	١	١
فلسطين	٣	٣	–
قطـــر	١	١	–
الصومال	٢	١	١
السودان	٣	٢	١
ســوريا	٧	٧	–
تونس	٤	٢	٢
جمهورية اليمن	٢	–	٢
اليمن الديمقراطية	١	–	١
المجموعة العربية ككل	٤	٤	–
الاجمـــالى	٧٦	٤٣	٣٣

ويوضح تحليل الجدول السابق ما يلى :

١ ــ ان خمس عشرة دولة عربية فقط هى التى سعت للتعبير عن وجهة نظرها بصورة مكتوبة فى حين التزمت باقى الدول العربية الصمت ، أى أن الصامتين يمثلون ثلث الدول العربية تقريبا ، فاذا أضفنا الى ذلك أن بعض الذين قدموا تعديلات مكتوبة أنصبت تعديلاتهم كلها أو معظمها على أمور تتعلق بالصياغة ولم تتعرض لجوهر أو تتناول تقديم مفاهيم خاصة بالحركة كما هو شأن معظم تعديلات الدولتين اليمنيتين وتونس وقطر ٠ فانه يتضح أن نصف الدول العربية كانوا من أنصار فلسفة « الصمت حكمة » ٠

٢ ــ ان أعلى نسبة فى قبول التعديلات حظيت بها سوريا حيث قبلت جميع تعديلاتها سواء كنصوص كاملة أو كمضمون ٠ كذلك الموقف بالنسبة للتعديلات التى قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وهذا يفسر الاتجاه المتشـــدد فى بيان قمة نيودلهى حيث يعد الجزء الخاص بالشرق الأوسط من صياغة سوريا ، والقسم الخـــاص بالقضية الفلسطينية من صياغة منظمة التحرير فى المقام الأول ٠

٣ ــ ان التعديلات المقدمة من السودان وتونس والصومال والمغرب والأردن ولبنان والجزائر والعراق ، أما أنها كانت تتعلق بالمبادىء العامة لحركة عدم الانحياز ، وأما تتعلق بقضايا خاصة بتلك الدول كما هو الشأن بالنسبة للتعديل اللبنانى وكذلك التعديلين اللذين قدمهما الأردن ، احدهما خاص بشق القناة بين البحر الميت والبحر المتوسط ، والثانى يتعلق باضافة « ان الدولة الفلسطينية ستقام فى فلسطين » وأنصب التعديل العراقى على مسألة اعتداء اسرائيل على المفاعل النووى العراقى ونحو ذلك ٠

٤ ــ أما الجماهيرية العربية الليبية فقد حصلت على أعلى نسبة فى رفض التعديلات التى قدمتها ٠ اذ رفضت جميع تلك التعديلات فاذا أضفنا ان تلك التعديلات كانت تنصرف أما الى قضايا سياسية محددة وأما الى مفاهيم سياسية للحركة ، فان النتيجة المستخلصة من ذلك هى أن الحركة ترفض جميع المواقف السياسية الليبية ٠ وهذا الأمر يختلف عن حالة اليمن الشمالى التى قدمت تعديلين يتعلقان بالصياغة ورفضا ، أو حالة اليمن الجنوبى أيضا ٠

٥ - ان مصر كانت معتدلة فى تعديلاتها سواء من حيث العدد أو المضمون وان نسبة قبول التعديلات المصرية كانت بدورها متوسطة اذ بلغت ٥٧٪ واذا حذفنا تعديلين كان من الواضح انهما قدما من قبيل التكتيك للرد على المواقف الليبية ، فان نسبة قبول المواقف المصرية تصبح ٦٣٪ وهذا وضع لا بأس به فى ظل الظروف التى واجهتها مصر فى الحركة نتيجة مشكلة المطالبة بتعليق عضويتها ، وكذلك دورها الهادىء منذ عام ١٩٦٧ ، فضلا عن انه يتمشى مع متوسط قبول التعديلات العربية ككل والمتوسط العام للتعديلات المقبولة وهو ٥٤٪ ٠

وان كان من الضرورى أن نذكر الفارق بين التعديلات المصرية التى عكست اهتماما متنوعا بالقضايا السياسية الدولية مثل الفضاء الخارجى والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ودور الأمم المتحدة ، وكذلك القضايا الاقليمية مثل الشرق الأوسط ، وأمن البحر المتوسط ونحو ذلك ٠ وبين التعديلات المقدمة من الدول العربية الأخرى مثل سوريا التى أنصبت فقط على مشكلة الشرق الأوسط دون غيرها ٠ أما الدور المصرى بالنسبة لقضية الشرق الأوسط فقد كان يعتمد على التعديلات الشفوية فى اطار ما يمكن أن نسميه (دبلوماسية الاتصـــالات) أكثر منه اعتمادا على التعديلات المكتوبة التى لم يؤخذ بمعظمهانظرا لعدم اشتراك مصر فى اجتماعات المجموعة العربية ٠

الجدول رقم (٤)

التعديلات الخاصة بالمجموعة الأفريقية

الدولـــة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
انجولا	١	١	–
تشـــاد	١	–	١
جزر القمر	١	١	–
غانـــا	٣	١	٢
غينيـــا	٧	٣	٤
ساحل العاج	٣	٢	١
كينيـــا	١	–	١
مدغشقر	٣	٣	–
مـــالى	١	–	١
موزمبيـــق	٢	١	١
نيجيريـــا	٣	٣	–
ساوتومى وبرنسيب	١	–	١
زائـــير	١	١	–
المجموعة ككل	٢	٢	–
الاجمـــالى	٣٠	١٨	١٢

وتحليل الجدول السابق يدل على ما يلى :

١ ـ ان ثلاث عشرة دولة افريقية فقط من ٤٤ دولة غـير الدول العربية فى أفريقيا هى التى قدمت تعديلات مكتوبة ، وبعبارة أخرى أن حوالى أكثر قليلا من ربع الدول الأفريقية هى التى سعت لبذل نشاط ايجابى ٠

٢ – ان معظم التعديلات الافريقية كانت أما خاصة بصياغات عامة وأما بقضايا افريقية متصلة بالدول التى قدمتها مباشرة ، ولم تشارك معظم الدول الافريقية بتعديلات تتعلق بفلسفة الحركة أو توجهاتها السياسية أو تعكس مواقف متميزة للقارة فى اطـار الحركة رغم أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يجعل من سياسة عدم الانحياز أحد الموجهات الرئيسية لسياسة الدول الأفريقية ويجعل من افريقيا قارة عدم الانحياز ، وهذا قد آثار مشكلة نظرية وعمليـة فى آن واحد ، هل مجرد استـقلال دولة افريقية وانضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية يجعلها – تلقائيا – عضو فى حركة عدم الانحياز ، أم انه لا بد من أن تتقدم هذه الدولة بطلب وأن يبحث فى اطار معايير الحركة · وهذا التساؤل أثير بمناسبة مشكلة حضور الجمهورية الصحراوية ، وان كانت الدولة المضيفة – رغم تعاملهـا مع الجمهورية الصحراوية – لم توجه لهـا دعوة ، كما أن الدول الافريقية المعترفة بجمهورية الصحراء لم تثر مشكلة وتفجر حركة عدم الانحياز على غرار ما حدث فى محاولة اجتماع القمة الافريقية فى طرابلس عـام ١٩٨٢ · هذا وقد تكرر الموقف فى القمة الثامنة لعدم الانحياز فلم توجه الدعوة للجمهورية الصحراوية ·

٣ – ان معظم التعديلات الافريقية الفعلية كانت تتم شفويا فى اطار اجتماع المجموعة الافريقية وهذا يعكس قلة الاستعداد المسبق للمؤتمر من جانب ، وضآلة خبرة الدول الافريقية بأعمال المؤتمرات الدولية بوجه خاص من جانب آخر · فضلا عن حالة التفكك التى عانت منها الدول الافريقية خلال العام السابق لعقد مؤتمر عدم الانحياز والتى حالت دون انعقاد مؤتمر القمة الافريقية فى مكانه وموعده مرتين نتيجة الخلافات بين الدول الافريقية ·

٤ – تركزت تعديـلات مدغشقر على المحيط الهنـدى ، والتواجد العسكرى الأمريكى فيه ، فى حين أنصبت تعديلات غينيا على النظام الدولى بوجه عام وتحسينات فى الصياغة ·

٥ – لم يتعرض المؤتمر للمشاكل السياسية بين الدول الأفريقية بعضها البعض مثل النزاع الصومالى – الأثيوبى ، أو مشكلة تشاد ونحو ذلك ، واقتصر على معالجة المشاكل الاستعمارية فى القارة مثل قضية ناميبيا ، ومشكلة جنوب افريقيا وسياساتها ، ووضع الجزر الافريقية التى ما تزال تحت الاستعمار ، ومحاولات تقويض استقرار القارة وما الى ذلك ، ولقد حرصت الدول الافريقية – على اختلاف مشاربها – على الظهور بمظهر المتحد رغم ما كان يمزقها من خلافات حادة سواء بسبب النزعات

اليسارية فى القارة أو الخلافات التقليدية بين دولها ، بل أكثر من ذلك سعت لتغليف اتجاهاتها السياسية بغلاف المعقولية والشهامة كما حدث فى الصراع بين المجموعات المختلفة على رئاسة اللجنة الاقتصادية للمؤتمر.

جدول رقم (٥)

التعديلات الخاصة بالدول الآسيوية

الدولـــة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
أفغانستان	١	ــ	١
بنجلاديش	٢٠	٧	١٣
الهنـــد	١	١	ــ
أندونيسيا	٤	٢	٢
ايران	٨	ــ	٨
كوريا الديموقراطية	٤	١	٣
لاوس	٢	١	١
ماليزيـــا	١	ــ	١
نيبـــال	١	ــ	١
باكستان	٧	٥	٢
سنغافورة	٣	١	٢
سرى لانكا	٧	٤	٣
فيتنـــام	٤	١	٣
الاجمـالى	٦٣	٢٣	٤٠

واول ملاحظة : على الجدول السابق هى أن جميع الدول الآسيوية الأعضاء فى الحركة ما عدا دولتين هما بوتان ومالاديف قد اشتركت بنشاط فى تقديم التعديلات ، وان اختلف نشاط كل دولة عن الأخرى من حيث مضـــمون وعدد التعديلات المقدمـــة من كل منهمـــا . ففى حـــين تقدمت

أفغانستان بتعديل واحد يتعلق بمشكلتها ، فان دولة مثل بنجلاديش تقدمت بعشرين تعديل تناولت موضوعات متنوعة .

والملاحظة الثانية : تتعلق بالهند ، اذ انها لم تتقدم سوى بتعديل واحد وهو يدعو لالغـــاء فقرة اقترحتهـا العراق فيمـا يخص المشكلة الأفغانية ، ومرجع انعدام التعديلات الهندية هو أن المشروع المطـروح للبحث أعدته الهند وضمنته آراءها وأفكارها ومواقفها السياسية هذا من جانب ، ومن جانب آخر انشغلت الهند بالعمل على الوصول لتوافق آراء بين شتى الاتجاهات لكونها الدولة المضيفة ورئيسة المؤتمر .

والملاحظة الثالثة : تخص ايران التى تقدمت بثمانية تعديلات لم يدرج أى منها وقد كانت موضوعاتها متنوعة من الدعوة للنظر فى عضوية اسرائيل فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، وكذلك النزاع العراقى - الايرانى ، ومشكلة أفغانستان وناميبيا ، ودور الحركة ، بل شاركت فى تعديل يتعلق بمشكلة قبرص ونحو ذلك ، وهذا الرفض الكامل يعكس تطرف المواقف الايرانية وعدم قبول الحركة لهذا التطرف .

والملاحظة الرابعة : تتعلق بدور بنجلاديش التى تقدمت بعشرين تعديلا لم يدرج منها سوى سبعة أى بنسبة ٣٥٪ ، ولعل مرجع ذلك أن بنجلاديش كدولة صغيرة نشطت دبلوماسيتها بصورة ملحوظة لاثبات وجودها ، ومن ثم تراوحت موضوعات تعديلاتها ما بين المفاهيم العـامه كتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ودور الحركة واستقلاليتها ، ونزع السلاح ، وبين القضايا الاقليمية مثل الشرق الأوسط ، ومقررات مؤتمر القمة العربى فى فاس ، ومشكلة ناميبيا ، فضلا عن عدة تعديلات تتعلق بالصياغة الا أن الدبلوماسية النشطة التى أتبعتها بنجلاديش لم تتوافر لها المقومات التى تسندها سواء من ناحية وضع الدولة ودورها واقتصادها أو حتى وجود تيار فلسفى أو ايديولوجى تنتمى اليه كمـا هو الشأن بالنسبة لدولة مثل كوبا .

والملاحظة الخامسة : تتعلق بنشاط مجموعة الأسيان الذى كان مركزا على مشكلة كمبوتشيا ، وان برزت تعديلات من سنغافورة حول دور الحركة وتأكيد استقلاليتها .

والملاحظة السادسة : تنصرف لدول الهنـد الصينية (لاوس - فيتنام) فقد كان التنسيق بينهما واضحا ، وأنصبت تعديلاتهما عـلى الصياغات ومشكلة كمبوتشيا والوضع فى الهند الصينية .

الملاحظة السابعة : تختص بباكستان التى تقدمت بسبعة تعديلات أدرج منهـا خمسة ، وهى تتناول سباق التسلح ، ونزع السلاح ، وأفغانستان ، والمحيط الهندى، أى أن نسبة ما أدرج من تعديلات باكستان تصل الى ٧١٪ ، ومن الملاحظ أن تعديلات باكستان كانت متسمة بالاعتدال سواء بالنسبة للعدد أو المضمون ، وهذا فى حد ذاته مؤشر على تحسن علاقاتها بالهند وانعكاس ذلك فى المحافل الدولية ٠

والملاحظة الأخيرة : تتعلق بدور سريلانكا ، وقد تقدمت بتعديلات خاصة بالمحيط الهندى ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والنظام الاعلامى الدولى الجديد خاصة مع الاشارة لمركز وثائق عدم الانحياز فى كولومبو ، ونسبة ما ادرج من تعديلاتها بلغت حوالى ٥٧٪ ٠

الجدول رقم (٦)

التعديلات الخاصة بالمجموعة اللاتينية

الدولـــة	التعديلات المقدمة	التعديلات المدرجة	التعديلات غير المدرجة
الأرجنتين	١٩	٧	١٢
جويانـــا	٢	١	١
كوبـــا	٣٦	٢٤	١٢
بلـيز	١	١	–
بوليفيـا	١	١	–
اكوادور	٣	١	٢
نيكاراجوا	١١	٨	٣
بنمـــا	٢	٢	–
بـيرو	٢	–	٢
سورينام	١	١	–
جرينـــادا	٤	٢	٢
بوليفيا / بنما / نيكاراجوا	١	١	–
المجموعة ككل	١	١	–
الاجمـــالى	٨٤	٥٠	٣٤

ويظهر تحليل الجدول السابق ما يلى :

١ ـ ان كوبا تقدمت بأكبر عدد من التعديلات « ٣٦ تعديلا » أدرج منها ٢٤ تعديلا أى بنسبة الثلثين ، والتعديلات الكوبية متنوعة تشمل شتى الموضوعات السياسية العامة والقضايا الاقليمية مع تركيز على قضايا أمريكا اللاتينية ٠

٢ ـ جاءت الارجنتين فى المقام الثانى بين دول أمريكا اللاتينية من حيث عدد التعديلات التى قدمتها ، وان كانت النسبة التى حصلت عليها تعديلاتها من حيث الادراج منخفضة اذ بلغت حوالى ٣٧٪ ٠

٣ ـ احتلت نيكاراجوا المكانة الثالثة من حيث عدد التعديلات المقدمة، والأولى من حيث نسبة ما ادرج منها أى بحوالى ٧٣٪ ٠

٤ ـ اقتصرت تعديلات معظم دول أمريكا اللاتينيـــة على قضاياها المحددة ، ومن ثم ادرجت تلك التعديلات فى اطار دبلوماسية المجموعات الاقليمية والتى برزت بصورة ملفتة للنظر فى المجموعة اللاتينية أكثر من غيرها اذ حرصت كوبا على ادراج فقرة خاصة بكل دولة تقريبا ٠

٥ ـ رفض التعديلان المقدمان من بيرو أولهما خاص بتســوية المنازعات بالطرق السلمية ، وثانيهما خاص بحذف الفقرة بشــيلى ٠ ومن الواضح أن بيرو التزمت الهدؤ الى حد كبير ٠

٦ ـ لاذت خمس دول من أمريكا اللاتينية بالصمت التام وهى : بربادوس ، كولومبيا ، ترينداد ، توباجو ، جزر البهاما ، وجامايكا فلم تتقدم بأى تعديل ، وهذا يعنى أن حوالى ثلث عدد دول المجموعة اللاتينية آثرت الصمت ، وتقدم ثلث المجموعة بتعديلات خاصة بمشاكله مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو مع دول أخـــرى فى القارة ليست عضوا فى الحركة ٠ وظل الثلث الأخير هو الاكثر نشاطا وهو يشمل كوبا ونيكارجوا وجرينادا من جانب والارجنتين واكوادور من جانب آخر مع الفارق فى نوعية ومحصلة نشاط كل مجموعة ، فبالنسبة للنوعية نجد أن تعديلات كوبا ونيكاراجوا وجرينادا كانت ذات طابع ايديولوجى وتعبر عن توجهات سياسية ٠ فى حين تناولت تعديلات الارجنتين واكوادور مسائل عامة مثل تسوية المنازعات بالطرق السلمية أو الاستخدام السلمى للطاقة النووية ونحو ذلك ٠ ومن ناحية المحصلة قدمت كوبا ورفاقها ٥٢ تعديلا ادرج منها ٣٥ تعديلا أى بنسبة حـــوالى ٦٧٪ ، فى حين أن الارجنتين والاكوادور قدمتا ٢٢ تعديلا ادرج منها ٨ تعديلات أى بنسبة حوالى ٣٦٪ ٠

المبحث الرابع

التحليل العـام لنشاط الدول عبر التجمعات الاقليميـة

يعكس هذا التحليل خلاصة استقراء ما تم من احاديث ومباحثات ومداولات أكثر مما يعبر عن بيان احصائى على غرار القسم السابق ، ومن ثم يصبح الجزءان متكاملين يصحح كل منهما نقائص الآخر ويعزز مزاياه ونعرض فى عملية الاستقراء هذه النقاط التالية :

الأولى : ان الدولة التى قامت بالنشاط الرئيسى فى هذا المجـال هى الهند بصفتها الدولة المضيفة وبرز نشاطها فى عدة مظاهر :

أولها : انها تولت اعداد المشروع الأول للبيان وعكست فيـه ما رأته بأنه صورة لتوافق الآراء وفى نفس الوقت عبرت فيه عن سياستها وآرائها ازاء مختلف القضايا السياسية الدولية سواء ذات الطابع العام أو ذات النطاق الاقليمى .

أما المظهر الثانى : الذى انعكس فيه الدور الهندى فهو الاشـتراك تقريبا فى مختلف مجموعات الصياغة ما عدا فى حالات معينة من المجموعات الاقليمية .

ويتمثل المظهر الثالث : فى أن الهند قامت بدور الوسيط أو الساعى للوصول لتوافق الآراء والحلول الوسط Compromise فى كثير من القضايا عندما كان يحتدم الخلاف بشأنها أو يشتد النزاع حولها .

الثانية : أن رد الفعل ازاء المشروع الهندى الأول سار فى اتجاهين :

أولهما : يرى انه يعبر عن أساس صالح وجيد للمناقشة التى من شأنها اثراء البيان توضيحا لما ابهمه وتفصيلا لما أوجزه · وفى نفس الوقت تفردت دول معينة بمواقف خاصة من المشروع اذ دعت كل من يوغوسلافيا والكويت للتمسك بالصياغة الهندية للحفاظ على التوازن الداخلى الدقيق الذى قام عليه المشروع · فى حين عبرت كوبا واليمن الديمقراطية عن أن المشروع الهندى يتسم بالعمومية وأنه من الضرورى ادخال تعديلات جوهرية

أما الاتجاه الثانى : فكان اكثر تحديدا اذ تعرض لقضايا اقليميـة محددة كما يلى :

(أ) طالبت كوبا والأرجنتين ونيكاراجوا وجويانا وسورينـام باعادة صياغة القسم الخاص بأمريكا اللاتينية ليعكس نتائج آخر اجتماع لمكتب التنسيق فى موناجوا فى ينـاير ١٩٨٣ · ولم يكن هذا الموقف مستغربا ولا غريبا ، فلا شك أن المشروع الهندى كان معتدلا وهو ما لم تقبل به كوبا منذ البداية ، كما أن كوبا دفعت نيكاراجوا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية لطلب اجتماع خاص لمكتب التنسيق على المستوى الوزارى يخصص لمعالجة قضايا أمريكا اللاتينية ، وحرصت على أن يعقد ذلك قبل انتهاء مدة رئاستها وحتى تشكل حصيلة هذا الاجتماع رافدا يصب فى قمة نيودلهى ، وعبثا حاولت بيرو أثناء المجموعة اللاتينية عن اتجاههـا هذا ، وذلك بالتعبير عن أن المشروع الهندى تجنب القضايا الخلافية ، وأن هذا أمر حميد وجدير بالثناء · ولقد ردت المجموعة بعد ذلك على موقف بيرو هذا فلم يؤخذ فى الحسبان أى من التعديلات التى قدمتها بيرو على نحو ما أشرنا فى الجدول رقم ٦ ·

(ب) دعت مالطا وكوبا والأرجنتين ومنظمة التحرير الفلسـطينية وجرينادا وجويانا لتقوية الجزء الخاص بالشرق الأوسط ، وأعلنت سوريا انها ستتقدم بمشروع متكامل بعد التشاور مع المجموعة العربية · وهذا ما تم بالفعل وقد كان للمشروع السورى أثره فى القسم الخاص بالشرق الأوسط بل يمكن القول بأن ٩٠٪ من ذلك القسم من حصيلة المشروع السورى وما عداه يعد اضافة ثانوية ·

(ج) طالبت الأرجنتين وأنجولا وجويانا وأثيوبيا ونيكاراجوا باعادة صياغة الجزء الخاص بأفريقيا وتقويته ، وقد تم ذلك وان كان فى اطار المجموعة الأفريقية ·

(د) طالبت كوبا وكوريا الديمقراطية وأنجولا باضافة فقرة خاصة بالمشكلة الكورية أسوة بما اتبع فى المؤتمرات السابقة . وهذا ما حدث بالفعل ، وان كانت الفقرة مخففة العبـــارة ولم تأخذ بكل ما طالبت به كوريا الديمقراطية ، ومما يذكر أن كوريا الجنوبية سعت منذ البداية لعدم تعرض المؤتمر للمشكلة الكورية ونجحت بالفعل فى المؤتمر الوزارى لعدم الانحياز فى نيودلهى فى فبراير ١٩٨١ وكادت تنجح فى قمة نيودلهى لولا نشاط المجموعة اليسارية ، وكانت حجة كوريا الجنوبية وأنصارها أن المشكلة الكورية ثنائية ويجب تسويتها فى هذا النطاق الثنائى بين الكوريتين هذا من جانب ثم أن اثارتها فى مؤتمر عدم الانحياز مع غياب أحد الأطراف لا يعبر عن الحيدة ولن يحقق اضـــافة ايجابية تسهم فى السعى لحل المشكلة . والحجة الأولى تلقى هوى لدى السياسة الهندية التى ترى أن مشاكلها مع الباكستان يجب معالجتها على أساس ثنائى ، وأن هذا ما اتفق عليه فى معاهدة سيملا ، وتدعو باكستان لعدم التعرض لها فى أية محافل دولية .

(هـ) أعلنت سنغافورة وماليزيا أنهما ستتقدمان بتعديلات جوهرية على القسم الخاص بكمبوتشيا ، ولم تستطع الدولتان المذكورتان تحقيق ما أرادتا خاصة وأن العضو الثالث فى مجموعة الآسيان « أندونيسيا »قد التزمت الهدوء ، فى حين قادت الهند ودول الهند الصينية « فيتنام ولاوس» والدول اليسارية الأخرى فى الحركة حملة ضخمة لمعارضـــة أى تعديل للمشرع الهندى . ونجحت فى ذلك .

الثالثة : تشكلت مجموعة صـياغة للقسم السياسى العام ضـمت الهند ويوغوسلافيا وكوبا وجويانا وسيراليون وبنجلاديش ومصر ، تولت صياغة هذا القسم فى ضوء التعديلات التى قدمتها مختلف الدول وأهمها الجزائر وليبيا وغينيا والصومال وأثيوبيا وبنجلاديش وباكستان وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين جيانا ويوغوسلافيا ومصر ، ثم أسندت للهند بصفتها رئيسة المؤتمر ، وسيراليون بصفتها رئيسة لجنة الصياغة الأولى للجنة السياسية مهمة اعادة ترتيب وتنظيم ما اتفق عليه فى المجموعـة المصغرة ، وقد لوحظ انه رفضت عدة مقترحات ليبية :

أولها : يدعو لحظر التعامل بين دول الحركة وكل من اسرائيـــل وجنوب أفريقيا .

وثانيها : يدعو لتشكيل لجنة لاعادة النظر فى معايير عدم الانحياز .

وثالثها : يدعو لمنع سوء استخدام الفيتو فى مجلس الأمن ، وهى الدعوة التى تضمنها بيان قمة هافانا عام ١٩٧٩ ولم تظهر فى مشروع قمة نيودلهى ٠

ورفض اقتراح لموزمبيق يدعو لاتخاذ اجراءات ضد الدول غير المنحازة التى لا تلتزم بهذا المبدأ ٠

ورفض اقتراح كوبى بتخصيص جزء مستقل لحقوق الانسان والشعوب ٠

ورفض اقتراحان مصريان :

أولهما : يدعو لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وقد عارضت الهند ذلك بشدة خشية الدعوة لتطبيقه فى مناطق أخرى (والهند لديها امكانيات نووية وأجرت تفجيرا نوويا عام ١٩٧٤ ولا ترغب فى التخلى طواعية عن اختيارها النووى) ٠

وثانيهما : يدعو لأن يكون الاستخدام السلمى للطاقة النووية وفقا للضمانات التى تضعها الوكالة الدولية للطاقة النووية ٠ وعارضت الهند هذا الاقتراح انطلاقا من معارضتها لوضع مفاعلاتها النووية المصنعة محليا تحت اشراف أو رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية ٠

فى حين ووفق على اقتراح أرجنتينى باضافة جزء عن الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، وأن يضم هذا الجزء للقسم السياسى من البيان الصادر عن القمة ٠ ومما يذكر أن الهند قد أدرجت فقرة بهذا المعنى فى القسم الاقتصادى من مشروع البيان ، ولا شك أن لمكان الادراج هنا مغزاه اذ أنه تعبير عن ضرورة اقتصادية وليس عن موقف سياسى ، وبالفعل نجحت الأرجنتين مؤيدة من يوغوسلافيا فى أدراج فقرة فى القسم السياسى ٠

الرابعة : قدمت عدة تعديلات مشتركة من أبرزها تعديلان :

أولهما : تعديل مشترك مقدم من الهند ويوغوسلافيا وأندونيسيا والعراق وتونس وذلك على الفقرة الخاصة بالنظام الاعلامى العالمى الجديد

وثانيهما : تعديل على التعديل السابق مقدم من نفس المجموعة السابقة بالاضافة الى كوبا وبنجلاديش وجويانا ، وقد ووفق على هذا التعديل الأخير وأدرج فى البيان الصادر عن القمة .

ومن الملاحظ هنا أن التعديل الثانى استهدف افساح المجال لكوبا للقيام بدور فى الصياغة ادراج اسمها لأن التعديل الأول تم دون التشاور معها .

خاتمة

يشير استقراء دلائل التحليل الاحصائى السابق والملاحظات التالية له الى :

١ ـ بروز مجموعتين فى اطار مؤتمر قمة نيودلهى ، يمكن أن نطلق على المجموعة الأولى وصف المجموعة الرئيسية وتشمل الهند ويوغوسلافيا وكوبا والارجنتين ونيكاراجوا وأنجولا وسنغافورة والجزائر ومصر وبنجلاديش وباكستان سوريا منظمة التحرير الفلسطينية جرينادا وفيتنام .

ويمكن وصف المجموعة الثانية بأنها المجموعة المعاونة وتشمل جويانا وسورينام ومالطة وكوريا الديمقراطية وماليزيا ولاوس وسيراليون وغينيا والصومال والعراق واندونيسيا وسيريلانكا وتونس ونيجيريا وقبرص .

هاتان المجموعتان اللتان لعبتا الدور الرئيسى فى مداولات قمة نيودلهى مع تفاوت فى دور كل دولة داخل المجموعة التى تنتمى اليها وكذلك فى توجهاتها السياسية .

٢ ـ والنتيجة الثانية ـ وهى بناء منطقيا على النتيجة السابقة ـ وهى أن حوالى ثلث أعضاء الحركة كانوا هم المؤثرين فيها ، فى حين لاذ الثلثان بمواقف المراقبة والمتابعة أو التريث والانتظار أو الصمت أو ما تشاء من التسميات ، ومن ثم فان البيان الذى صدر يعد تتويجا لنشاط الثلث المؤيد من الثلثين .

واذا حللنا هذا الثلث نجد أن ثلثه هو المؤثر الفعلى ، ومن ثم تكون الحصيلة النهائية أن هناك خلية من ١٠ ـ ١٥ دولة من الـ ٩٧ دولة التى اشتركت فى قمة نيودلهى هى التى سيرت المؤتمر ونشاطه من الناحية الفعلية .

والتساؤل هو هل هذه النتيجة تعكس ما يسمى بالحاجة للسعى نحو ديمقراطية العلاقات الدولية Democratization أم انها انعكاس صادق وأمين لما يحدث فى المجتمع الدولى الواقعى . وهل تعبر مداولات مؤتمرات عدم الانحياز عن وجود نخبة Elite ؟ لا شك أن جميع الدول سوف تعلن معارضتها لذلك ، ولكن الواقع القائم شىء مختلف أيا كان تقييمنا لهذا الوضع .

الفصل الخامس

مؤتمر القمة الثامن فى هرارى

« دراسة حالة »

مؤتمر القمة الثامن لعدم الانحياز

هرارى ١ – ٦ سبتمبر ١٩٨٦

« دراسة حالة »

عقدت حركة عدم الانحياز خلال ربع قرن من تاريخها ثمانية مؤتمرات قمة ولذا فان دراسة أعمال القمة الثامنة حيث بلغت الحركة نهاية يوبيلها الفضى أمر جدير بالاعتبار لأكثر من عامل :

الأول : انه رابع مؤتمر يعقد فى القارة الافريقية بعد القاهرة ولوزاكا والجزائر فكان لها نصيب الأسد فى مؤتمرات الحركة وهذا يعكس ثقلها العدد والسياسى فيها ٠

الثانى : انه يعقد فى دولة حديثـة الاستقلال فلم يكد يمضى على حصولها على الاستقلال ست سنوات وكان للحركة دورها الواضح فى دعم نضال زيمبا بوى ٠

الثالث : انه يعقد فى دولة فى مواجهة المواقع الأخيرة للاستعمار الاستيطانى فى القارة وكان هذا الهدف واضحا تمام الوضوح فى ذهن الحركة عند اختيار زيمبا بوى وفى أعمال القمة الثامنة ونتائجها ٠

ونقسم هذا الفصل الى خمسة مباحث تحلل تفصيلا أعمال القمة الثامنة من الناحيتين السياسية والاقتصادية وارتباط ذلك بالصراعات الفكرية والايديولوجيات وصراع المصالح والسياسات ومواقف مصر من ذلك كله ٠

المبحث الأول

زيمبابوى ومؤتمر القمة الثامنة لعدم الانحياز

تقع زيمبابوى فى وسط الجنوب الأفريقى وقد كان اختيار عاصمتها هرارى لعقد القمة الثامنة يحمل فى طياته كما قال رئيس قبرص فى الجلسة الافتتاحية للقمة مغزى ورسالة أما المغزى فهو الاعراب عن حرص حركة عدم الانحياز على متابعة النضال من أجل التحقيق الكامل لأهم مبدأ لها وهو التصفية الكاملة للاستعمار وتحقيق حرية الشعوب أما الرسالة فهى التصميم على مواصلة الدعم وتكثيف الجهود للقضاء على الفصل العنصرى وقيام حكم الأغلبية فى جنوب أفريقيا ٠

ولقد عقد مؤتمر القمة الثامنة ـ على النحو المعتاد فى مثل هذه المؤتمرات ـ عبر مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : اجتماع كبار المسئولين فى الفترة من ٢٦ ـ ٢٧ أغسطس حيث تم دراسة جدول الأعمال للمؤتمر الوزارى وبحث الموضوعات التى ستعرض على القمة من حيث الترتيبات الاجرائية ، أو القضايا الموضوعية ٠ ومن الناحية الاجرائية تم تحديد مكتب مؤتمر القمة بترشيح نواب الرئيس الـ٢٢ وهم ٨ من افريقيا ، ٨ من آسيا ٤ من امريكا اللاتينية ، ٢ من أوربا بالاضافة الى مقرر للمؤتمر من افريقيا ورئيس للجنة السياسية من آسيا (سفير اليمن الديمقراطية فى الأمم المتحدة) ورئيس للجنة الاقتصادية (سفير بيرو لدى الأمم المتحدة) وكذلك تحديد المتحدثين فى المناسبات الخمس التى شهدها المؤتمر وهى :

الأولى : اجتماع وزراء الخارجية يوم ٨٦/٨/٢٨

الثانية : الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم ٨٦/٩/١

الثالثة : احتفال تسليم رئاسة الحركة من راجيف غاندى رئيس وزراء الهند الى رئيس الى رئيس وزراء زيمبابوى روبرت موجابى .

الرابعة : الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام حركة عدم الأنحياز .

الخامسة : الجلسة الختامية للمؤتمر يوم ١٩٨٦/٩/٦ .

وعادة يجرى العرف على أن يفتتح الجلسة رئيس حركة عدم الأنحياز أو ممثله وكانت هى الهند فى المناسبات الثلاث الأول ، يتلو ذلك بيان لممثل الدولة المضيفة ، ثم كلمات تقدير وشكر من ممثلى المجموعات الأقليمية المختلفة فى الحركة وهى ممثل لكل من افريقيا ، وآسيا ، أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوربا وأخيرا ممثل عن حركات التحرير الوطنية وهى منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة سوابو لتحرير جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وهما المنظمتان الأعضاء فى الحركة وهناك منظمتان لجنوب أفريقيا يحظيان بصفة مراقب وكذلك تم ضم منظمة الكاناك لتحرير نيوكا ليدونيا بصفة مراقب فى مؤتمر قمة هرارى .

وقد سارت جلسات اجتماع كبار المسئولين بسهولة ويسر حتى بدأ مناقشة مشروع جدول الأعمال لمؤتمر القمة وهنا انطلقت ايران وسوريا لتقديم مقترحات باضافة بنود جديدة غير ما سبق الأتفاق عليه فى مكتب التنسيق فى نيويورك .

وتضمنت مقترحات ممثلى ايران أضافة بندين :

الأول : مبدأ عدم استخدام القوة وعدم العدوان فى العلاقات الدولية وعرض لحالات العدوان التى شهدتها دول عدم الانحياز مؤخرا مثل العدوان الامريكى على ليبيا ، ونيكاراجوا والعدوان على ايران . وابرز ان مبدأ عدم الاعتداء على الغير وعدم اللجوء لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية أمر هام للحركة .

الثانى : حق الأمم فى الحفاظ على تراثها الثقافى والقومى وشرح ذلك بقوله ان الدول العظمى تهتم بموضوعات التراث الثقافى وتعمل على تحطيم ذلك بالنسبة للبلاد النامية وانه نظرا لما لهذا الموضوع من مضامين سياسية فانه يقترح بحثه في اللجنة السياسية .

وأما مندوب سوريا فقد أشـــار الى ضرورة ادراج بندين على جدول الأعمال هما :

الأول : يتعلق بالارهاب الرسمى State Terrorism أو ارهاب الدولة الذى يمارس ضد البلاد غير المنحازة فى الشرق الأوسط والبحـر المتوسط وجنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى ومن ذلك المناورات البحريـة الامريكية بالتعاون مع دولة متوسطية (ولم يذكرها بالاسم وان كان مفهوم انها مصر) أمام الشواطىء الليبية ضد بلدان البحر المتوسط ٠

الثانى : التهديدات والعدوان الأمريكى ضد بعض الدول العربية ٠

وأبرز ممثل سوريا أهمية وضع النقاط على الحروف والدخول فى بحث التفاصيل وعدم اكتفاء الحركة ببحث العموميات ٠

وهنا دار نقاش مطول تمثلت أبرز معالمه فى :

١ ـ من الناحية الشكليـة دافعت عدة دول عن مشروع جـدول الأعمال السابق اقراره فى نيويورك وأهمية عدم فتح باب النقاش فيه والا فان دولا أخرى لها تعديلات ويمكن اضافتها ومؤدى ذلك عدم التوصل الى اقرار مشروع جدول الأعمال وكان ذلك موقف مصر والكاميرون والعراق والهند وجويانا وكولومبيا وكوبا ويوغوسلافيا وغيرهـا وكان الأســاس السياسى لهذا الموقف ان هذه القضايا تحمل الغاما عديدة ولها مخاطرها ومحاذيرها ومن ثم فان فتح باب ادخال تعديلات على المشروع سيمد النقاش ولن يحسم وربما استغرق الأمر عدة أيام لتضارب المصالح لدول الحركة وكذلك انتماءات بعضها واتجاهاتها السياسية .

٢ ـ من الناحية الموضوعية دفعت عدة دول بأن لهـا هى نفسها تعديلات وترغب فى ادراجها على جـدول الأعمال اذا فتح باب النقاش والتعديل ومنها مصر وجويانا وكولومبيا ٠ وبعد مـداولات مطولـة لم يستطع اجتماع كبار المسئولين حسم الأمر وقرر احالة المقترحات كما هى لمؤتمر وزراء الخارجية ليرى ما يراه بشأنها ٠

وقد حظى اجتماع كبـار المسئولين بأهتمـام اعـلامى مناسب من الصحافة والتليفزيون والاذاعة ٠

المرحلة الثانية : اجتماع وزراء الخـارجية فى الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ أغسطس ١٩٨٦ وقد افتتح الأجتماع وزير خارجية الهند المستر شيف شنكر بكلمة موجزة أشاد فيها بنضال زيمبابوى من أجل الحرية والاستقلال وأكد تضامن الحركة من أجل دعم شعب أفريقيا الجنوبية واقترح انتخاب

وزير خارجية زيمبابوى لرئاسة المؤتمر الوزارى جريا على التقاليد فى هذا الصدد ·

تحدث وزير خارجية زيمبابوى فى خطاب مطول أمام المؤتمر عرض فيه لتدهور الوضع السياسى والاقتصادى والازمة العالمية منذ الثمانينات نتيجة عدم الثقة والتنافس بين القوتين الأعظم وتزايد بؤر التوتر والشلل فى المنظمات متعددة الاطراف وأكد على ضرورة ان تعمل الحركة من أجل نزع السلاح الشامل والتنمية الاقتصادية وبدء نظام عالمى اقتصادى جديد وأبرز أهمية تعاون دول الجنوب ، ونـدد بسياسة جنوب أفريقيا واسرائيل ودعا ايران والعراق لوقف الحرب بينهما · وطالب بتوجيه نداء للدول الغربية وفى مقدمتها بريطانيا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة لاعادة النظر فى مواقفها من فرض العقوبات على جنوب أفريقيا ثم عقب ممثلو الاقاليم المختلفة بكلمات مناسبة على خطاب وزير خارجية زيمبابوى فتحدث وزير خارجية ليبريا نيابة عن أفريقيا ، ووزير خارجية اندونيسيا نيابة عن آسيا ووزير خارجية يوغوسلافيا نيابة عن أوربا ونائب وزير خارجية الارجنتين نيابة عن أمريكا اللاتينية والكاريبى وفاروق القدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن حركات التحرير الوطنية الأعضاء فى الحركة وبعد ذلك قام المؤتمر ببحث تقرير كبار المسئولين وكررت الدول مواقفها التى سبق ان أثارتها فى ذلك الاجتماع فكررت تونس طلب اضافة مفهوم التعددية الاقتصادية وكررت سوريا وايران طلبات ادخال تعديلات فى جدول الأعمال المقترح للقمة ولم يتمكن المؤتمر من التوصل لتوافق آراء حول كل هذه التعديلات ووقعت مشادة بين الوفود التى طلبت ادخال تعديلات والوفود الأخرى المعترضة بل وحتى مع رئاسة المؤتمر (وزير خارجية زيمبابوى) والوفد السورى على وجه الخصوص الذى سعى لادخال تعديلاته مجددا بطرق ملتوية وصفها وزير خارجية زيمبابوى بأنها التفاف على القرار من الباب الخلفى وانتهى الأمر للمرة الثالثة بهزيمة الوفد السورى وجعله مثار سخرية من بعض الوفود مثل نيجريا وكينيا لتلاعبه ونكوصه عما اتفق عليه مع الرئيس فى أثناء المشاورات فى الكواليس ·

ووافق المؤتمر الوزارى على أن يصدر بيانا يندد بالمذابح التى قامت بها جنوب افريقيا ضد السكان فى حى سويتو بجنوب افريقيا · ووافق الاجتماع على التوصيه للقمة ببقاء مقعد كمبوتشيا شاغرا على نحو ما تقرر فى قمة هافانا ونيودلهى وقد عقب ممثلو ماليزيا دفاعا عن ضرورة أن تشغل الحكومة الائتلافية المقعد ، كما عقب ممثل فييتنام دفاعا عن أن تشغل حكومة كمبوتشيا برئاسة هنج سامرين المقعد بأعتبارها السلطة المسيطرة

على البلاد وانتهى الأمر عند هذا الحد كتسجيل للموقف . وقام ممثل ليبيا أيضا بتسجيل لموقف بلاده من المناورات الأمريكية فى البحر المتوسط وأكد أنها تمثل تمهيدا لدولة عضو وأنه على يقين من ان دول الحركة ستؤيد ليبيا اذا وقع عليها أى اعتداء على غرار ما حدث فى ١٥ ابريل ١٩٨٦ . ولم يشر ممثل ليبيا بكلمة لمصر كما لم يطلب أى اجراء واكتفى بتأكيد حقه فى احاطة المؤتمر علما بالتطورات فى المنطقة .

وفى نفس الوقت واصلت اللجنتان السياسية والاقتصادية أعمالهما ببحث الجوانب المتعلقة بكل منهما فى البيان السياسى والاقتصادى وكذلك استمرت اللجان الفرعية مثل لجنة نزع السلاح برئاسة السفير دوبى من الهند ولجنة الأمم المتحدة برئاسة السفير كام من بنما عملهما . والواقع لقد برع السفير عبد الله الأسطل المندوب الدائم لليمن الجنوبى ورئيس اللجنة السياسية فى عمله الديمقراطى من أجل الوصول لتوفق اراء فى شتى الموضوعات .

وقد اتبعت اللجنة الاقتصادية نفس النمط بأحالة موضوع التعاون بين دول الجنوب جنوب للجنة فرعية وبحثت اللجنة العامة القضايا الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة وغيرها . ونشطت المجموعات الأقليمية فى اجتماعاتها فعقدت المجموعة الأفريقية وكذلك مجموعة امريكا اللاتينية عدة اجتماعات لتنسيق المواقف واعادة صياغة ، الفقرة الخاصة بمنطقتها فى الأعلان النهائى كذلك فعلت المجموعة العربية كما عقدت لجنة الثمانية الخاصة بالقضية الفلسطينية اجتماعا لبحث كيفية العمل على المساعدة فى المساعى الخاصة بفلسطين وقد أصبحت تسمى لجنة التسعة بعد أن ضمت زيمبابوى كرئيسة للحركة .

المرحلة الثالثة : اجتماعات الرؤساء والملوك : من ١ ـ ٦ سبتمبر

كانت تقوم على أســـاس القاء الخطب والبيانات من كل رئيس لتوضيح موقف بلاده من شتى القضايا السياسية والاقتصادية المعروضة . وقد وافق المؤتمر على عقد جلسة خاصة للأحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الحركة واصدار اعلان خاص بهذه المناسبة وكذلك اصدار اعلان خاص بالجنوب الافريقى وتوجيه نداء للقوتين الأعظم للحد من ســـباق التسلح على غرار مساعى قمة بلجراد عام ١٩٦١ وشهدت هذه الاجتماعات ابرز الأحداث المثيرة وفى مقدمتها الهجوم الكبير الذى شنه على خامينى الرئيس الايرانى على العراق وتكرار مواقف بلاده وشروطها لانهاء الحرب وهى اعدام صدام حسين وأعوانه وأدانه العراق كبادئة للحرب وادانة استخدام الاسلحة الكيماوية والتعويضات . أما المنظر المسلى أو المضحك

فهو ظهور القذافى وخلفه حرسه من الفتيات اللائى أخذن يرددن الشعارات بسقوط الاستعمار وأمريكا واسرائيل والرجعية وحياة الجماهيرية ونحو ذلك كلما توقف عند كل مقطع من مقاطع خطابه المرتجل الذى هاجم فيه جميع أعضاء الحركة ووصفها بالعجز والشلل . ولقد أخذ خطاب القذافى الجميع على حين غرة لدرجة ان كثيرين لم يكونوا يصدقون ما يسمعونه وانه يصدر من رئيس دولة . ولقد جاء الرد على القذافى من رئيس الجلسة روبرت موجابى الذى عقب بأدب جم انه لا شك لا يشارك الأعضاء جميعا منطق القذافى ولا اتهاماته ولا أرائه حول عدم جدوى الحركة وأكد أهمية الحركة وضرورتها فصفق الجميع لذلك وكان هذا الأمر بمثابة استفتاء تلقائى على آراء القذافى ورفض لها وتأييد لرأى موجابى . أما الدول التى هوجمت بالاسم فى حديث القذافى وهى مصر وساحل العاج وزائير والكاميرون فقد ردت بأكثر من وسيلة فأصدرت بيانات صحفية ، كما أرسلت رسالة لرئيس المؤتمر اعتبرت من الوثائق الرسمية وكان هذا الأسلوب حضاريا ومنطقيا بدلا من الدخول فى مهاترات بمقاطعة القذافى أو الدخول فى مشادة معه أثناء المؤتمر .

ولم تطرح مشكلة عضوية الصحراء على المؤتمر وبذا تجنب المؤتمر مشكلة كانت ستثير نقاشا حادا وتضيف مظهرا من مظاهر الانقسام بين صفوف الحركة . أما النقاش الجدير بالمراقبة فكان يختص بمقر عقد الاجتماع الوزارى للحركة واجتماع القمة القادمة وأمكن التوصل لتوافق آراء بعد نقاش طويل مؤداه عقد المؤتمر الوزارى للحركة فى قبرص وعقد مؤتمر اقتصادى على مستوى وزارى فى بيونج يانج وترك الأمر للمؤتمر الوزارى فى قبرص ليقرر موعد ومكان القمة التاسعة .

المبحث الثانى

الرؤى الخمس للقمة الثامنة لدول عدم الانحياز

رغم ان حركة عدم الانحياز تعد اتجاها سياسيا حديثا فى العلاقات الدولية اذا انها نشأت رسميا منذ قمة بلجراد عام ١٩٦١ وان ترعرعت قبلها بفترة منذ أوائل الخمسينات فان طبيعة النشأة وظروفها أثرا على النمو والتطور والنضج والشيخوخة التى وصلت اليها هذه الحركة مبكرا . فالعمر الرسمى للحركة ٢٥ عاما وقد جرى الاحتفال بهذه الذكرى فى أول سبتمبر ١٩٨٦ فى أثناء انعقاد قمة هرارى وفى ظل أقصى التطورات تفاؤلا فان الحركة نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ومع ارهاصات الحرب الباردة أى أن عمر الحركة الفعلى يمكن أن يصل الى أربعين عاما وفى كلتا الحالتين فان ذلك بالنسبة لعمر الانسان يعد فى ريعان الشباب أو بداية النضج البشرى أما فى عمر الحركات السياسية فيعد أمدا قصيرا فلو نظرنا الى نظريات ميزان القوى أو الرعب النووى أو الردع أو نظريات الأحلاف نجدها أطول عمرا وأكثر ثباتا وقابلية على التفاعل مع الظروف المتغيرة . فاذا طرحنا نفس التساؤل حول حركة عدم الأنحياز على الدول غير المنحازة ذاتها فأننا نجد الرؤى مختلفة الى حد بعيد فهل هذا يعنى ان الحركة بلغت مرحلة الشيخوخة المبكرة أو انها ما تزال فى مرحلة سن الشباب بما يعكسه ذلك من ممارسات تتسم بالتسرع والمراهقة الشبابية وان الحركة ستتصل يوما ما الى مرحلة النضج السياسى لتستقر فى فكر السياسة الدولية كنظرية وكممارسة ذات دعائم ثابتة .

وما نسعى اليه فى هذا المبحث هو القاء نظرة تأملية على الرؤى أو التصورات الخمس للحركة من واقع ما تم فى قمة عدم الانحياز الثامنة فى هرارى عاصمة زيبابوى ٠

الرؤية الأولى : وقد عبرت عنها الدول المسماه بالمعتدلة وهى ترى فى الحركة تجمعا لا ينتمى الى أى من الكتلتين المتصارعتين وتسعى هذه الدول المعتدلة للحفاظ على ذلك قولا وعملا ٠ فمن ناحية القول تؤكد فى الجزء الخاص بفلسفة الحركة والمتضمن فى الاعلان السياسى انها حركة غير كتليه أى لا تنتمى الى أى من الكتل وانها مستقله وانها تأخذ مواقفها من كل قضية بحسب مالها وما عليها ٠ ومن الناحية العملية تسعى هذه الدول لكى تقلل من كثرة الادانات للسياسة الأمريكية والاشارة بتلميحات انتقادية للسياسة السوفيتية وتعميم النقد للسياسات الاستعمارية والامبريالية وربط ذلك بصراع القوى العظمى ٠ وان كان هذا التجمع لا يستطيع الدفاع عن الغرب صراحة للسياسات غير المؤيدة لحركات التحرير التى تتبعها الدول الغربية بل واحيانا لسياستها المضادة لمصالح الدول المعتدلة ذاتها ولا شك أن هذه الدول المعتدلة والتى تطلق على نفسها احيانا بأنها الدول ذات الأتجاه المتشابه Like-Minded Countries مرتبطة مصلحيا وسياسيا وايدلوجيا بالنظام الغربى الرأسمالى وان لم تكن مرتبطة به فى تحالف ما وفى مقدمة هذه الدول سنغافورة وكولومبيا ٠

الرؤية الثانية : وتضم الدول المرتبطة ايديولوجيا بالفكر الماركسى وفى مقدمتها كوبا ونيكاراجوا وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وانجولا وموريشيوس وغيرها ٠ وتعمل هذه الدول فى اتجاه مضاد تماما للمجموعة الاولى فتدعو للتغيير التام فى فلسفة الحركة ومواقفها انطلاقا من ان الحركة تعبر عن التحول من النظام الاستعمارى الدولى الى اقامة نظام اقتصادى وسياسى واعلامى واتصالى جديد ومن ثم فلابد من التغيير الشامل لأن النظام القائم يتميز بالظلم والاستغلال ٠ فالديون يجب ان تلغى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى يجب تغيير نظام عملها من التصويت غير المتكافىء الى نظام ديمقراطى يأخذ فى حسباته مصالح الدول النامية ونظام الأمم المتحدة يجب تغييره ليتمشى مع الظروف الدولية الجديدة ٠

وسباق التسلح يجب وقفه وتحويل مخصصات التسلح لأغراض التنمية ٠ ويبقى السؤال ان سباق التسلح يتم من قبل القوتين الأعظم ؟ ولكن جواب هذه المجموعة من الدول أن امريكا والغرب هى التى تدعو الى ذلك بمبادرة الدفاع الاستراتيجية المعروفة بأسم حرب النجوم وهى التى كانت دائما سباقة لارتياد الآفاق الجديدة من التسلح فى حين أن الموقف

السوفيتي ليس الا رد فعل لذلك دفاعا عن النفس ولقد ساعدت السياسة السوفيتية الذكية هذا المنطق فأعلن الاتحـاد السوفيتي من جانب واحد التوقف الأختياري عن اجراء تجارب ذرية حتى يناير ١٩٨٧ وذلك تجديدا لاعلانه الذي أصدره منذ أغسطس ١٩٨٥ ، كما ايد مبادرة الدول الست النامية حول نزع السلاح ووقف سباق التسلح وهي الهند وتنزانيا واليونان والسويد والمكسيك والأرجنتين وهو الاعلان الذي صدر في مايو ١٩٨٤ لأول مرة من عواصم تلك الدول ثم اخذ شكلا رسميا بعد القمة السداسية في نيودلهي في يناير ١٩٨٥ ٠ أما الدعوة لتغيير هيكل النظام الاقتصادي الدولي وحل ازمة المديونية فلن يضار منها الاتحاد السوفيتي لأنه ليس طرفا في صندوق النقد الدولي ولا في البنك الدولي وديونه على البلاد النامية يحتفظ بهـا في اطار ثنائي وهي في الحد الأدنى لأنه يقيم بها مشروعات صناعية تسدد تلقائيا من انتاجها هذه الديون في معظم الحالات ٠

الرؤية الثالثة : يعبر عنها النظام الاسلامي في ايران وقد قدم لها علي خاميني رئيس جمهورية ايران الاسلامية عرضا مطولا استغرق أكثر من ساعة ونصف في خطابه أمام مؤتمر قمة عدم الأنحياز ٠ وتقوم هذه الرؤية على ان النظام الدولي الراهن يعتمد على السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية وان نظام السيطرة هذا له مظاهر عديدة من تدخل الدول في شئون بعضها البعض كما برزت في لبنان وافغانستان وامريكا اللاتينية وافريقيا وفلسطين وايران ٠ وان هذه السيطرة قد تكون من الدول الكبرى ضد الدول الصغرى كما يمكن أن تقوم بها دولة صغيرة كمخلب للدول الكبرى ٠ وللتخلص من ذلك فأن الاسلام ـ والديانات السماوية الأخرى دعت الانسان للتمسك بالأيمان في مواجهة مذهب السيطرة وطالبت برفض القهر وان النصر سيكون حليفه في النهاية ٠ ثم طالب على خاميني الحركة بان تتخذ موقفا واضحا من المعتدى وان تؤيد ضحايا العدوان والسيطرة ٠ وطالب انطلاقا من ذلك باعادة تشكيل فلسفة الحركة من حيث :

أ ـ احياء مبادىء عدم الأنحياز على النحو المعروف من التمسـك بالاستقلال ومقاومة الاستعمار والسيطرة وعدم التدخل وانه لا مجال لدولة في الحركة لا تتبع هذه المبادىء ٠

ب ـ احياء المسئولية بين دول الحركة تجاة الشئون الدولية بتكتل دول الحركة ضد الدولة المعتدية أو الدولة التي تنتهك حقوق الانسان ٠

جـ ـ توسيع نطاق نشاط الحركة لتشمل الميدان الثقافي وتهتم به على النحو الذي يحافظ على التراث والتقاليد والقيم لدولها ٠

د- صياغة قواعد ومعايير جديدة على أساس مبادىء الحركة ومعارضة تطبيق المعايير المزدوجة فلابد من مقاومة العدوان من الكتلتين ولابد أن يجرى فحص لمعايير الانضمام للحركة وأن يتم تنظيم لعلاقات دولها فى اطار بعيد عن القيم المادية ، والمبادىء المستوردة ومن الضرورى العمل لخلق نظام جديد للقانون الدولى يستند الى القيم المشتركة - ادارة وتطبيق العدالة وملء الثغرات القائمة فى النظام الراهن ٠

الرؤية الرابعة : عبر عنها العقيد معمر القذافى فى خطاب مرتجل أمام الحركة مؤكدا على أنه لم يحضر ليشـــارك فى مؤتمر القمــة لدول عدم الانحياز التى تضم الخونة والجواسيس وعملاء الاستعمار وأنه لا يليق به كشــورى أن يجلس مع أمثـــال هـؤلاء القـــادة والرؤساء ووصف دول الفرانكفون بانها وصمة عار لأن اسمها مرتبط بالاستعمار الفرنسى ودول الكومنولث ليست الا ملكيـــة عامة لبريطانيا الاستعمارية وأكد أنه جـاء لغرضين : اولهما أن يجتمع مع الثوار والمناضلين مع الجنوب الافريقى ويلتقى بالثوار من نيكاراجوا وغيرها من آسيا وأمريكا اللاتينية ، وثانيهما أنه جاء ليفضح الحركة ويطالبها بتطهير صفوفها والا فانه سيقول لها وداعا ٠ ثم عرض لنظريته فى السياسة الدولية بان العالم ينقسم الى مجموعتين : الدول الاستعمارية والدول المتحررة وان الدول المتحررة ، فى العالم النامى من مصلحتها المشـــتركة الوقوف مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشـــتراكية الأخرى لاتفاق المصالح فى مقاومة الاستعمار والسيطرة ٠

الرؤية الخامســة : عـلى خـلاف الرؤى الأربع الأولى فقد عبر عنها المثقفون وليس رجال الحكم والســياسة وتمثلت فى قمة هرارى بكتابين صدرا ووزعا أثناء المؤتمر ٠ واذا كانت حركة عدم الانحياز ولدت نواتها فى باندونج عام ١٩٥٥ واذا كان كثير من قادتها المفكرين جـاءوا من آسيا أمثال نهرو وسوكارنو وباندرانيكه فان الرؤية الثقافية جاءت من قارة آسيا أيضا ٠

الكتاب الأول مؤلفه أ٠ ووسنجهام وشيرلى هونه والمؤلفان استاذان من سرى لانكا وان كانا يعملان فى جامعة نيويورك ويحمل الكتاب اسم (عدم الانحياز فى عصر الانحياز) وطبـع الكتاب فى زيمبابوى وكتب مقدمته وزير الاعلام والبريد والمواصلات فى زيمبابوى ويتضمن الكتـــاب عرضا لمبادىء عدم الانحياز من الحفاظ على الاستقلال والمساواة الاقتصادية والحفاظ على التعددية فى العلاقات الدولية ثم يشرح الهيكل التأسيسى للحركة من ناحية العضوية وموقف أمريكا من سلوك الحركة ودور الرئاسة فى الحركة ويقدم تحليلا لمؤتمرات القمة ويعرض لموقف الحركة من قضية

فلسطين وناميبيا بأعتبارهما آخر بقايا الاستعمار . والكتاب هو تحليل علمي دقيق لكثير من جوانب حركة عدم الانحياز العملية والنظرية .

أما الكتاب الثاني ، فانه تم باشراف ج. ر. جويل كمحرر وهو صحفي هندى ارتبط نشاطه الصحفي بحركة عدم الانحياز وخاصة سياسات التحرر الوطني والدعوة للعلمانية وله مجلة شهرية تسمى « الديمقراطية العلمانية » وتصدر في نيودلهى وقد جعل كتابه بعنوان « من بلجراد الى هرارى : مسيرة عدم الانحياز فى ربع قرن » وكتب مقدمة له ادوارد فاليرو وزير الدولة الهندى للشئون الخارجية . أما الكتاب ذاته فهو ندوة اذا أن مؤلفيه هم قادة ومفكرون من الدول التى استضافت قمة عدم الانحياز ويأتى فى مقدمة هؤلاء المؤلفين الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر فى مقال بعنوان عدم الانحياز فى منتصف الثمانينات وجهة نظر مصرية » . والكتاب يعد بحق سياحة فكرية تعبر عن نظرية توافق الآراء التى تتبعها الحركة من زاوية وتعبر عن الفكر التركيبى الهندى الذى يجمع المتناقضات ليؤلف بينها فنجد مفكر يوغسلافى ثم مصرى وبعد ذلك خطاب الرئيس كاواندا فى قمة عدم الانحياز بزامبيا ومقال لأحمد طالب الأبراهيمى وزير خارجية الجزائر وخطاب لسيريمافو باندرانيكه رئيسة وزراء سرى لانكا السابقة ثم وجهة نظر كوبية فى الحركة واخيرا مقال لوكيل الخارجية الهندى .

وختاما فأن كل رؤية أو تصور من التصورات السابقة لا يمكن التعبير عنها فى سطور سواء من حيث مضمونها أو مالها وما عليها ومدى تأثيرها على مسيرة حركة عدم الانحياز ولكن يكفى القول بأن الحركة عملاقة كالفيل فى حجرة مظلمة أخذ نفر من الناس يتحسسونه كل يراه من زاويته، وهذا يعيدنا مرة أخرى لتأكيد نجاح الحركة فى الحفاظ على الأتجاهات المتنوعة داخلها وأهمية استمراريتها كذلك .

المبحث الثالث

صراع المصالح والسياسات فى القمة الثامنة لعدم الانحياز

فى تقريره عن نشاط حركة عدم الانحياز فى الفترة من ٨٣ـ١٩٨٦ أوضح راجيف غاندى بأن شعوب دول عدم الانحياز لم تعد شهودا صامته أمام أحداث التاريخ بل أصبحوا شركاء نشطين فى تشكيل التاريخ وكلما تزايدت مقدرتنا على التأثير فى الأحداث كلما ازدادت الضغوط الواقعة علينا ، بيد أن الأواصر التى توحد بين دول الحركة أشد واقوى وانها اظهرت مقدرة على مجابهة الأزمات والتحديات ٠

وفى بيانه أمام القمة الثامنة أوضح دكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس وفد مصر أن التعاضد بين الدول النامية والدول المتقدمة حتمى ودعا الدول المتقدمة لأن تعيد تأكيد التزامها بمبدأ التعاضد الدولى وان تتبنى الأجراءات المناسبة لمساعدة الدول النامية ٠ واكد فى نفس الوقت التزام مصر بالنضال من أجل كرامة الانسان وحريته ٠

وأكد فيدل كاسترو ان القوات الكوبيــة على اســتعداد للبقاء فى انجولا طالما ظلت العنصرية فى جنوب افريقيا وعلى استعداد للنضال حتى المعركة الأخيرة ٠ حلل كاسترو العلاقة بين السلام وسباق التسلح ومشكلة الديون ٠ واعلن اورتيجا رئيس نيكا راجو أنه اذا كانت الولايات المتحدة ترغب فى فيتنام أخرى فى بلاده فسوف تلقى الهزيمة فى النهاية ٠

ودعت فيتنام الولايات المتحدة للاستجابة للمبادرة الســـوفيتية

الخاصة بنزع السلاح والتى أعلنت فى ١٥ يناير ١٩٨٥ بالدعوة لابادة الاسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ .

وأكد الجنرال ضياء الحق رئيس باكستان ان افغانستان وكمبوتشيا مثالان صارخان للظاهرة الجديدة الخطيرة للتدخل العسكرى المباشر لاستعباد واحتلال دولتين من دول عدم الانحياز .

وطالب العقيد معمر القذافى بتكوين جيش عالمى لمحاربة الاستعمار الأمريكى ووصف الحرب العراقية الايرانية بانها مؤامرة لمنع الدولتين من محاربة اسرائيل وأكد على استعداده لمحاربة أمريكا وبريطانيا واسرائيل اذا منحته الدول الصديقة قواعد يمكن من خلالها ضرب هذه الدول .

أما الرئيس الليبيرى فقد دافع بشدة عن الولايات المتحدة وعن سياسة بلاده تجاه اسرائيل واكد أنه بينما لا تتفق بلاده مع جميع السياسات الأمريكية الا انها ترى أن الولايات المتحدة كقوة عالمية قدمت الكثير من المساعدات لليبيريا وغيرها من دول عدم الانحياز وانه من الغريب أن تهاجم كثير من الدول الدولة التى تمنحها ، فى نفس الوقت الذى يمدون فيه أيديهم لتلقى هذه المساعدة والمنحمنها.ودعا رئيس الكونغو والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية حركة عدم الانحياز لأن تقلل من البلاغة والعبارات الانشائية وان تركز أكثر على العمل الايجابى . وكرر نفس المطلب رئيس وزراء ماليزيا .

وطالبت قبرص والاردن بانشاء لجنة لمتابعة تنفيذ قرارات عدم الانحياز ورفع تقرير بذلك لرئيس الحركة . وابرز ياسر عرفات حرص منظمة التحرير على متابعة جهودها لوقف الحرب بين ايران والعراق .

وطالب روبرت موجابى الدول غير المنحازة بانشاء صندوق للتضامن مع دول المواجهة الافريقية حتى تستطيع أن تواجه الضغوط التى تمارس ضدها وابرز ان الدعوة لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب أفريقيا هو الوسيلة السلمية المطروحة أمامهم بعد أن غلقت هذه الدولة جميع الوسائل الأخرى .

وفى وضع بعض الدول موضع الاهتمام الاعلامى نشرت صحيفة الهيرالد الزيمبابوية بعض مقالات تركيزية نختار منها مقالا بعنوان « حركة عدم الانحياز مبادئها وبنيانها » ويركز المقال على ارتباط الحركة بالنضال ضد الاستعمار وعلى الأزمات التى تواجه الاستعمار اقتصاديا وسياسيا ويؤكد على ضرورة النضال لأقامة نظام سياسى واقتصادى واعلامى جديد (الهيرالد فى ٢٦ / ٨ / ١٩٨٦) .

وبتاريخ ٣١ /٨/٨٦ وضعت نفس الجريدة موضع الاهتمام دولة اخرى فى الحركة وهى بيرو مؤكدة على أهتمام القيادة الجديدة برئاسة الآن جارسيا على وضع حد للاختلال الاقتصادى فى المجتمع البيروانى والعمل من أجل رفع مستوى شعبه ومطالبة الدول الدائنة أن تدرك الواقع الاقتصادى الصعب فى الدول النامية ٠ وأشارت دراسة قام بها فريق من الباحثين من المركز الافريقى للبحث والتوثيق فى هرارى ان دولة جنوب افريقيا طبقت عقوبات ضد جيرانها من الدول المستقلة وان ذلك كلف هذه الدول اكثر من ٢٠ بليون دولار ٠

وفى حديث لروبرت موجابى أبرز لأجهزة الاعلام أن الدول النامية أصبحت تصدر رأس المال للدول المتقدمة فكما اظهرت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة أن تدهور اسعار المواد الأولية بما فيها البترول ادى لكسب الدول المتقدمة اكثر من مائة مليار دولار بالأضافة الى أن اقساط وخدمة الديون بلغت ٥٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ فى حين أن الدخل الصافى المتدفق على الدول النامية فى شكل استثمارات اجنبية بلغ ٩ مليارات فقط وذلك بالاضافة الى ١٣ مليار دولار فى شكل تسهيلات وقروض ١٤ مليار فى شكل معونات ٠

ولا شك ان تحليل الاشارات السابقة سواء لبيانات بعض رؤساء الدول والحكومات أو للدراسات التى نشرت فى ابان انعقاد القمة الثامنة توحى لنا الى أى مدى انعكس صراع المصالح والسياسات فى هذه القمة باعتبارها حدثا دوليا هاما كان لابد أن يحظى باهتمام مناسب من كافة الكتل والتيارات السياسية والاقتصادية ٠ ويمكن القول بان أبرز معالم الصراع فى المواقف والسياسات فى قمة هرارى تتمثل فى :

اولا :

الرغبة فى فرض عقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا لسياستها العنصرية من جانب ولمواقفها من دول المواجهة وزعزعة استقرارها من جانب ثان ولتحقيق الانسحاب ومنح الاستقلال لناميبيا من جانب ثالث ولكن هذه الرغبة تواجه عقبتين رئيسيتين :

الأولى :

ان الذى يستطيع فرض العقوبات الالزامية هى الدول الغربية الرئيسية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا ٠ وهذه الدول ترفض باصرار تطبيق هذه العقوبات ولعل اكثر الأمثلة وضوحا استخدام الرئيس

الأمريكى ريجان لحق الفيتو ضد قرار الكونجرس الأمريكى ذاته والذى طالب بفرض بعض العقوبات ضد جنوب افريقيا ٠

الثانيــــة :

ان دول المواجهة التى تتزعم الدعوة لمقاطعة جنوب افريقيا ضعيفة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ومن ثم فهى فى حاجة لتدعيم ومساندة ويزيد الأمر ســواء أن جنوب افريقيا ذاتهــا تفرض فى بعض الاحيــان عقوبات ضد دول المواجهة كما اشــارت أحدى الدراسات ٠ ولا شك أن للكثير من دول المواجهة علاقات اقتصادية وتجارية مع جنوب افريقيا بحكم الضرورة وهذا مما يزيد من المفارقات فدولة زيمبابوى أو ليسوتو أو دول ليست من دول المواجهة وانما من الدول ذات التوجهات اليســارية مثل موريشيوس لها علاقات قوية مع جنوب افريقيا لا يمكنها التخلى عنهــا بسهولة دون حدوث اضطراب اقتصادى وسياسى ضخم لديها ٠

ثانيــا :

الرغبة فى حماية الدول غير المنحازة من الصراعات فيما بينها وهنا يتبادر للدهن على الفور الصراع الايرانى العراقى وكلاهما يصــفه بانه مؤامرة استعمارية ويتهم الآخر بانه يستخدم من قبل الاستعمار ٠ وقد برز فى الأصرار والنشاط الكبير لمنظمة التحرير الفلســطينية وبخاصة رئيسها ياسر عرفات فى العمل لوقف هذه الحرب فى بياناته أمام المؤتمر وفى تصريحاته للصحفيين وقد ابرزت اجهزة أعلام زيمبابوى ذلك بصورة واضحة ولكن المشكلة هنا أيضا مزدوجة فمن ناحية تصر ايران على وجهة نظرها فى ادانه البادىء بالحرب واســقاط نظام صــدام حسين وادانته لاستخدام الأسلحة الكيماوية وطلب تعويضــات ٠ فى حين ترى العراق انها بذلت كل ما فى وسعها من أجل السلام واستجابت للمساعى من عدم الانحياز والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى بل أن صدام حسين أعلن قبل أيام من مؤتمر قمة هرارى مبادرة سلمية لوقف الحرب ٠

ثالثــا : الصراع فى أمريكــا الوســطى واللاتينيــة وبخاصــة فى نيكاراجوا وهنا كانت مواقف معظم دول ذلك الاقليم متحدة فى نقــد السياسة الامريكية بدرجات متفاوته وتأكيد مطالب كل دولة منها مثــل مطلب بوليفيا فى ممر للمحيط ومطلب الارجنتين فى استعادة الملفيناس (فوكلاند) ونقد سياسة حكومة شيلى ٠

رابعا : الصراع فى آسيا وقد أمكن تخطيه نتيجة تجمد مواقف أطراف من دول عدم الانحياز (تجمع الاسيان فى مواجهة تجمع دول الهند الصينية حول كمبوتشيا ، وباكستان أزاء أفغانستان) وبالنسبة لكوريا تم التوصل لصياغة معتدلة وهكذا تجمدت مواقف الدول أزاء الصراعات الآسيوية منذ عام ١٩٨١ ٠

خامسا : الصراع فى الشرق الأوسط بخصوص القضية الفلسطينية والموقف فى لبنان وأزمة الشرق الأوسط ولم يكن ثمة اختلاف كبير بل تشابه فى المواقف ٠ والجديد هنا هو استمرارية لجنة عدم الانحياز الخاصة بفلسطين مع ضم زيمبابوى كرئيسة للحركة ومن ثم أصبحت تضم ٩ أعضاء هى : الهند وبنجلاديش وزامبيا والجزائر وكوبا ويوغوسلافيا والسنغال بالاضافة لمنظمة التحرير وزيمبابوى ٠ وفشل السعى السورى لزيادة أعضائها وضم سوريا لعضويتها ٠ والواقع أن هذه اللجنة رغم اجتماعها عدة مرات لم تستطع أن تفعل الكثير لارتباط المشكلة الفلسطينية باعتبارات ليس فى مقدور أعضاء اللجنة السيطرة عليها ٠ وطرحت اللجنة فكرة دعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث المشكلة الفلسطينية وفكرة تشكيل لجنة من المجلس المذكور لبحث وسائل حل هذه المشكلة وهى أفكار متكررة ومعادة وبالنسبة للبنان فقد كان من السهل انتقاد الوجود الاسرائيلى وان لم تتعرض للوجود السورى فى لبنان ٠

ونفس مواقف عدم الانحياز تكررت بالنسبة لقبرص والصحراء الغربية والمحيط الهندى وجزر مالاجاشى وغيرها ٠

سادسا : الصراع على الجبهة الاقتصادية وكان هذا الصراع هادئا وان كان حازما فأصرت الهند على تشكيل لجنة وزارية لمتابعة الموضوعات الاقتصادية ونجحت فى ذلك رغم معارضة بعض الدول وفى مقدمتها الدول البترولية العربية مثل السعودية والامارات ٠ كما أكد المؤتمر المشكلة الأولى فى المجال الاقتصادى المرتبطة بالديون واستنزاف أموال البلاد النامية فى خدمة الدين وأشار الى أن ديون العالم الثالث تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار وان الأمر وصل بالبلاد النامية الى حد انها تقترض فقط لخدمة أعباء الدين وكانت بعض الدول تطالب بالغاء الديون كلية مثل مالاجاشى وكوبا فى حين أعلنت بيرو انها لن تدفع سوى ١٠٪ من حصيلة صادراتها لخدمة الدين وتفاوتت مواقف الدول الأخرى وان كان الجميع اتفق على ضخامة المشكلة وخطورتها ٠

واذا استرجعنا للمذاكرة الوثيقتين السياسية والاقتصادية اللتين

صدرتا عن قمة هرارى وكذلك الاعلان الخاص بالذكرى الخامسة والعشرين للحركة والاعلان الخاص بالجنوب الأفريقى فاننـا نلمس استمراريـة فى مواقف الحركة الانتقادية للدول الغربيـة وفى مقدمتهـا الولايات المتحدة ومجاملة لمواقف الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتى ويرجع ذلك الى عدد من العوامل :

الأول : طبيعة نشأة الحركة فى رحم الموجة المناهضـة للاستعمار الغربى فى آسيا وأفريقيا ٠

الثانى : الاتجاهات الاصلاحية لقادة الحركة والتى تجعلهم يجدوا فى الدول الاشتركية سندا لهم ٠

الثالث : التحرك الـذكى لدبلوماسيـة الكتلـة الشرقيـة فالاتحاد السوفيتى قام بعدة مبادرات لنزع السـلاح ـ وبغض النظـر عن مدى فعاليتها ـ فان الموقف الأمريكى الرافض جعل الرأى آلعام والقادة فى عدم الانحياز يلمسون تعنتا من جانب فى مواجهة مرونة جانب آخر ٠ أضف لذلك رسائل التهنئة التى انهالت على رئاسة الحركة بمناسبة انعقاد قمة هرارى من الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوربا الشرقية مقابل تجاهل يكاد يكون تاما من الدول الغربية عدا ألمانيا الاتحادية التى بعثت برسالة تهنئة ٠ وزاد الأمر حدة اعلان الولايات المتحدة أثناء قمة هرارى عن وقف معوناتها ومساعداتها لزيمبابوى رغم ما أبدته هذه الدول من اعتدال ومرونة قبل ذلك بأيام عندما زار الزعيم جيسى جاكسون المناهض للتفرقة العنصرية والمدافع عن حقوق الانسان ـ زار زيمبابـوى وعـدد من دول المواجهة وعرض على موجابى القيام برحلة تضامن للولايات المتحدة ووافق موجابى على ذلك بل وطالب بعقد اجتماع قمة بين قادة دول المواجهـة والرئيس الامريكى ريجان ٠

الرابع : انضمام عدد متزايد من الدول اليسارية للحركـة سواء كأعضاء أو كمراقبين أو ضيوف ولعل أخرهم حضور منغوليا كضيف فى القمة الثامنة ونشاط هذه الدول فى الدفاع عن وجهة النظر السوفيتية ٠ وسبق للاتحاد السوفيتى أن بعث برسالة للرئيس الجـزائرى هـوارى بومدين أثناء قمة الجزائر يهنئه فيها بعقد القمة ويطرح فكرة ان الاتحاد السوفيتى هو الحليف الطبيعى للحركة ثم تلقفت كوبا الفـكرة ودافعت عنها بشدة فى قمة هافانا ولكن الدول الأخرى لم توافق على ذلك وأصرت على رفض هذه الفكرة الغريبة رغم ان الجميع لا يساوى مطلقا بين المواقف الامريكية والسوفيتية تجاه الحركة وقضاياها على الساحة الدولية ٠

ولنا أن نتساءل في الختام عمن كسب من قمة هراري في صراع السياسات والمصالح بعيدا عن وضع القوتين الأعظم ٠ وباختصار نقول ان حركة تحرير غرب أفريقيا (سوابو) والحركة المناهضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ودول المواجهة حققت مكسبا هائلا فمن ناحية اعترفت عدة دول بحركة سوابو ومنحتها تمثيلا دبلوماسيا وتعهدت بتقديم مساعدات لها ، ومن ناحية أخرى أيدت الحركة انشاء صندوق لدعم دول المواجهة الأفريقية وكان من الطبيعي ان تطرح القضايا الأفريقية نفسها في المقدمة وان تترك ما عداها وبخاصة الشرق الأوسط للصف الثالث أو الرابع وفي نفس الوقت برزت الهند كدولة راعية باعتدال لحركات التحرر الأفريقية وللتعاون مع الدول الافريقية ولقد حظيت الهند ورئيس وزرائها راجيف غاندى باهتمام واضح في أجهزة الاعلام وفي بيانات الوفود الأمر الذى يوحى باستمرارية تأثير القيادة الهندية على الحركة والتوجهات الهندية حتى في ظل رئاسة زيمبابوى وعن التوجه العام للحركة بين القوتين الأعظم فقد وضح الاتجاه نحو الاعتدال وتأكد في رفض الموافقة على عقد الاجتماع الوزارى القادم للحركة في كوريا الشمالية وتأجيل اتخاذ قرار حول القمة القادمة بما يعني رفض عقد القمة في نيكارجوا ٠

المبحث الرابع

القضايا الاقتصادية فى القمة الثامنة لعدم الانحياز

كما جرى العمل فى اجتماعات عدم الانحياز ينقسم المؤتمر الى لجنتين رئيسيتين الأولى سياسية والثانية اقتصادية ، ولم يكن مؤتمر القمة الثامنة لعدم الانحياز الا حلقة فى مثل هذا التقليد لارساء اهتمام الحركة بالموضوعات الاقتصادية من جانب ولابراز هذا الاهتمام من جانب آخر . ولكن اجتماع القمة الثامنة تميز عن الاجتماعات العادية للحركة فى أمرين :

الأول : انه سبقه مؤتمر وزارى شبه تحضيرى عقد فى نيودلهى فى ابريل ١٩٨٦ وبحث ضمن ما بحث الموضوعات الاقتصادية وعقد فى اطاره الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى لبلدان عدم الانحياز وذلك فى الفترة من ٧ - ١١ أبريل ١٩٨٦ . ولذا تضمن نشاط مؤتمر القمة الثامن دراسة تقرير المؤتمر الخامس للبلدان المنسقة فى شتى المجالات .

الثانى : انه سبقه الاجتماع رفيع المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والذى عقد فى القاهرة من ١٨ - ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ . وتضاف للوثيقتين السابقتين وثيقة ثالثة وهى مشروع الاعلان الاقتصادى الذى أعدته زيمبابوى وقامت اللجنة الاقتصادية بدراسته . ومن ثم فانه يمكن القول بان الجانب الاقتصادى فى القمة الثامنة تمت معالجته فى

وثائق ثلاث صدرت فى كل من نيودلهى وهرارى والقاهرة ونعرض فيما يلى بايجاز لابرز القضايا التى عالجتها كل وثيقة من هذه الوثائق ٠

الوثيقة الأولى :

الاجتماع الخامس للبلدان المنسقة ٠ كما هو معروف هناك أكثر من مجال من المجالات الاقتصادية التى تبحثها حركة عدم الانحياز وقد بلغت ٢٢ مجالا فى القمة السابعة فى نيودلهى ولما كان اهتمام دول الحركة البالغ عددها ١٠١ دولة ليس متساويا تجاه كل قضية اقتصادية فان العمل درج على ان البلاد المهتمة بقضية ما تعرب عن رغبتها فى ذلك ويطلق عليها اسم الدول المنسقة فى هذا المجال وتبحث هذه الدول فيما بينها ـ ومع امكانية حضور أى دولة عضو فى الحركة لاجتماعاتها سيرا على التقاليد فى هذا الصدد ـ الآراء والمعلومات والتطورات والمشروعات فى المجال المحدد وتنسق نشاطها ومواقفها فى الاجتماعات الدولية حول هذه القضايا ٠ ويعقد اجتماع عام للدول المنسقة قبل اجتماع القمة للحركة مباشرة حتى يقدم تقريره للقمة ٠ ومن ثم فان هذه الوثيقة تعكس حصيلة نشاط الحركة فى المجال الاقتصادى فى الفترة ما بين مؤتمرى القمة ٠ ولننظر فى هذه الوثيقة لنرى ما تعبر عنه :

أولا : أوضح التقرير ان عدد الدول التى حضرت الاجتماع الخامس للمنسقين ٥٥ دولة من ١٠١ عضو أى حوالى نصف عدد الأعضاء ٠

ثانيا : ان الدول التى برز نشاطها فى اجتماع المنسقين هى الهند وبيرو ومصر ويوغوسلافيا وباكستان وكوبا ووضح ذلك من تشكيل هيئة مكتب المؤتمر التى ضمت الدول المشار اليها ما عدا كوبا ٠

ثالثا : أكد الاجتماع مجددا أهمية تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى ، وأهمية الاعتماد الجماعى على الذات الذى يعد جزءا لا يتجزأ من جهود البلدان غير المنحازة لاعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وعنصر أساسى لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ٠

رابعا : أبرز المؤتمر الآثار السلبية للبيئة الدولية على النظام الاقتصادى الدولى والأوضاع الاقتصادية فى البلاد النامية ٠

خامسا : أكد المؤتمر ان هدف البلاد النامية ليس المواجهة مع البلاد المتقدمة وانما السعى للتعاون المشترك واقامة حوار بناء ٠ وان تجمع البلاد النامية فيما بينها يهدف لزيادة المقدرة التفاوضية لها ٠

سادسا : أشار المؤتمر الى التداخل بين برنامج كراكـاس للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية وبرنامج عدم الانحياز الاقتصادى وطـالب بالتنسيق فيما بين المجموعتين واقترح جعل ميادين النشاط الاقتصادى للحركة ١٣ ميدانا بدلا ٢٢ وترك الباقى لبرنامج كراكاس ٠

سابعا : أوصى المؤتمر بان يكون نهج التعاون بين الدول الناميـة قائما على تحديد الأولويات لقطاعات التعاون ، ودراسة طرق وأساليب ذلك وخاصة من الناحية التنظيمية بما فى ذلك دور الأمم المتحدة ومنظماتها مع اعطاء أولوية للتعاون الفنى بين البلاد النامية وخاصة فى مجال التعليم الفنى والتدريب وتبادل الأفراد والخبرات ٠ وكذلك أهمية التعاون داخل كل اقليم وبين الاقاليم المختلفة ٠

مجالات التنسيق فى عدم الانحياز :

ثم نعرض لمجالات التنسيق المختلفة بين الدول الغير منحازة فنجد ان :

المجال الآول : هو المواد الخام وتركز الدول النامية هنا على أمرين : أولهما الدعوة لتكوين اتحادات المنتجين فى كل سلعة من السلع وذلك لتعزيز القدرة التفاوضية ولضمان استقرار الاسعار ، والدعـوة لانشـاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية وذلك فى اطار الانكتاد بهدف ضمان استقرار الأسعار وتعويض الدول المنتجة عن الاضرار التى يمكن ان تلحق بها نتيجة تقلبات الأسعار ومن الملاحظ أن هذا الصندوق يعتمد أساسا على تمويل من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا واليابان وكلها دول لم تصـدق عـلى الاتفاقية الخاصة بالصندوق ما عدا اليابان ومن ثم يظل هذا الصندوق حبرا على ورق حتى الآن ٠

والمجال الثانى :

هو التجارة والنقل والصناعة وهنا اهتمت البلاد غير المنحازة ببدء المفاوضات العامة للافضليات التجارية فيما بينها ، وتعزيز عقـد النقـل والاتصالات فى أفريقيا والتعاون الصناعى فى مجال الادوية والعقاقير ٠ ومن الملاحظ أن الأفكار المطروحة هنا أفكار واقعية جـدا فهى تعبر عن الحالة الفعلية فى البلاد النامية التى تعانى من تخلف وسائل النقل ومن ضعف الرعاية الصحية ونقص الادوية ٠

المجال الثالث :

هو التعاون النقدى والمالى ولم تستطع البلاد المنسقة فى هذا المجال عقد اجتماع لها طوال ٣ سنوات ولكن من مبادرات فردية ولقاءات تمت فى ظل موضوعات أخرى طرحت الأفكار الخاصة بانشاء بنك للجنوب ، وفكرة انشاء صندوق التنمية وصندوق للنقد وصندوق للتضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق لتثبيت أسعار السلع بين البلاد النامية • الواقع ان هذا المجال اتسم بخاصيتين • الأولى انه من أصعب المجالات لانه يتطلب التمويل غير المتوافر لدى البلاد النامية فى مجموعها والبلاد البترولية التى لديها فائض رؤوس أموال عارضت ذلك بشدة تحت دعاوى مختلفة لعل أحدثها ان تدهور أسعار البترول لم يجعل لديها فائض وانما أصبحت تعانى من العجز • أما الخاصية الثانية فهى عدم تحمس الدول الرئيسية فى الحركة لهذا المجال وبالذات الهند التى احبطت نشاطه باقتراحها عقد لجنة لخبراء النقد والتمويل من ٥ دول أو من ٥ خبراء من الهند والجزائر وتنزانيا ويوغوسلافيا والمكسيك عقدت عدة اجتماعات وقدمت تقريرا ومن ثم فانها بطريق غير مباشر اجهضت نشاط هذا المجال من مجالات التنسيق وكانت مصر مهتمة بهذا المجال بحثا عن دور فى موضوعات النقد والتمويل ولكن دون جدوى •

والمجال الرابع :

هو مجال التأمين وهو من الأمور الهامة فى تنمية التجارة بين البلدان النامية ولم يحدث تقدم يذكر فيه •

والمجال الخامس :

يخص التنمية العلمية والتكنولوجية ويدور البحث حول انشاء مركز للمعلوم والتكنولوجيا بين البلاد غير المنحازة والبلاد النامية الأخرى وقد تقرر انشاؤه فى الهند ولم يستكمل عدد الدول اللازمة للتصديق على انشائه وكذلك اعداد مدونه للسلوك حول نقل التكنولوجيا وهنا نجد تباطؤ الدول المتقدمة فى هذا الصدد •

والمجال السادس :

يختص بالتعاون التقنى والخدمات الاستشارية وما زال الأمر موضع بحث •

المجال السابع :

هو الأغذية والزراعة وهو من المجالات الهامة لعدم الانحياز وتحقق فيه أهم الانجازات للحركة ويستهدف هذا المجال بلورة الخطط لتحقيق الأمن الغذائى للدول غير المنحازة وتنسيق خطط الرى والصرف وتبادل الخبرات والتدريب حول الزراعة وزيادة غلة الفدان وقــد نجح مكتب تنسيق الحركة فى انشاء لجنة العمل حول الحالة الاقتصادية الحرجة فى أفريقيا لتجميع التبرعات والمعونات التى تقدمها العديد من الدول وبحث خطط تطوير الزراعة فى أفريقيا . وينبغى أن نشير هناك الى حقيقتين :

الأولى : ان الهند وهى الرئيسة للقمة السابعة حققت تجربة زراعية ناجحة وينبغى الاستفادة منها اذ حققت ثورة زراعية أدت لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب بعد أن كانت تعانى من المجاعات منذ عقد مضى .

أما الحقيقة الثانية : فهى تتعلق بزيمبابوى والتى بها أرض خصبة صالحة للزراعة وتقدر بحوالى ٢٦ مليون فدان تحتاج لمن يتعهدها بالزراعة ويمكن ان تمثل مصدرا هاما لتحقيق الأمن الغذائى لأفريقيا وزيمبابوى الآن رئيسه للحركة فهل يمكن تطوير مفاهيم وتجارب عملية تقلل من اعتماد البلاد النامية وخاصة فى أفريقيا التى تعانى المجاعات للاستفادة من هذه الأراضى الشاسعة .

المجال الثامن :

يختص بمصايد الاسماك ومن الضرورى ان نشير لأهمية هذا النوع من الثروة الغذائية خاصة وان البلاد النامية تملك شواطىء كبيرة ممتدة عبر القارات . كما انها تبنت فى قانون البحار فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة وفكرة انشاء سلطة دولية للاستفادة من المياه الدولية العامة كتراث مشترك للانسانية ولكن رغم هذه الأفكار الجميلة فيندر أن نجد للدول غير المنحازة أساطيل لصيد الاسماك وهذا ما ينبغى الاهتمام به كعنصر أساسى فى سياسة الأمن الغذائى .

المجال التاسع :

يتعلق بالتنسيق فى ميدان الصحة العامة ومواقف البلاد غير المنحازة فى منظمة الصحة العالمية والسعى لتحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

المجال العاشر :

هو العمالة وتنمية الموارد البشرية وتسعى الدول لتنسيق مواقفها فى منظمة العمل الدولية وتبادل الخبرات حول التدريب المهنى وطرحت فكرة انشاء صندوق تعاضدى من أجل تنمية الموارد البشرية وهذا المجال بالغ الأهمية لأن بعض البلاد النامية تعانى من نقص الخبرات الفنية والبعض الآخر لديها فائض فى العمالة ومن ثم فان التنسيق فى هـذا المجـال ضرورى ٠

المجال الحادى عشر :

هو السياحة ونجد التنسيق فى أدنـاه فرغم غنى البـلاد النامية بالتراث والأماكن السياحية فان دخل السياحة ما زال منخفضا وتستحق الرعاية والتنسيق لتنشيط التسويق السياحى المشترك ٠

المجال الثانى عشر :

يتعلق بالشركات عبر الوطنية والاستثمارات الأجنبية وقد سبق ان عرضت كوبا انشاء مركز للمعلومات الخاصة بذلك ولكن لم تصدق سوى ١٤ دولة من ٢٠ دولة كحد أدنى لبدء عمل المركز لذا قررت كوبا التخلى عن عرضها ٠ ولا شك ان هذا المجال احد نقاط الخلاف بين الدول النامية ذات الايديولوجية الشيوعية التى ترى فى هـذه الشركـات عبر الوطنية ستارا للاسـتعمار الجديد وتحاربهـا بشتى الطرق والدول المعتدلة فى الحركة والتى ترى انها ضرورية للتنمية الاقتصادية وتعمل على وضع مدونه لسلوك هذه الشركات حتى تحول دون الممارسات الخاطئة لها وهذه المدونة جارى بحثها فى اطار الأمم المتحدة ولم يتم التوصـل لاقرارهـا نهائيا حتى الآن ٠

المجال الثالث عشر :

يختص بالتربية البدنية والألعاب الرياضية وقد جرى عقد ندوات للكوادر وتم توصية تعزيز اللجان الأولمبية الوطنية ودورها فى مواجهـة اللجنة الاولمبية الدولية وضرورة افساح مجال أكبر للبلاد النـامية فى هذا الصدد ٠

المجال الرابع عشر : يختص بنظام البحوث والمعلومات فى المجالات الاقتصادية وقد طرحت هذه الفكرة منذ قمة كولومبو عام ١٩٧٦ الا انهـا

اخذت شكلا اكثر تطورا فى اجتماع نيودلهى فى نوفمبر ١٩٨٥ حيث اجتمع اكثر من خمسين مؤسسة بحثية من ٤٥ دولة لتبادل الرأى حول الموضوعات الاقتصادية المختلفة · وقد انيط بهذا النظام الان متابعة الامر فيما يتعلق بموضوع الشركات عبر الوطنية ومن المقترح ان يصدر النظام نشرة دايجست وأن يكون له وضع استشارى فى الانكتاد ·

المجال الخامس عشر : يتعلق بدور المرأة فى التنمية ومتابعة وضع المرأة فى المجتمع وما حققته فى خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة وقد قام معهد لويليانا فى يوغوسلافيا بدراسات هامة فى هذا الصدد ·

المجال السادس عشر : يختص بالتعاون فى مجال استخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية وهذا الموضوع يتفرع الى ابراز :

١ ــ تأكيد حق الدول غير القابل للتصرف فى استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ووضع المبادىء المرتبطة بذلك ·

٢ ــ بحث المشاكل المرتبطة باغراق النفايات النووية فى قاع البحار وتبادل المعلومات المرتبطة بذلك ·

٣ ــ اجراء دراسات جدوى حول استخدام التفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة فى البلاد النامية ·

٤ ــ تشجيع التعاون بين البلاد النامية فى مجال استخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية ·

ولا شك ان هذا الموضوع هام لمصر التى تتجه لاقامة مفاعلات نووية للطاقة ومن ضرورى ان تتابع الأجهزة المصرية المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ·

المجال السابع عشر : التنسيق فى الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية ويشمل ذلك نشاط تجمع وكالات انباء عدم الانحياز والتنسيق بين الاذاعات وكذلك البريد والبرق والهاتف وكلها تمثل البنية الأساسية لاقامة الدولة الحديثة ·

المجال الثامن عشر : التعاون الدولى من اجل التنمية ورغم اهميته فان هذا المجال لم يحظ بالرعاية فى الفترة السابقة ورؤى ادماجه فى مجالات اخرى ·

المجال التاسع عشر : يتعلق بالاسكان ويتم من خلاله تبادل الخبرات

فى مواد البناء وانماطه ويبدى اهتماما بنشاط اللجنة الدولية للمستوطنات البشرية ٠

المجال العشرون : يختص بالتعليم والثقافة حيث يتم ابراز الاهتمام بمهرجانات الافلام والمتاحف وبرامج محو الامية وتعزيز نشاط اليونسكو وانشاء معارض للتراث الموسيقى والفنى للبلاد النامية ٠

المجال الحادى والعشرون : التنسيق فى مجال التوحيد القيـــاسى والمقاييس ومراقبة الجودة الفنية ٠

المجال الثانى والعشرون : فى مجال المحافظة على البيئة والتعاون مع برنامج الامم المتحدة فى هذا الصدد ٠

قمة هرارى ومجالات التنسيق

أخذت قمة هرارى بتخفيض عدد مجالات التنسيق فى برنامج عـدم الانحياز لمنع التداخل والتكرار مع برنامج كراكاس خاصة وان كثيرا من الدول لها عضوية مشتركة فى هذين التجمعين ومن ثم أصبحت مجالات التنسيق ثلاثة عشر بدلا من اثنين وعشرين فى قمة نيودلهى وبذا دمجت المواد الخام مع الصناعة والتجارة وادمج التأمين مع التعاون النقدى والمالى وأدمج التعـاون التقنى والخدمات الاستشـارية مع التنمية العلميـــة والتكنولوجية وادمج الاسماك مع الاغذية والزراعة وادمج المؤسسات عبر الوطنية مع نظام البحوث والمعلومات وادمجت البيئة مع الاسكان وادمجت الرياضة والسياحة مع التعليم والثقافة ٠

وقد لوحظ اهتمام العديد من الدول للانضمام لعدد من هذه المجالات٠ وقد انضمت مصر لقائمة الدول المنسقة فى التعاون النقدى والمالى والتأمين، التنمية العلمية والتكنولوجية والتعاون التقنى والخدمات الاستشارية ، الاغذية والزراعة ومصايد الاسماك ، استخدام الطاقة النووية فى الاغراض السلمية وأخيرا الاسكان والتعاون فى حفظ البيئة ٠

أما الملاحظة الثانية هى نشاط يوغوســـلافيا لأبراز مكانة مـراكز الأبحاث لديها وخاصة مركز دراسة المؤسسات العامة فى لوبليانا وكذلك لجعل صالة الفنون بها مؤسسة مشتركة لبلدان عدم الانحياز (تعديل رقم ٨٢) وكذلك دور الهند فى نظام البحوث والمعلومات وتنسيقه مع المعاهد المتخصصة فى الدول الاخرى (تعديل ٩٥) ٠ هذا واهتمت مصر بتقديم تعديل خاص بضرورة تطوير جهاز الامم المتحدة لتمويل تســـخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ٠

المبحث الخامس

القضايا الاقتصادية فى القمة الثامنة لعدم الانحياز

(٢)

لقـد تناول مؤتمر القمـة الثـامن استعراض نتائج الاجتماع رفيع المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادى بين الدول النامية والذى عقــد فى القاهرة ما بين ١٨ ـ ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ وتولى رئاسته الدكتور أحمـد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وحضرته وفود من مختلف البلاد النامية وكان بمثابة تأكيد سياسى مجدد لدور مصر ومكانتها وثقلها فى المجتمع الدولى . وقد تمخض عن هذا الاجتماع ثلاث وثائق هـى :

١ ـ اعلان القاهرة الثانى بشأن التعاون الاقتصادى بين البــلاد النامية .

٢ ـ التقرير الختامى للاجتماع .

٣ ـ قرارات المؤتمر .

وتضمن اعلان القاهـرة تأكيـد التأييد الكامل والثابت التعـاون الاقتصادى بين البلاد النامية وضرورة الاعتماد الجماعى على الذات والعمل على وضع جدول للاوليات فى التعاون بين البلاد النامية وانجاز المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية وتوفير القاعدة النقدية والتمويلية

اللازمة لتوسيع نطاق التبادل التجارى وتبادل المعلومات واشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب فى البلاد النامية وتعزيز التعاون لمواجهة الوضع الحرج فى أفريقيا .

وأوضح تقرير مؤتمر القاهرة انه استعرض التعاون بين الدول النامية وأكد ضرورة قيام ذلك على اسس اقتصادية حتى يتسنى الدعم الذاتى والتمويل الذاتى لها وأهمية الاستعانة ببيوت الخبرة فى البلاد النامية لدراسة المشروعات قبل الاستثمار أو القيام بدراسات الجدوى وضرورة الاستمرار فى مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية . واشار التقرير للاراء المختلفة حول فكرة بنك الجنوب والى دور المنظمات غير الحكومية مثل الغرف التجارية والصناعية واتحادات المنتجين وجمعيات المستهلكين فى التعاون بين الدول النامية واشار لضرورة تعزيز شبكات جهات الاتصال Focal Point الوطنية حتى يسهل تبادل المعلومات واشاد بنشاط المركز الدولى للمشروعات العامة فى لوبليانا .

واعتمد مؤتمر القاهرة خطوطا توجيهية وشروط استخدام الصندوق الاستئمانى للتعاون بين البلاد النامية وهو يسعى أساسا لتمويل دراسات قبل الاستثمار ودراسات الجدوى التى تقوم بها بيوت الخبرة الوطنية فى البلاد النامية وتشكيل لجنة من ٦ خبراء بواقع خبيرين من كل منطقة تتولى اعداد قوائم المشروعات والأولويات وتعهد بذلك لبيوت الخبرة ثم توزع ذلك على البلاد النامية .

وبحث مؤتمر القاهرة العلاقة بين الدول النامية ومنظمة الامم المتحدة وايد ضرورة تعزيز دور هذه المنظومة فى اعمال التنمية فى الدول النامية واشاد بدور المنظومة فى معالجة الوضع الاقتصادى الحرج فى افريقيا . وأشاد المؤتمر بدور مركز بحوث التعاون مع البلاد النامية فى يوغوسلافيا ومعهد زيمبابوى للدراسات الانمائية . وتقرر عقد الاجتماع القادم للدول النامية فى هافانا بكوبا .

واخيرا اصدر المؤتمر قرارين الاول خاص بالجنوب الافريقى ويندد بتدهور الوضع فى المنطقة وبالاعمال الوحشية التى تقوم بها حكومة بريتوريا والثانى يشير الى ان استمرار احتلال الاراضى الفلسطينية يحول دون الافادة الكاملة لهذا لشعب بموارده وطاقاته .

واذا كانت وثيقة اجتماعات المنسقين ووثيقة مؤتمر القاهرة قد قدمتا خلفية لمؤتمر عدم الانحياز فى هرارى فان الوثيقة الأساسية التى تم بحثها هى مشروع زيمبابوى للاعلان الاقتصادى .

وقد تضمنت الوثيقة استعراض حالة الاختلال وعـــدم التـــوازن فى الوضع الاقتصادى الدولى وتأكيد ضرورة اعادة تشكيل النظام الاقتصادى الدولى ليقوم على اساس المساواة فى السيادة والعدالة والتكافؤ والمصلحة المشتركة والنفع المتبادل وأكد المؤتمر الرابطة بين السلام ونزع السلاح والتنمية وضرورة كسر حالة الجمود فى المفاوضات العالمية من اجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد واعرب المؤتمر عن قلقه من الانخفاض الحاد فى اسعار السلع الاساسية وظهور الاتجاهات الحمائية وانخفاض معـــدل المساعدة الانمائية الرسمية وتفاقم مشكلة الديون الخارجية واعرب المؤتمر عن القلق للتباطؤ فى تنفيذ ما تضمنه ميثـــاق حقـــوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقصور فى تحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية وايد المؤتمر ضرورة الحوار بين الشمال والجنوب ووافق على انشاء لجنة وزارية دائمة للتعاون الاقتصادى وهى التى اقترحتها الهند وتحفظت عليها السعودية والعراق وبعض الدول البترولية .

وبالنسبة للقضايا النقدية والماليـــة ونقل الموارد فقد أكد المؤتمر أهمية عقد المؤتمر الدولى للنقد والتمويل وضرورة التنسيق بين مجمـــوعة الـ ٧٧ وبين مجموعة الـ ٢٧ ومجموعة العشرة المتعلقة بالنظام النقدى الدولى وزيادة نسبة اصوات البلاد النامية ومستوى مشاركتها فى عملية صـــنع القرار الخاص بالمؤسسات النقدية والمالية وربط حصص حقوق السحب الخاصة باحتياجات التنمية وضرورة ادخال تعديلات كبيرة فى معـــايير المشروطية الخاصة بصندوق النقد الدولى وناشد المؤتمر البلاد المانحـــة لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية وتعزيز دور البنك الدولى .

وحلل مؤتمر هرارى العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية واوضح الابعاد الخطيرة لهذه المشكلة سياسيا واجتماعيا وانتقد سياسة صندوق النقد الدولى لحل قضايا الديون واكد المسئولية الجماعية للديـــون بين الدول المدينة والدول الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية وطالب بتخفيض اسعار الفائدة الحقيقية .

وفيما يخص التجارة والمواد الخام ابرز المؤتمر التهديد الذى تتعرض له تجارة البلاد النامية وتدهور اسعار السلع وايد الربط بين النقـــد والتمويل والتجارة والتنمية ومساندة البرنامج المتكامل للسلع الاساسية وضرورة انشاء نظام تثبيت حصائل الصادرات واكد ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وطالب الدول المتقدمة بالاقلاع عن سياسة الحماية والتمييز ضد البـــلاد النامية ودعاها لمنحها معاملة تفضيلية .

كما عرض مؤتمر هرارى لوضع الانكتاد وقضايا الأغذية والزراعة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والتصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية والسيادة على الموارد الطبيعية وقانون البحـــار والشركات عبر الوطنيـــة والبيئية ودور المرأة فى التنمية الدولية لايواء المشردين والتصحر وتقديم المعونة لضحايا الجفاف وحالة اللاجئين والمشردين فى افريقيـا وأحوال معيشة الفلسطينين فى الاراضى المحتلة والحالة الحرجة فى افريقيا واخيرا لقضايا التعاون بين البلاد النامية ٠

وينبغى أن نشير هنا لعدد من الملاحظات الهامة التالية :

الأولى : نشـــوب الصراع التقليدى بين الدول المعتـــدله والدول الراديكالية ولقد نجحت الدول المعتدلة فى اضفاء التوازن عـــلى البيـان الاقتصادى لقمة هرارى بمنع الادانات لاية دولة بالاسم وتأكيد ان هدف الدول النامية هو الحوار والتعاون وليس المواجهة مع الدول المتقدمة ٠

الثانية : بروز قضية الديون الخارجية والربط بين ذلك وبين التنمية وجعل ذالك احد البنود على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة (تعديل ٨٨ من الهند وايضا تعديل ٥٧ من كوبا) ٠

الثالثة : استمرار الاهتمام بمشاكل اقل البلاد نموا (بنجلاديش) والدول الجزرية والبلدان غير الساحلية واكثر البلاد تضررا ٠

الرابعة : تأكيد اقتراح ماليزيا بتكوين لجنة خبراء للجنوب برئاسة جوليوسى نيريرى الرئيس السابق لتنزانيا وهذا الاقتراح ايدته عدة دول ومنها مصر وباكستان ويوغوسلافيا وان لم تبد الهند ٠ الحماس الكافى لـه ٠

الخامسة : اشاد المؤتمر بمقررات مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادى بين البلاد النامية الذى عقد فى ١٨ ـ ٢٣ أغسطس ١٩٨٦ (تعـــديل ٧٨ وتعديل ٧١) ٠

السادسة : ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لحل مشكلة المديونيـــة الخارجية لافريقيا (تعديل ٧٧ مقدم من الكونغو نيابة عـن المجمـــوعة الافريقية) ٠

السابعة : عبر المؤتمر عن المســاندة الكاملة للصـــندوق الدولى للتنمية الزراعية باعتباره المؤسسة المالية العالمية الوحيدة التى تملك فيها البلدان

النامية اغلبية الاصوات (تعديل ٥٤ مقدم من الكونغو باسم المجمـــوعة الافريقية) ومما يذكر ان المدير العام لهذا الصندوق هو السيد ادريس الجزائرى الخبير الاقتصادى الجزائرى المشهور وعضو لجنة خبراء النقـد والتمويل التى عقدت فى الهند بدعوة من انديرا غاندى رئيســة الوزراء ورئيسة الحركة فى القمة السابعة ٠

الفصل السادس

حركة عدم الانحياز فى مفترق الطرق

الفصل السادس

حركة عدم الانحياز فى مفترق الطرق

فى المقدمة التى كتبها ن٠م٠ شامو ياريرا وزير الاعـــلام فى دولة زيمبابوى لاحداث الكتب التى صدرت عن حركة عدم الانحياز ذكر « أن عدم الانحياز قد مر عبر ازمات عديدة ومصاعب جمة ، ولقد حاولت الدول الاعضاء ان تحمى نفسها واستقلالها وسيادتها فى مواجهة تهديدات عسكرية بالغزو من القوى الرجعية والامبريالية المعادية ٠ وفى نفس الوقت نشبت النزاعات الاقليمية والحروب بين الدول الأعضاء فى الحركة الأمر الذى هدد بتدميرها ٠ كما أن الجهود الهادفة الى تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات والتنمية فى البلاد التى تنتمى للعالم الثالث قد خنقتها القوى الاستعمارية ودعوة الحركة لاقامة نظام جديد فى مجالات الاقتصاد والتجارة والاعـلام لم تلق سوى اذانا صماء بل اكثر من ذلك واجهت دول الحركة اجراءات عقابية ٠ ورغم كل هذا فأن الحركة قد صمدت وما تزال باقية بل انهـا تقوى يوما أثر يوم » (١) ٠

وفى تقديمه لكتاب مماثل وفى قارة أخرى من قارات عدم الانحياز ولكن فى نفس التوقيت فى الصـــدور ذكر ادواردو فاليرو وزير الدولة الهندى للشئون الخارجية ما يلى « لقد سار عدم الانحياز فى رحلة طويلة منذ قمة بلجراد ، وخلال ربع قرن من التغير والاضطراب حافظت الحركة على مبادئها الأصيلة وأهدافها ٠ كما انها اكتسبت معتنقين جدد فى جميع أركان المعمورة وتطور الصراع للتحرر من الاســتعمار الى اســتراتيجية للاستقلال ، والتنمية العادلة والمتكافئة اجتماعيا واقتصاديا لجميع شعوبنا ولكن من ناحية اخرى مانزال نحمل عبء المهام التى لم تكتمل وبقايا عصر مضى ٠٠ وفى خلال السنوات الثلاث الماضية حاولت الرئاسة (الهندية) أن تعزز الوحـدة والتوافق فى الرأى والحوار المستمر بين دول عـدم الانحياز » (٢) ٠

لقد استهدفت من الاقتباسين السابقين اظهار بعض الحقـــائق التى تشـــير الى ما يحمله عنـــوان هذا الفصل من ان عدم الانحيـــاز فى مفترق الطرق ٠ وهذا المفترق يحمل اكثر من معنى :

الأول : ان تحول الحركة من قيادة الهند أقدم دول الحركة استقلالا تقريبا والتى حصلت على استقلالها عبر مـرحلة من المقـــاومة السلبية والعصيان المدنى المشوب بالعنف أحيانا الى أحدث دول الحركة استقلالا تقريبا والتى حصلت على استقلالها عبر مرحلة من النضال المسلح الذى اختلط بالمفاوضات ٠ هذا التحول فى ذاته يحمله فى طياته مضامين عـدة لعل منها ان قيادة الحركة انتقلت للدول الشابه بعد أن استوعبت الحركة جهد مؤسسيها الاوائل ولعل منها انتقال الحركة من معقل الحكمة والصبر الآسيوى الى عنفوان شباب القارة الافريقية البكر ، ولعل منها ايضا انتقال الحركة من منطقة شبه مستقرة دوليا هى الجنوب الآسيوى الى منطقة تموج بحركة النضال ضد الاستعمار فى اعلى صوره وهو الاستعمار الاستيطانى العنصرى فى الجنوب الافريقى ٠

الثانى : ان احداث كتابين نشرا عن حركة عدم الانحياز بمناســـبة القمة الثامنة قام بهما مفكرون من آسيا ٠ الاول مغترب من سرى لانكا يعيش فى الولايات المتحدة والثانى صحفى من الهند يعيش فى نيودلهى ولكن الملفت للنظر والباعث الى التفكير هو التشابه فى التجاء كل منهمـــا لاحد الوزراء المسئولين ليكتب مقدمة لكتابه ٠ وبعبارة أخرى أن رجال الفكر والقلم كانوا وما زالوا حريصين على رجال الحركة والسلطة لكى يستمدون منهم بعض القوة والنفوذ ٠ وربما يمكن تفسير ذلك ايضا بصورة عكسية ان رجال السلطة هم الذين سعوا لرجـال القلم وان كان هـــذا التفسير لا يتمشى مع ما نعرف من حقائق الحياة المعاصرة ولكن المهم ليس ايهما سعى الى الآخر بل هو تلاقى ارادة ورغبة الطرفين فى التعبير والتقديم لحركة هى من أهم ما عرفته الحياة السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ٠

الثالث : ان الحركة فى مفترق طـرق حقيقى ســواء فى مواجهتها للمشاكل والأزمات الناجمة عن المهام التى لم تكتمل وبقايا عصر مضى (أى عصر الاستعمار) كما اشار الوزير الهندى ، أو الناجمة عن نشوب الصراعات بين دولها واخفاق آمال الحركة فى التغيير السياسى والاقتصادى والاعلامى لمعارضة القوى الاستعمارية كما أوضح الوزير الزيمبابوى ٠ وفى كلتـــا الحالتين ان المحصلة واحدة : حركة تنمو وتواجـه الضغوط الخارجيـة وتموج بصراعات داخلية ٠ هل هى سنة الحياة وقانون النمو والتطور ان

ينمو الكائن الحى وسط بيئة غير مواتية أحيانا فيصمد ويقوى عوده ويثبت ذاته أو ينكسر عوده ويزيل ويموت واى النتيجتين واى المصيرين سيكون من نصيب حركة عدم الانحياز ؟

وقبل الاجابة على هذا التساؤل فلابد ان نعرض لكيفية تطور الحركة وما واجهته من مشاكل فكرية وتنظيمية وازمات سياسية داخلها وضغوط من خارجها لكى يمكننا ان نخلص الى اجابة أقرب للعلمية والموضوعية ٠

المبحث الأول

مسيرة الحركة

فى ١٨ أبريل عام ١٩٥٥ اجتمعت ٢٩ دولة فى باندونج بأندونيسيا لاول مرة فى مؤتمر كبير ضم الدول الحديثة الاستقلال فى آسيا وافريقيا . وكانت البيئة الدولية تتسم بسيطرة الحرب الباردة والاستقطاب الدولى بين العملاقين وباتساع رقعة الاستعمار التقليدى وبخاصة فى قارة افريقيا واتساع السيطرة الاستعمارية فى امريكا اللاتينية والاحلاف فى آسيا وأوربا . وبعد ست سنوات من اجتماع باندونج التقى فى بلجراد ٢٥ رئيس دولة من قارات آسيا وأفريقيا واوربا وامريكا اللاتينية فى أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز وكان التوتر الدولى قد بلغ اشده فى أزمة برلين . ولقد كان المغزى التاريخى لمؤتمر بلجراد يتمثل فى ان المجموعة غير المتجانسة من الدول والتى تنتمى الى قارات مختلفة وحضارات مختلفة وتراث مختلف واستعمار مختلف قد وجدت ثمة رابطة تربط بينها وتوحد صفوفها أى وجدت ان هناك قاسما مشتركا أعظم بين دولها الا وهو السعى للحفاظ على استقلالها وتطوير النظام الدولى القائم (٣) .

اما النتيجة الثانية لمؤتمر بلجراد أو قل الاكتشاف الثانى الذى اسفر عنه ذلك المؤتمر فهو أن هذه الدول قد أوجدت لنفسها منصة تعبر فيها عن افكارها وآمالها ومطالبها وتسعى فى اطار جهد مشترك لتحقيق هذه المطالب (٤) .

ولقد سارت الحركة من مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ حتى مؤتمر هرارى

عام ١٩٨٦ اى فترة زمنية مداها ٢٥ عاما عبر ثمانية خطوات أو ثمانيـة مؤتمرات للقمة عقدت فى القارات الاربع التى تنتمى اليها دول الحركة منها ٤ مؤتمرات فى قارة افريقيا فى القاهرة ولوزاكا والجزائر وهرارى ومؤتمر فى قارة أوربا فى بلجراد ومؤتمـــر فى امريكا اللاتينيـة هافانا ومؤتمرين فى قارة آسيا كولومبو ونيودلهى . والقاء نظرة فاحصة عـلى كل مؤتمر من هذه المؤتمرات والقضايا الرئيسية التى سيطرت عليه يمكن ان يساعدنا على فهم معالم التطور للحركة من جانب ودور الدولة المضيفة من جانب ثان والظروف الدولية المحيطة من جانب ثالث .

وينظر بعض الباحثين الى هذه المؤتمرات من زاوية التطور الداخـلى للحركة على اساس ان المؤتمرات الاول والثانى والثالث تعبر عن سنوات التكوين أما المؤتمر الرابع فيعبر عن تعزز وضع الحركة ونشاطها فى حين ان المؤتمرات الخامس يعكس بداية التكوين المؤسسى للحركة وايضا ظهور محاولات زعزعتها فى المؤتمر السـادس تتجلى عملية سياسات زعزعـه استقرار دول الحركة ومن ثم برزت المواجهة الحادة فى ذلك المؤتمر فى حين ان القمة السابعة شهدت حالة الانتقال فى فكر الحركة ونشاطها (٥) .

ويذهب باحثون آخرون الى توصيف مختلف لكل مؤتمر من مؤتمرات عدم الانحياز فيصفون مؤتمر بلجراد بأنه ركز على الدعوة للسلام ونزع السلاح فى حين ان مؤتمر القاهرة وضحت فيه الدعوة للعدالة وفى مؤتمر لوزاكا برزت الدعوة للنضال ضد الاستعمار الجديد . وركز مؤتمر الجزائر على البعد الاقتصادى ويصف هؤلاء الباحثون مؤتمر كولومبو بأنه دعـــا لتجديد وتحديث السلاح بمعنى دعا للحفاظ على الحـــركة ومبادئها فى مواجهة الضغوط التى تتعرض لها حتى لا تتآكل هذه المبادىء وتضعف الحركة . أما مؤتمر هافانا فأن يعبر عن روح النضالية فى الحركة سواء تنشيط مبادئها أو بموقعه على اعتاب منطقة كانت حكرا على الاستعمار الأمريكى منذ القرن التاسع عشر . وفى قمة نيودلهى اختلف توصيف الباحثين فذهب جويل لوصفه بأنه ركز على السلام والتنمية فى حين ذهب سرى فاستقا الى وصفه بأنه يعبر عن وحدة أعظم (٦) .

ولا ندرى بأى وصف سيعبر الباحثون والدارسون عن مؤتمر قمـــة هرارى . وكمتابع لتطور حركة عدم الانحياز يمكن القول بأن التوصيفات السـابقة لتاريخ الحركة ومؤتمراتها ركزت على أبرز ما رآه الباحثـون المنتمون لقارة واحدة كأهم انجاز للمؤتمر المذكور . ويعيب هذا التوصيف امران :

الأول : انه ذاتي أي عكس فكر الكتاب أنفسهم أكثر مما عبر عن حقيقة ما حدث فى المؤتمر ، وهذا الفكر فى معظمه متأثر بما ساد فى دولة الباحث ومن هنا كان وصف سرى فاستغا لقمة نيودلهى بأنها تمثل وحدة اعظم للحركة فى اطار مدح هذه القمة ، ووصف جويل لقمة هافانا بأنها احياء أو لمسة من النضالية وهذا تعبير عن التقدير والانتماء الفكرى لجويل ذاته • أما توصيف سنجهام فبعد وصفه للمؤتمرات الثلاثة الأولى بسنوات التكوين لم يواصل نفس المنطق وهو مرحلة الشباب والنضج وربما الكهولة تلى ذلك بل نجده انتقل من التفكير التكوينى والزمنى الى معيار آخر سياسى حيث يصف المراحل التالية بأنها شهدت زعزعة استقرار الدول ثم شهدت الانتقال الدولى الى مرحلة الحرب الباردة الثانية وهكذا لم يعتمد الباحث على معيار واحد فى تناوله لقضية تطور مؤتمرات الحركة •

الثاني : انه اقليمى بمعنى انه عكس فكر مجموعة معينة من الباحثين ينتمون لقارة واحدة بل اقليم واحد من هذه القارة وهو اقليم جنوب آسيا • ولنا أن نتساءل ما هو رد فعل الاقاليم الاخرى أو المدارس الفكرية الاخرى فى الحركة ازاء مثل هذا التوصيف • لعل القاء نظرة على التصارع الفكرى الذى ساد قمة هرارى يمكن ان يساعدنا على توضيح الصورة وهذا ما نعرض له فى المبحث التالى •

المبحث الثانى

المفاهيم المختلفة حول عدم الانحياز

باديء ذى بدء يمكن القول ان الحركة باعتبارها اطارا شاملا يجمع دولا تنتمى الى فلسفات وايديولوجيات وبيئات مختلفة ومن ثم فهى حركة غير متجانســة ولكنها تسعى للتجانس من خــلال تصارع الآراء أو من خلال تفاعل عناصرها سعيا لتوافق اراء واتجاهات ومواقف · والصراع داخل الحركة ليس وليد مؤتمر معين بل كان كذلك دائمــا منذ نشأتها الاولى وظهر الصراع من خلال امرين رئيسيين :

الأول : صراع حول مباديء ومعايير الحركة وتجلى ذلك فى المؤتمر التحضيرى (٧) فى القاهرة فى يونيه ١٩٦١ والذى وضع المعايير الخمسة المعروفة وهى :

١ ــ ان تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو ان تكون قد اظهرت اتجاها نحو هذه السياسة ·

٢ ــ أن تــكون الدولة مؤيــدة باستمرار لحركات الاســـتقلال الوطنى ·

٣ ــ الا تكون الدولة عضوا فى حلف عسكرى متعدد الأطراف فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى ·

٤ ــ اذا كانت الدولة طرفا فى اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو اذا كانت عضوا فى حلف اقليمى فان الاتفاق أو الحلف يجب الا يكون قد عقد فى نطاق منازعات دول كبرى ·

٥ _ اذا كانت الدولة قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة اجنبية كبرى فأن هذا السماح يجب ألا يكون قد تم فى نطاق منازعات دول كبرى ٠

وقد تم التوصل الى هذه المعايير كأساس للدعوة لحضور قمة بلجراد بعد ان فشلت الدول المجتمعه فى وضع تعريف جامع مانع لحركة عدم الانحياز ٠ وقد عقد هذا المؤتمر التحضيرى فى الفترة من ٥ _ ١٢ يونيه ١٩٦١ فى القاهرة واشتركت فيه ٢١ دولة وتلى ذلك عقد لجنة للنظر فى الطلبات المقدمة للانضمام أو المشاركة فى المؤتمر ٠ (٨) ولم توافق الا على ثلاث دول بالاضافة الى ٢١ دولة والدولة المضيفة وتم استبعاد باقى الطلبات (٩) ٠

الثانى : صراع حول المواقف والسياسات ومن امثلة ذلك طبيعة علاقة الحركة بمواقف كل من القوتين الأعظم خاصة فى ضوء نشأة الحركة كقوة مناهضة للاستعمار الذى ارتبط تقليديا بالغرب وان كان لدول الكتلة الشرقية نصيب محدود منه الا ان هذا النصيب لم يجر تسليط الضوء عليه الا بقدر معين حتى عام ١٩٧٩ عندما احتل الاتحاد السوفيتى أفغانستان واحتلت فيتنام كمبوتشيا ثم ظهر للعيان ان القوتين وتوابعهما ليستا براء تماما من وصمة الاستعمار والتدخل ٠

ومنذ البداية دافعت كوبا عن المواقف السوفيتية لارتباطها الايديولوجى به وحاجة أمنها القومى للمساندة السوفيتية فى مواجهة الولايات المتحدة التى هى على مرمى حجر من شواطئها ٠ فى حين انه منذ البداية أيضا اتخذت الحركة منهجا وسطا وعندما كانت تجرى المداولات فى مؤتمر القاهرة التحضيرى لاختيار مقر قمة للحركة طالبت كوبا باستضافة ذلك المؤتمر لكى تعبر الحركة عن تضامنها معها ولكن هذا الطلب لم يوافق عليه وتم اختيار يوغسلافيا كحل وسط (١٠) ولم تنجح كوبا فى عقد المؤتمر لديها الا بعد ثمانية عشر عاما من نشأة الحركة وأدت قيادتها للحركة الى نقاش بل وصراع تجلت أبرز معالمه فى انسحاب بورما من الحركة احتجاجا على قرار عقده فى كوبا ، وصرح رئيس سرى لانكا جاوردينا فيما بعد بأسلوب ساخر بأن الدول غير المنحازة فقط هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (١١) ٠ ومن العجيب ان معمر القذافى رئيس ليبيا يكرر فى قمة هرارى بعد ذلك نفس مقولة رئيس سرى لانكا ولكن قاصدا معنى عكسيا ففى حين قصد رئيس سرى لانكا آنذاك ان الحركة انحرفت يسارا فان القذافى ذهب الى انها انحرفت لتصبح فى يد الرجعية والجواسيس والخونة على حد تعبيره (١٢) ٠

وبعيدا عن المبالغات فى التطرف يمينا أو يسارا نجد المواقف العملية التى اتخذتها يوغوسلافيا كانت هى القوة الدافعة حول فكر الاعتدال فى حركة عدم الانحياز اذ رفضت يوغوسلافيا بشدة فى قمة هافانا مفهوم الحليف الطبيعى وسـاندت دول عديدة ومنهـا الهند ومصر الموقف اليوغوسلافى القوى وكان وجود الرئيس جوزيف بروز تيتو بمثابة القوة الملهمة للدول الرئيسية والمؤسسة للحركة فى مواجهة المد اليسارى الذى ساد فى قمـة هافانا . وفى ندوة لاحقة عقدت بين عدد من المفكرين اليوغوسلاف والهنود وتولى الاكاديميون الهنود نشر البحوث التى قدمت فيها أكد الباحث اليوغسلافى انديجلكو بلافيتش ان سياسة عدم الانحياز منذ البداية تحددت على انها ابتعاد عن المواجهة بين القوتين الأعظم وهذا لا يعنى قبول الحياد أو منهج البعد المتساوى بل انها دعت منذ البداية لسياسة الارتباط الوثيق والنشيط ازاء المشاكل الدولية بغية حلها ... ونحن الآن ندفع من قبل عناصر دخيلة ومصالح غريبة الى معضلة كاذبة تقول : اما ان نقبل مفهوم الحليف الطبيعى أو نحافظ بدقة على مفهوم البعد المتساوى .. ان عدم الانحياز لا يعنى قبول أى منهما ... انه من الضرورى وجود دراسات جادة لدحض هذه الدعايات وازالة الشكوك ... انه من المؤسف ان حركة عدم الانحياز منقسمة اليوم الى مجموعات وفئات وان التغافل عن وجـود مثل هذا الانقسام بمثابة انتحار وان وجـوده أضعاف للحركة وان كان من الضرورى اتخاذه كأساس للوصول الى توافق عن طريق التفاوض بين المجموعات ... ان دولا مثل الهند ويوغوسلافيا لا تنتمى الى أى من هذه الفئات يمكن ان تقوم بدور رؤوس الكبارى أو نقاط الالتقاء لايجاد التوافق انطلاقا من المسئولية والضرورة ... انه من الملاحظ ان الأقلية تحول دون قيام مبادرات ولكنه من الضرورى ان نبحث عن التوافق المتوازن فى اطار الاعتراف بوجود تعدد فى المصالح بين دول الحركة والبديل بأن تتجه الأغلبية لاتخاذ قرارات انفرادية غير عائبة بالوصول الى توافق أمر ينبغى تحاشيه (١٣) .

والمد والجذب فى داخل الحركة بين الاتجاهات المتعددة مستمر فى كل مؤتمر ومن ثم يمكن تقسيم الاتجاهات الرئيسية الى ثلاثة (١٤) :

الأول : الدول المرتبطة ايديولوجيا بالكتلة السوفيتية وفى مقدمتها كوبا ، فيتنام ، كوريا الشمالية ، أنجولا ، مالاجاش .

الثانى : الدول المرتبطة سياسيا ومصلحيا بالكتلة الغربية وفى مقدمتها سنغافورة وكولومبيا وجاميكا والسعودية ودول الخليج .

الثالثة : الدول المنتمية لاتجاه الوسط وفى مقدمتهما يوغوسلافيا والهند ويمكن ان تنضم اليها دول ذات ظلال وفقا لطبيعة ظروفها مثل أندونيسيا وسرى لانكا والجزائر ومصر وتنزانيا بعد نيريرى والسنغال . وتمثل دول الوسط قطاع عريض من الدول ولكنها تتفق على أهمية المحافظة على التوازن وليس البعد المتساوى فى المواقف ، ورفض منهج الادانات للكتلة الغربية مع عدم استبعاده كلية فى ظروف معينة حيث يوجد توافق تام فى الآراء والدعـوة للحوار والتعاون مع الدول المتقـدمة ، الدعـوة للتعاون بين الدول النامية .

الصراع الاقليمى :

ولم يقتصر الصراع داخل الحركة حول المفاهيم المرتبطة بالسياسـة الدولية وعلاقتها بالقوتين الأعظم بل امتد ليشمل الصراع الاقليمى ولعل أبرزه ثلاث قضايا هامة :

الأولى : الحرب الايرانية العراقية ولقد بذلت الحركة جهدا كبيرا منذ نشوبها للتسوية فى اطار جهـود رئيس الحركة (كوبا) ثم جهود لجنة الأربعة التى تكونت عقب الاجتماع الوزارى فى الهند عام ١٩٨١ وضمت وزراء خارجية كوبا وزامبيا والهنـد ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم مساعى رئيس الحركة بعد القمة السابعة . ولكن كل هذه الجهود تعثرت على صخرة الشروط الايرانية (١٥) . وفى نفس الوقت رفضت الحركة اتخاذ مواقف قاطعة لصالح العراق أو ايران وحرصت على اتخاذ موقف متوازن أو قل موقف عدم انحياز بين طرفين من أطرافها .

الثانية : الوضع فى كمبوتشيا ورغم احتلال فيتنام لأراضى دولة من دول عدم الانحياز فان الحركة لم تأخذ موقفا يدين المحتل وابتكرت صيغة متوازنة منذ قمة هافانا بترك مقعد كمبوتشيا شاغرا ومن ناحية المضمون احتفظت بصياغة أعدتها الهند منذ المؤتمر الوزارى فى نيودلهى فى عام ١٩٨١ وذلك فى صـورة فريدة من صـور الجمود فى السياسة الدولية (١٦) وذلك كله رغم ان فيتنام عضو حديث العهد بالحركة لم تنضم سوى عام ١٩٧٦ كما انهـا عضو فى الكوميكون منذ عام ١٩٧٨ وترتبط بمعاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى وقعت فى نوفمبر ١٩٧٨ واثر توقيع هذه الاتفاقية قامت بغزو دولة عضو واقامة حكومة تابعة لها (١٧) .

الثالثة : عدم الانحياز ومشكلة الجمهورية الصحراوية اتخذت الحركة منذ البداية موقف التروى من الصراع حول الصحراء الغربية فى افريقيا ولكن نشطت الدبلوماسية الجزائرية فى الفترة من ٨٣ - ١٩٨٦ لتسجل مزيدا من الاعتراف بالجمهورية الصحراوية وكان فى مقدمة الدول المعترفة الهند ويوغوسلافيا وزيمبابوى ودول عديدة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ورغم اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالجمهورية الصحراوية وقبولها فى عضويتها بل توليها منصب أحد نواب الرئيس فى قمة يوليو ١٩٨٥ فان حركة عدم الانحياز اتخذت فى قمة هرارى موقفا مختلفا بأن حافظت على التوازن فى الموقف بأن طلب من الجمهورية الصحراوية الا تتقدم بطلب عضويتها حتى لا يحدث انقسام داخل الحركة وفعلا أظهرت الدول الرائدة مثل الجزائر والهند ويوغوسلافيا وزيمبابوى وكلها من الدول ذات الثقل والمعترفة بالجمهورية الصحراوية أظهرت موقفا مسئولا لادراكها بأنه لو تقدمت الصحراوية بطلب الانضمام فان ذلك كان سيؤدى لانقسام حاد فى صفوف الحركة · وهنا يظهر للمرة الثانية موقف عدم الانحياز بين أعضائها ازاء مشاكلهم فيما بينهم بغية المحافظة على وحدة الحركة والحيلولة دون انقسامها ·

المبحث الثالث

تطور أبعاد حركة عدم الانحياز

اذا كان نشأة حركة عدم الانحياز ارتبط فى البداية بالدعوة المتحرر من الاستعمار والمحافظة على الاستقلال الوطنى والبعد عن التكتلات العسكرية فان هذا المفهوم الذى ظهر فى معايير الانتماء للحركة لم يتضمن الجوانب الأخرى الاقتصادية والاعلامية بهـا والتكنولوجية التى تطورت لتصبح معالم أساسية فى الحركة وهـذا التطور فى المفاهيم ارتبط بعنصرين :

الأول : اتساع عضوية الحركة من ٢٥ دولة فى قمة بلجراد الى ١٠١ دولة فى قمة نيودلهى وحافظت الحركة على نفس العدد فى قمة هرارى فلم ينضم أعضاء جدد وان انضم لهـا أطرافا بصفة مراقبين أو ضيوف وكان فى مقدمة هذه الأطراف استراليا ومنغوليا كضيوف . وتكمن أهمية هاتين الدولتين فى انتمائهما لتكتلات سياسية واضحة وبخاصة استراليا التى كانت حلقة رئيسية فى الأحلاف الغربية أما منغوليا فهى شبه تابعة من الناحية الفعلية للاتحاد السوفيتى .

الثانى : بروز مشكلة بناء الأمة فى البلاد النامية أو مشكلة استكمال مقومات الاستقلال حيث لم يعد مجرد الاستقلال السياسى كافيا بل ظهرت مشكلة التطلعات الاقتصادية وتأثير المخترعات الحديثة ووسائل الاعلام الجماهيرية على الحركة السياسية للنخب فى البلاد غير المنحازة (١٧) . ومن ثم تطور المفهوم فى خمسة أبعاد :

البعد الأول : سياسى حيث تسعى الحركة لتحقيق الاستقلال السياسى لاعضائها وتصفية بقايا الاستعمار ومقاومة التمييز العنصرى وفى نفس لوقت المحافظة على الابتعاد عن التكتلات السياسية الدولية والسعى لتخفيض حدة التوتر ومن هنا ناشد مؤتمر بلجراد القوتين الأعظم لانهاء سباق التسلح وبعث بوفدين لموسكو وواشنطن لهذا الغرض كما جدد مؤتمر نيودلهى نفس الموقف فيما أسماه رسالة نيودلهى . ومن الملاحظ ان هذا هو البعد الأول الذى تصوره الرعيل المؤسس للحركة فى مؤتمرى بلجراد والقاهرة ومن ثم فان البيانات التى صدرت عن هذين المؤتمرين كانت موحدة وان كان مؤتمر القاهرة قد تقدم خطوة عن مؤتمر بلجراد فى توصيف نفسه بانه برنامج للسلام والتعاون الدولى (١٨) وظهر فى هذا البرنامج لأول مرة التبويب وفقا للموضوعات على النحو التالى :

١ ـ ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية .

٢ ـ احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها وادانة استخدام القوة ضد ممارسة هذا الحق .

٣ ـ التمييز العنصرى والابارتيد .

٤ ـ التعايش السلمى وتقنين مبادئه من خلال الأمم المتحدة .

٥ ـ احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية (مشاكل الدول المجزأة)

٦ ـ فض المنازعات بالطرق السلمية ودون اللجوء للقوة أو التهديد بها .

٧ ـ نزع السلاح الشامل والكامل .

٨ ـ الأحلاف العسكرية والكتل والقواعد الأجنبية .

٩ ـ دور الأمم المتحدة فى الشئون الدولية وتطبيق قراراتها .

١٠ـ التنمية الاقتصادية والتعاون .

١١ـ التعاون الثقافى والتعليمى والعلمى .

والقاء نظرة على البنود السابقة يتضح ان جلها ماعدا اثنين موضوعات ذات طبيعة سياسية ومن ثم فان الفضل الأكبر أو المساهمة الرئيسية لقمة القاهرةهو الخروج بالحركة من الاطار السياسى العام كما فى قمة بلجراد الى التفاصيل الدقيقة والمعالجة العميقة للقضايا السياسية التى أصبحت فيما بعد تقليدا أو فصولا ثابتة فى البيانات اللاحقة مع وضع اللبنة الأولى للابعاد الاقتصادية والثقافية .

البعد الثانى :

البعد العسكرى (١٩) وهذا البعد ذو شقين أولهما يرتبط بالابتعاد عن الأحلاف والقواعد والتكتلات العسكرية بهدف تخفيف حدة التوتر بين القوتين العظميين وظهر هذا الشق مرتبطا بالبعد السـياسى فى المهمة الأولى للحركة عندما قام وفدان من قادة الحركة بالسفر الى موسكو وواشنطن بهدف نقل رسالة المؤتمر التى وقعها جميع القادة الذين اشتركوا فيه ٠ أما الشق الثانى فهو لم يتبلور بعد وان كان الفضل فى اثارته يرجع للوفد المصرى فى قمة نيودلهى ويرتبط بمفهوم أمن دول عدم الانحياز ٠ وقد طرحه الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه وقام وفد مصر بتوزيع ورقة عمل فى المؤتمر حول هذا الموضوع وتابعه فى اتصالات لاحقة ولكن بقى الأمر لم يتحرك كثيرا لمعارضـة بعض الدول المرتبطة بكتلة أو بأخرى بل وعدم تحمس الدول الكبيرة فى الحركة مثل الهند أو يوغوسلافيا ولكن الأمر مازال مطروحا وربما يحتـاج لبعض التنشيط الآن (٢٠) والواقع ان الاقتراح المصرى آثار أكثر من مشكلة ٠ أولها يتعلق بتحديد مفهوم الأمن وثانيها يتعلق بتحديد طبيعة العـدو وثالثها يرتبط بوسائل تحقيق أمن الدول غير المنحازة ورابعها طبيعة ردود الفعل المحتملة للقوتين الأعظم وازاء ذلك كله لم يتقدم المشروع كثيرا فى المجال العملى وان اثار ردود فعل نظرية اذا بدأت بعض الدول وبعض الكتاب يبحثون فى مفهوم آمن عدم الانحياز ومن هؤلاء ت ٠ ن ٠ كول وكيل الخارجية الأسبق فى الهند وهو مفكر وسـياسى يسارى وحاليـا سفير الهند فى الاتحاد السوفيتى اذ نشر فى الصـحف الهندية سلسلة مقالات حول ذلك ، وفعل نفس الشىء المستر أ ٠ ك ٠ سوبر مانيم مدير معهد دراسات الدفاع الهندى كما ساهم الدكتور سمعان فرج الله الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بدراسة نشرت فى الهند أيضا تحمل عنوان التحديات الأمنية لحركة عدم الانحياز »(٢١) ٠

ومما لاشك فيه ان مسألة أمن عدم الانحياز تطرح نفسها بشدة الآن فى ظل تـكرار الحروب بين دول عدم الانحياز بعضـها البعض والتدخلات الأجنبية فى دول عدم الانحياز من الدول الكبرى ٠ وحبذا لو قامت وزارة الخارجية المصرية فى اطار اعدادها لدور مستقبلى لمصر فى العقد القادم بعقد ندوة من الممارسين السياسيين والاكاديميين لتبادل الرأى حول كيفية تطوير الفـكر المصرى الخاص بأمن عدم الانحيـاز ومتابعة ذلك ٠

البعد الثالث :

اقتصادى ظهر هذا البعد بوضـــوح فى مؤتمر القمة الثالث فى لوزاكا عام ١٩٧٠ ٠ ويشير أحد الباحثين المصريين الى أن الاقتصـــاد العالمى قبل وبعد الحرب العالمية الثانية قام على أساس دمج اقتصاديات البلاد المتخلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع الاقتصاد الغربى وترتب على ذلك (٢٢) ٠

(أ) زيادة اعتماد الدول النامية بعد استقلالها على البلاد المتقدمة فى الغرب ومن ثم تدهور وضعها الاقتصادى ٠

(ب) ان معالجة القضايا الاقتصادية الدولية الخاصـــة بالتنمية تمت خارج اطار حركة عدم الانحياز ٠

والواقع ان المعالجة للقضايا الاقتصادية فى عدم الانحيـــاز أخذت بعدين ٠ أولهما : التعرض للعموميات وترك التفاصيل والآليات لتجمع ال ٧٧ الذى ظهر على هامش مؤتمر الانكتاد عام ١٩٦٤ وكان مؤتمـــر القاهرة للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية عام ١٩٦٢ بمثابة نواة له كما انه كان أساسا لبروز تجمع الدول الناميـــة كجماعة ضغط ولكن الشعور بالاحباط فى نهـــاية عقد التنمية الأول دفع الدول النامية لتبنى اعلان عن عدم الانحياز والتقدم الاقتصـــادى فى أعقاب مؤتمر لوزاكا عام ١٩٧٠ (٢٣) وقد برز فى هذا المؤتمر أمران جديدان (٢٤) ٠

الأول : يرتبط بعنوان اعلان المؤتمر ومن ثم محتواه والقضايا التى عالجها وهو يحمل اسم : اعلان حول السلام والاســـتقلال والتنميـــة والتعاون وديمقراطية العلاقات الدولية ٠ وكان هذا التعبير بمثابة رفض للوضع الراهن للعلاقات الدولية باعتبارها غير ديمقراطية ويسعى لجعلها كذلك ويرى فى الربط بين هذا الهدف وبين الاستقلال والتنمية والتعاون أمرا ضروريا ٠

الثانى : اصدار اعلان خاص بالربط بين عـــدم الانحياز والتقدم الاقتصادى عرض فيه لأهمية الاعتماد على النفس وضرورة تطوير الزراعة والصناعة فى البلاد النامية وخلق آليات لتسهيل تبادل المعلومات الخاصة بالقضايا والتطور الاقتصادى وكذلك حث الأمم المتحدة على القيام بدور فعال فى هذا الصدد ٠

أما الموضوعات السياسية المرتبطة بالاستعمار فقد أصدر مؤتمر لوزاكا قرارات حولها ٠ وجاء مؤتمر القمة فى الجزائر ليحمل لأول مرة

صورة أكثر وضوحا حول القضايا الاقتصادية ففصل بين الاعلان السياسي والاعلان الاقتصادى الذى تناول النضال ضد الامبريالية والوضع الاقتصادى للبلاد النامية وتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية وقضايا النقد والتمويل ووضع البلاد الأقل نموا والبلاد التى ليس لها منافذ على البحار ومشكلة الغذاء والسيادة على الموارد الطبيعية والشركات متعددة الجنسيات ونقل المعرفة الفنية والتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة والحفاظ على البيئة وميثاق حقوق الدول وواجباتها . بالاضافة للاعلان الاقتصادى قدم مؤتمر الجزائر برنامج عمل للتعاون الاقتصادى فضلا عن اعلان حول التحرر الوطنى وعدة قرارات حول القضايا السياسية . وبعبارة أخرى يمكن القول ان تحول الحركة للاهتمام بالقضايا الاقتصادية بدأ يأخذ منحى جديدا فى قمة الجزائر وما تلاها من الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد وصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك عام ١٩٧٤ . ولاشك ان مؤتمر جورجتاون الوزارى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٢ سبق وقدم برنامجا للتعاون الاقتصادى ترك بصماته بعد ذلك على قمة الجزائر التى تعد التتويج الفعلى لاهتمام عدم الانحياز بالقضايا الاقتصادية (٢٥) وتحقق مزيد من الاهتمام بعد ذلك فى قمة هافانا التى دعت للمفاوضات الشاملة وفى قمة نيودلهى التى طالبت بضرورة عقد مؤتمر دولى للنقد والتمويل . وتمثل اهتمام نيودلهى بالقضايا الاقتصادية بصيغة أكثر عملية فدعت الهند لعقد ما أسمته « مشاورات نيودلهى » من ٢٢ ـ ٢٤ فبراير ١٩٨٢ ثم مؤتمر رؤساء أكاديميات العلوم والتكنولوجيا فى نفس العام وبعد قمة نيودلهى دعت لعقد اجتماع محدود لخبراء النقد والتمويل وأصدر وثيقة هامة بعنوان توجيهات لاصلاح النظام النقدى والمالى الدولى (٢٦) .

والواقع انه كما نجح عدم الانحياز فى بعده السياسى وساعد على التخلص من الاستعمار بشكله التقليدى وأصبحت المستعمرات السابقة أعضاء نشيطين فى حركة عدم الانحياز فان الحركة فى بعدها الاقتصادى أثارت الاهتمام من قبل المفكرين ورجال السياسة على المستوى العملى كما نجحت فى ادخال مفاهيم جديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وللتدليل على ذلك يكفى الاشارة للجهد الذى بذله شخصيات مثل ويلى برانت ولجنته فى اصدار دراستين عن الأزمة الاقتصادية (٢٧) وفى دعوة اللجنة الاقتصادية لدول الكومنولث بضرورة تكوين بريتون وودز (٢٨) جديدة أى انشاء مؤسسات اقتصادية جديدة أو تطوير تلك التى قامت بموجب معاهدات بريتون وودز مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير كما ان شخصيات بارزة مثل راوول برييشن قد تحدث عن الأزمة

الاقتصادية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة (٢٩) ولاشك ان تعقيدات العلاقات الاقتصادية الدولية وأثر الفكر التقليدى فى توجه عدم الانحياز ضد الغرب جعل الأمر جد عسير فى تحقيق نجاحات أكبر فى هذا المجال. فمن جانب اذا كان الاستعمار بشكله التقليدى غربى المنشأ فان العلاقات الاقتصادية تشترك فيها الكتلتان ومع هذا فان مطالبة الدول غير المنحازة باصلاح النظام النقدى وهيكل التجارة وتدفق رؤوس الأموال ومشكلة المديونية وما يرتبط بذلك انما تنصرف أساسا للدول الرأسمالية وتنسى الدول غير المنحازة أو تتناس موقف الدول الاشتراكية وان علاقاتها التجارية معها تتضمن أيضا عناصر معينة من التبعية وقدر ما من الاستغلال (٣٠) . ولكن لاعتبارات سياسية فان العلاقات مع دول الكتلة الشرقية لم تحظ بالاهتمام هذا فضلا عن ان قضية المديونية مرتبطة بالدول الرأسمالية فى المقام الأول ويجرى التعميه على المشاكل الاقتصادية والتجارية بين الدول النامية والدول الاشتراكية ومرجع ذلك الى :

١ ـ ان الدول الرأسمالية تقليديا هى التى ترتبط من الناحية الاقتصادية بالدول النامية سواء من حيث استغلال مواردها الأولية أو التبادل التجارى معها أو تصريف منتجاتها .

٢ ـ ان الدول الاشتراكية حديثة عهد بالتبادل التجارى مع الدول النامية ويتم باسلوب تبادل الصفقات ومن ثم لاتظهر المشاكل كما هو الشأن بالنسبة لدول اقتصاد السوق .

٣ ـ ان الدول ذات العلاقة الوثيقة سياسيا مع الاتحاد السوفيتى هى فى نفس الوقت ذات العلاقة القوية اقتصاديا وتجاريا ولاتجد ان من مصلحتها كشف عيوب التبادل التجارى مع الاتحاد السوفيتى طالما ظلت العلاقات السياسية وثيقة .

البعد الرابع :

السعى لاقامة نظام اعلامى واتصالى دولى جديد : مع تطور الاهتمامات الدولية لدول عدم الانحياز وفى سعيها لبناء عالم جديد (٣١) سرعان ما اكتشفت ان النظام الاعلامى القائم على الفكر الغربى وسيطرة وكالات الأنباء العالمية تعكس صورة متحيزة ضد الدول النامية ومن هنا بدأ اهتمام الحركة بالجانب الاعلامى والذى ظهر بصورة واضحة لأول مرة فى بيان قمة كولومبو عام ١٩٧٦ حيث حمل الفصل الحادى والعشرون من الاعلان السياسى عنوان « مجمع وكالات الأنباء » وتضمن الاشارة الى أهمية النظام الاعلامى الجديد شأنه شأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد

من أجل تحرر دول عدم الانحياز (٣٢) وترتب على تطور علاقات الحركة في المجال الاعلامى تكوين مجلس التنسيق الدولى فى مجال الاعلام ، ولجنة التنسيق لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز والتى ظهرت منذ عام ١٩٧٥ وانعقد الاجتماع الأول لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز فى نيودلهى فى يوليو ١٩٧٦ ولذلك فان اعلان قمة كولومبو جعل ذلك عنوانا للفصل الخاص بالاعلام وعندما انعقدت قمة هافانا عام ١٩٧٩ كان لدى الدول غير المنحازة ثلاثة أجهزة تعمل فى المجال الاعلامى وهى (٣٣) :

١ ـ المجلس الدولى للتنسيق فى مجال الاعلام ·

٢ ـ لجنة التنسيق لمجمع وكالات أنباء عدم الانحياز (٣٤) ·

٣ ـ لجنة التعاون بين اذاعات دول عدم الانحياز ·

ومع تزايد اهتمامات الحركة بالبعد الاعلامى والاتصالى وفى ضوء الأزمة التى تعرضت لها اليونسكو وموقف الولايات المتحدة بوجه خاص ازاء نشاط هذه المنظمة فان مؤتمر قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ رفع شعار الدعوة لاقامة نظام اعلامى واتصالى عالمى جديد (٣٥) وأكد على أهمية زيادة الاتصالات بين الدول غير المنحازة لبلورة التعاون فى المجال الاعلامى بطريقة أكثر وضوحا وخفض التعريفة المفروضة على تبادل الأنباء وقد عقد بعد ذلك اجتماع وزارى لدول الحركة على مستوى وزراء الاعلام لمتابعة ذلك فى جاكارتا فى عام ١٩٨٤ ثم اجتماع خاص بالتعريفة فى مايو ١٩٨٤ فى القاهرة واستمر الاهتمام بعد ذلك فى قمة هرارى عام ١٩٨٦ وعقد وزراء الاعلام اجتماعا فى هرارى فى يوليو ١٩٨٧ ·

وقد أشار أحد الباحثين الهنود للصورة المشوهة والناقصة للمعلومات الخاصة بالبلاد النامية التى تعكسها أجهزة الاعلام الغربية فى دراسة له بقوله « ان ممثلى وكالات الأنباء الغربية يقيسون الأمور من زاوية مصالحهم الخاصة » فاذا الدول النامية اشترت أسلحة من الغرب فهذا أمر حكيم لرفع المقدرة الدفاعية اما اذا اشترتها من الشرق فهذا أمر مختلف ·· والصورة التى تعكسها لعرفات انه مغامر أما بيجين فانه انسان طيب وحقوق الانسان فى بولندا موضع اهتمام هذه الأجهزة أما حقوق الانسان فى جنوب افريقيا فلا مانع من نسيانها ·· » (٣٦) ·

وكما ووجهت الدعوة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد بمعارضة من الدول الغربية كذلك الأمر بالنسبة لاقامة نظام اعلامى واتصالى جديد واعتبرتها الدول الغربية تهديدا للحرية الاعلامية وانسياب المعلومات

وانه دعوة من قبل الدول النامية للسيطرة على أجهزة الاعلام بها وتغطية أوجه النقص والقصور وعدم الكفاءة التى تسود مجتمعاتها (٣٧) ومع هذا فان استمرار دول عدم الانحياز فى ابرازها لأهمية اقامة نظـــام اعلامى دولى يكفل تحقيق المبادىء السليمة للحرية الاعلامية ويعبر عن امكانيـــة تعايش النظم الاعلامية المختلفة ويعكس التراث الثقـــافى والحضـــارى فى البلاد النامية جعل الفكرة أكثر قبولا وان لم تحظ بالموافقـــة التـــامة وما يزال الصراع فى اطار اليونسكو حول دورها ونشاطها قائما حتى الآن .

وكما أيدت الدول الاشتراكية دعوة البلاد الناميـــة لاقامة نظـــام اقتصادى دولى جديد أيدت أيضا دعوتها لاقامة نظام اعلامى جديد انطلاقا من ان الأمرين يمسان الهيكل النظامى الغربى ولا يتعرضـــان للهيكل الاشتراكى الشرقى وهذا فى ذاته عيب فى منطق دول عدم الانحياز من جانب ويضعف موقفها فى صراعها ضد السيطرة الغربية من جانب آخر فاذا كانت الحقيقة الاعلامية التى تعكس وكالة رويتر أو الأنباء الفرنسية أو الاسشيتدبرس غير كاملة أو مشوهة أحيانا فان وكالة تاس لا تنقل سوى ما يتمشى مع السياسة الرسمية السوفيتية . وربما كان فى العقل الباطن لعدم الانحياز ان الأجهزة فى الدول الاشتراكية ليست ســـوى نشرات رسمية ومن ثم تركت جانبا فكرة التعرض لها سواء فى الدعوة للنظام الاعلامى الجديد أو النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وأيا كان الأمر فان مفهوم التعايش السلمى وهو الأمر الجوهرى ويمكن اعتبـــاره محورا رئيسيا من محاور عدم الانحياز يجعل من الضرورى معالجة هذا النقص الخطير فى التوجه المفاهيمى للحركة . كما أنه من الواجب أيضا ان توحد الدول النامية فكرها حول الحرية الاعلامية خاصة وان كثيرا منها لا يتمتع بهذه الحرية من الناحية الفعلية (٣٨) .

البعد الخامس :

مجال العلوم والتكنولوجيا . ان هذا البعد ربما كان أكثر الأمور بعدا عن فكر قادة عدم الانحياز عام ١٩٦١ الا أن تطور الحياة الدولية وسعى الدول النامية لبناء صناعة حديثة والصعوبات التى ترتبت على ذلك وعدم امكانها مسايرة الاختراعات العلمية الحديثـــة لتكاليفهـــا الباهظة دفعها للمطالبة بانســـياب الخبرة الفنيـــة الناتجة عن هذه الاكتشافات والاختراعات ومعارضة القيود التى تضعها البلاد المتقدمة فى هذا المجال . ولقد تطور اهتمام الحركة بهذا المجال اتصالا باثارتهـــا لموضوع النظام الاقتصادى الدولى الجديد ثم قضايا التنمية بوجه خاص

وزاد الأمر عندما طرحت الدول غير المنحازة فكرة النظام الاعلامى والاتصالى العالمى الجديد وكيفية الاستفادة من الأجهزة المتقدمة فى مجال الاتصالات والأقمار الصناعية ونحو ذلك (٣٩) ونجحت دول عدم الانحياز فى عقد عدة مؤتمرات دولية فى اطار الأمم المتحدة واللجان الاقليمية الاقتصادية والوكالات المتخصصة حول موضوعات العلوم والتكنولوجيا (٤٠) .

ولم يقتصر نشاط الحركة على العمل مع البلاد المتقدمة ومطالبتها بنقل التكنولوجيا للبلاد النامية بل عمدت لتنمية التعاون فيما بينها فى المجال العلمى والتكنولوجى . ودعت الهند استنادا لمقررات قمتى كولومبو وهافانا الى انشاء مركز للعلوم والتكنولوجيا للبلاد غير المنحازة وتقرر انشاؤه فى نيودلهى وأيدت ذلك قمة عدم الانحياز عام ١٩٨٣ فى نيودلهى ، كما عقد بالهند مؤتمر لرؤساء أكاديميات البحث العلمى والتكنولوجى فى مايو ١٩٨٢ لبحث كيفية التعاون بين الدول النامية فى هذا المجال (٤١) .

وقد أبرزت الدول النامية خطورة استمرارها فى الاعتماد على تكنولوجيا البلاد المتقدمة والتى تواجه الاحتكار فى كثير من الأحيان أو لا تتناسب طبيعتها التكنولوجية مع ظروف البلاد النامية . من المعروف ان كثيرا من اختراعات البلاد المتقدمة تتجه الى استخدام مزيد من الطاقة وتوفير العمالة والتعقيد الفنى العالى فى حين ان البلاد النامية لم تصل بعد لهذه المرحلة من التقدم كما انها فى حاجة لمخترعات وصناعات تستوعب الأيدى العاملة الوفيرة لديها .

والقاء نظرة خاطفة على جهود البلاد النامية فى المجال العلمى والتكنولوجى تظهر ان هذا المجال ما زال يعانى من ضآلة التقدم ومرجع ذلك الى (٤٢) :

١ ـ ان الدول النامية تميل للتعاون الدولى والثنائى مع الدول المتقدمة بدلا من سعيها لتطوير العلوم والتكنولوجيا لديها وهذا مرده حاجتها للأموال لتمويل الجهد الوطنى وهو الأمر غير المتاح لديها .

٢ ـ تخلف الوعى العلمى لدى البلاد النامية وكذلك البنيان الاجتماعى اللازم لتكوين قاعدة علمية يجعل علماء هذه الدول متأثرين بفكر ونمط العمل السائد فى البلاد المتقدمة .

ومن ثم فانه نتيجة لنقص التمويل أو للتأثر بالنصيحة فان تطوير الفكر العلمى والتكنولوجى الوطنى فى البلاد النامية أو التعاون فيما بينها مازال محدودا .

ويشير البروفسور رحمان للارتباط بين العلوم والتكنولوجيا وعدم الانحياز بقوله ان بعض الباحثين المؤمنين بحياد العلوم قد يتساءلون عن مثل هذا الارتباط ولكن للاجابة على ذلك نقول ان معظم دول عدم الانحياز كانت مستعمرات منذ القرن الثامن عشر وتعرضت لعمليتين (٤٣) ٠

الأولى : انهاء التنمية De-development حيث تم تحطيم التكنولوجيات التى كانت لديها وهى تكنولوجيات العصور الوسطى ومن ثم توقف تطويرها لهذه العلوم والمعارف ٠

الثانية : تحويل اقتصادياتها الى اقتصاد للمواد الأولية بأسعار زهيدة للصناعات فى البلاد المتقدمة ٠

ومن ثم فان حصول هذه الدول على استقلالها من الضرورى ان يقترن بتطويرها لصناعاتها وتكنولوجياتها ومراكز الأبحاث العلمية لديها ٠

ولا شك ان موضوع العلوم والتكنولوجيا هو من أبرز المجالات التى ستحظى باهتمام الحركة فى المستقبل بعد ان تضاءل البعد السياسى المرتبط بتصفية الاستعمار بعد حصول معظم المستعمرات على استقلالها٠

المبحث الرابع

عدم الانحياز فى مفترق الطرق

كتبت مجلة النيوزويك الأمريكيـــة تعليقا على قمة هرارى مقالا بعنوان « كلام كثير وفعل قليل » (٤٤) أشـــارت فيه للانتقادات التى وجهتها الحركة للولايات المتحدة وجنوب أفريقيا واسرائيــل والى عجز الحركة عن بلورة استراتيجية لعلاج المشاكل الاقتصادية المتفاقمة لدولها وفى مقدمتها زيادة السكان وانخفاض معدلات التنمية وانتشار المجاعات والكوارث الطبيعية وتســـاءل كاتب المقال عما اذا كانت الحركة فقدت مقدرتها على التوجيه خاصة انها منذ رئاسة كوبا انغمست فى قضـــايا المواجهة بين الشرق والغرب ويخشى الآن فى ظل رئاسة زيمبابوى ان تزيد من هذا الانغماس والتورط . وان الدول الغربية تنظر للحركة باعتبارها منحازة نحو الاتحاد السوفيتى لأنها تتجاهل تدخله فى أفغانستان بينما تبرز وتنتقد أبسط تحرك للسياسة الأمريكية فى الشئوون الدوليـة ونتيجة لهذا الانحياز عجزت الحركة عن تحقيق تقدم فى حوارها مع الدول المتقدمة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ويضيف الكاتب بانه بالرغم من اتجاهات كاسترو أو موجابى فان بعض دول الحركة مثـــل الهند فى ظل راجيف غاندى وسرى لانكا بقيادة جاورديناً يحرصــون على تحرير اقتصادهم وتطويره نحو اقتصاديات السوق الحرة وبلورة خطة تعاون مع الغرب الذى يمتلك التكنولوجيا ورأس المال والأسواق وحسن النية وهى الأمور التى تحتاجهـا الدول النامية ايما احتياج . واذا كانت هذه هى نظرة غربية للحركة رغم ان كاتبها هندى الجنسية فما هى النظرة الشرقية للحركة ؟ ونجد أيضا هذه النظرة من خلال هندى آخــــر هو

البروفسور رشيد الدين خان أستاذ العلوم السياسية بجامعة جواهر لال نهرو « انه ينبغي ان نتذكر ان عدم الانحياز كسياسة خارجية موجه أساسا ضد السيطرة الغربية ورغم انه فى بعض العبارات والبيانات يشير لنوع من المساواة بين القوتين الأعظم فانه من ناحية الممارسة العملية يميل نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية (٤٥) .

ولكن لحسن الحظ ليس جميع الكتاب فى البلاد النامية يأخذون نفس المنحى السابق فنجد على سبيل المثال فى مقال حسن طواليه (٤٦) « معركة عدم الانحياز بين المبادىء والتطبيق » يشير الى أهمية الحركة من منطلق عدم الانحياز الحقيقى فيوضح ان الدولتين العظميين يسمحان بنقاط ساخنة فى العالم يمكن التصارع فيها بين قوى وطنية أو اقليمية ، كما تسمحان بتسرب السلاح لهذا الطرف أو ذاك ضمن سياسة احداث توازنات معينة فى بقاع مهمة من العالم · ولكن الدولتين لاتسمح الواحدة للاخرى للاقتراب من خطوط حمراء حددتها كل دولة لوحدها · فالاتحاد السوفيتى لايسمح بالمساس بالعقيدة الاشتراكية الماركسية أو الكيان السوفيتى وأمنه الداخلى كما لا يسمح بالمساس بالقضية الأوربية أو قضية كشمير ·· والولايات المتحدة لا تسمح بالمساس بالنظام الرأسمالى وسيطرتها على الدول الرأسمالية الصناعية كما انها تعتبر أمن أوربا الغربية من أمنها وأمن الكيان الصهيونى من أمنها ·

ويشير باحث هندى يسارى الاتجاه الى ان سلامة حركة عدم الانحياز واستمراريتها تكمن فى نجاحها فى تعبئة الجماهير خلف قراراتها ومواقفها وهى لا تعتمد فى ذلك على القوة العسكرية (التى لا تملكها بل تقاومها أصلا مطالبة بنزع السلاح) ولا على القوة الاقتصادية (التى لم تحققها وان كانت تسعى اليها) وانما على قوة الجماهير ان أساس قوة عدم الانحياز فى احترامها وقبولها بتسامح للتنوع فى صفوفها ومقدرتها على تحديد مواقف ازاء قضايا معينة بعد نقاش جاد (٤٧) ·

تثير الاقتباسات السابقة الوضع الحرج الذى تتعرض له الحركة فى مرحلة أواخر الثمانينات والذى يمكن معه القول بأن حركة عدم الانحياز تواجه الآن مرحلة مفترق طرق حقيقى اذا نجحت فى اجتيازه سيكتب لها عمر جديد واذا أخفقت سوف تذبل وتنزوى وتصبح منظمة أمامية لتكتل من التكتلات الدولية وبذا تفقد ذاتيتها ودورها · والقاء نظرة سريعة على تطور الحركة ومواقف قادتها فى أوائل الستينات وموقف قادتها فى منتصف الثمانينات يظهر الحقائق التالية :

الأولى : ان مصر والهند ويوغوسلافيا وأندونيسيا كانت فى عام ١٩٦١ تمثل التوجه الرئيسى فى الحركة أنذاك ولم تكن هذه الدول تابعة للغرب أو حليفة للشرق فى سياستها الداخلية كان اقتصادها مختلطا يجمع بين القطاعين الخاص والعام فضلا عن القطاع التعاونى وهذه الدول فى طريقها من أجل العدالة لم تئد المبادرات الفردية .

الثانية : انه فى حقبة السبعينات برزت دول جديدة استطاعت ان تضفى على الحركة مزيدا من التوجه اليسارى والانغماس فى صراع الشرق والغرب وبلغ ذلك التوجه ذروته فى قمة هافانا عام ١٩٧٩ وكان مرجع ذلك الى انشغال مصر بالقضايا الوطنية المباشرة فى المواجهة العربية الاسرائيلية ، وانكفاء أندونيسيا داخلية بعد ضرب سوكارنو وكبر عمر تيتو فضلا عن تزايد الضغوط الغربية على الدول النامية الأمر الذى جعل لقلة نشطة ان تتولى زمام التوجيه فى الحركة بينما الغالبية لزمت الصمت أو لاذت بالهمس بعدم الرضا .

الثالثة : فى حقبة الثمانينات انكشف الغطاء عن نزاهة التوجه السوفيتى نحو البلاد النامية بعد احتلال أفغانستان واتضح جليا عدم وجود فارق كبير من حيث الجوهر بينه وبين الولايات المتحدة وان الفارق فقط من حيث المدى والقدرات ولعل فى اشارة الكاتب العربى حسن طواليه وهو يسارى الاتجاه ما يوضح وجود خطوط حمراء لاتسمح أى من القوتين للأخرى بتجاوزها ويتصارعان فيما دون ذلك ومن ثم تأكيد ما ذهبنا اليه من ان الاختلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى المدى وليس فى الجوهر .

رابعا : ان عودة انديرا غاندى للسلطة فى الهند عام ١٩٨٠ (كانت فى المعارضة أثناء قمة هافانا) ثم سريان النشاط فى الكتلة الصامتة فى الحركة أثناء قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ أعطى لعدم الانحياز جرعة من الاعتدال المطلوب وادى الى العودة لمفاهيم توافق الآراء الايجابى وعدم الانسياق التام وراء الشعارات ورغم نجاح المد اليسارى فى الاجتماع الوزارى فى أنجولا فى عقد القمة فى هرارى تحت تأثير كوبا أملا فى استعادة نفس التوجهات فان متابعة أعمال هذه القمة تشير الى تأثير هندى ايجابى مع استمرارية نشاط المجموعة الصامتة المعتدلة فضلا عما عكسه موجابى فى ادارته لأعمال المؤتمر من مرونة واعتدال .

خامسا : ان الانشغال بالحديث عن عدد المرات التى أدانت فيها الحركة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى أو امتدحت أيا منهما أو عن بعض الأفكار التى روج لها هذا الزعيم من زعماء الحركة أو ذاك مثل

فكرة الحليف الطبيعى أو العدو الطبيعى أو فكرة عدم سـداد الديون أو المطالبة بالغائها أو تكوين جيش عالمى لمحاربة الولايات المتحدة ليس الا ابتعادا عن حقيقة مشـاغل الحركة وطبيعة فلسفتها واجتذابا لهـا الى دروب فرعية للعمل أو للتقييم وفى تصورى ان التحليل الأعمق لبيان قمـة هرارى وما ساد أعماله من مداولات واتصـالات جانبية ومناقشات يظهر ان التوجه العام للحركة توجه ايجابى نحو أصـالة مبادئها التى برزت فى الستينات وان كان فى ظل اطار اتساع شمول اهتماماتها وأبعاد سياساتها ومن ثم مطالبها على النحو الذى أشرنا اليه فى أبعاد الحركة من سياسية الى اقتصادية وأمنية واعلامية وأخيرا تكنولوجية ومرجع ذلك الى ان الحركة تعبير عن السعى للاستقلال وتأكيد الذات الوطنية وبما انها حقيقة متطورة فى عالم متغير فهى تتطور وتتسع أبعادها .

سادسا : ولكن الخوف على الحركة الآن أصبح من داخلهـا حيث تبلورت ممارسات خاطئة ومن هذه الممارسات :

١ ـ اعتبار ان التجمعات الاقليمية هى أساس الوصول لتوافق الآراء الأمر الذى من شأنه انتشار حالة المزايدة داخـل هذه التجمعات الاقليمية وهذا ينعكس على بيانات الحركة ككل ومن ثم تصبح البيانات لا تعبر بالدقة عن المواقف الحقيقية لدول الحركة فرادى ولا عن الحركة ككل وانما تعبر عن مواقف مزايدة اقليمية وضعت بجوار بعضها البعض دون ترابط فعلى أو انصهار حقيقى ومن ثم تنظر القوىالعظمى أو التجمعات الدولية الأخرى لذلك بقلق وتنتقد الحركة .

٢ ـ عدم التدقيق فى معايير الانتماء والاهتمام بالكم بدلا من الكيف وأصبحت الحركة ١٠١ دولة وكل من طلب الحضـور بصفة مراقب أو ضيف يسـتجاب له ومن ثم فان الخطورة ان كثيرا من هذه الدول تلعب دور الطابـور الخامس فى صفوف الحـركة لمصلحـة هذه القوة العظمى أو تلك ولذا فمن الضرورى ان يولى قادة الحركة عناية لذلك وان تذكر النقاش الطويل الذى دار حول معايير الاشتراك فى قمة بلجـراد وأثنـاء المؤتمر التحضـيرى فى القاهرة ومقارنة ذلك بما يحدث الآن من قبول تلقائى أمر يثير القلق والانزعاج على مستقبل الحركة .

وختاما لقد عاشت حركة عدم الانحياز خمسة وعشرين عاما حتى الآن مرت خلالها بظروف قاسية وانواء عاتية وصمدت فى مواجهة ذلك كله وهى الآن على أبواب عقد التسعينات تواجه ظروفا متجددة بالغـة فى قسوتها فمن ناحية ثورة التطلعات لدى شعوبها ومن ناحية اتساع

الفجوة بين دولها وبين الدول المتقدمة ومن ثم فان النداء الذى نتوجه به لقادة الحركة والمفكرين فى بلادها هو ضرورة بدء حوار فكرى للوصول لبلورة فكرية ووضع استراتيجية فعالة للحركة للقضاء على العدو الأكبر لها وهو التخلف الذى تعانى منه دولها والصراعات فيما بينها الأمر الذى يجعلها فريسة سهلة القوى العظمى لاستمالة دولها والتأثير على توجهاتها وهذا ما يحدث كثيرا الآن الأمر الذى يدفـع البعض للقول ان الحركة فقدت القدرة على التأثير فى مجريات الســـياسة الدوليـــة بل فقدت الاحساس بالتوجيه ٠ واذا كان أحد الانتقادات للحركة بأنها مكان للكلام الكثير والعمل القليل فانه من الضرورى لتلافى ذلك ان تربط كل دولة من دولها أجهزة اتصالها الخارجى بمراكز التنفيذ الفعـلى الداخلى حتى يمكن وضع برامج وأفكار الحركة موضع التطبيق بدلا من تبنى قرارات تظل حبيسة الاضابير لا يطلع عليها أحد ولا يتأثر بها سوى مدبجوها ٠

هوامش الفصل السادس

(١) A. W. Singham and Shirley Hune, Non-Alignment in an Age of Alignments, The College Press, Harare, Zimbabwe, 1986.

(٢) D. R. Goyal ed., from Belgrade to Harare, 21st Century Publications, New Delhi, August 1986.

(٣) K. Ramamurthy and Govind Narain Srivastava, NAM Today, New Delhi Publishing House, New Delhi, 1985, p. 16-25.

(٤) K.P. Misra and K.R. Narayanan eds., **Non Alignment in Contemporary International Relations,** Vikas Publishing House, New Delhi, 1981, pp 26-27.

(٥) Singham and Shirley Hune, Op. Cit., pp. 79-252.

(٦) D.R. Goyal, from Belgrade to Harare, op. cit., pp. 171-209 and : K. Ramamurthy and G. N. Srivastava, NAM Today pp. 35-76.

(٧) Twenty Five Years of the Non-Aligned Movement, Documents of the Gatherings of the Non Aligned Countries, Ministry of External Affairs, New Delhi, India, 1986, Vol. 1 p. 1-2.

(٨) A. W. Singham and Shirley Hune, Op. Cit., pp. 71.

(٩) مصر وحركة عدم الانحياز ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ كتيب نشر بمناسبة القمة السابعة للحركة ـ ص ١١ ـ ١٢ (بدون تاريخ) .

(١٠) Singham and Hune, Op. Cit., p. 73.

(١١) Found Agami, «The Fate of Non-Aligment», **Foreign Affairs,** Vol. 59, No. t, 1980-81 pp. 366-385.

(١٢) خطـــاب القذافى فى القمة الثامنة لعدم الانحياز انظر : د . محمد نعمان جلال « حركة عدم الانحياز بين خمسة محاور ـ الأهرام الاقتصادى ـ العدد ٩٢٣٢٣ بتاريخ ٨٦/٩/٢٢ ص ص ٥٨ ـ ٦٠ .

(١٣) Andjelko Blazevic, Resolving Dilemmas of Non-Alignment, in K.P. Misra and K.R. Narayanan, **Non-Alignment in contemporary International Relations,** op. cit., pp. 20-26.

(١٤) من أجل مزيد من التفاصيل حول هذه الاتجاهات انظر المرجع المشار اليه فى هامش ١٢ السابق .

(١٥) Singham and Shirley Hune, op. cit., pp. 235-240.

(١٦) راجع فى هذا الصدد قرارا قمة هافانا بخصوص كمبوتشيا ومواقف الحركة اللاحقة فى

Twenty-Five years of the Non-Aligned Movement .. op. cit.

(١٧) Parimal K. Das, Vietnamese Perception of Non-Alignment, **Frontiers and Dynamics,** Vikas Publishing House, New Delhi, 1982, pp. 293-298.

Mohamed Noman Galal, Egypt and the Problem of Nation Building, in Problems of Non-alignment A. Quarterly Journal of International Affairs New Delhi, Vol. No. 4 Dec. 83 - Feb. 84, pp. 333-361.

وانظر أيضا العدد الخاص عن بناء الأمة فى مجتمع متعدد فى مجلة

Secular Democracy, Vol. xvi Nos. viii, Independence Day Number, August 1983, New Delhi.

(١٨) Conference of Heads of State and Governments, Non-Aligned Countries, Cairo, Oct. 5-10, 1964 Ministry of National Guidance, Without date pp. 334-357.

ويتضمن المرجع أيضا خطب كافة الوفود فى المؤتمر .

(١٩) انظر نص الرسالة فى Twenty Five Years ... pp. 9-10.

(٢٠) انظر ورقة العمل المصرية وكذلك خطاب الرئيس مبارك فى القمة السابعة فى نيودلهى .

(٢١) S. B. Farajallah. «The Security Challenges to the Non-aligned Movement», in U.S. Bajpai, «**Non-Alignment : Perspective and Prospect**», New Delhi 1983, pp. 84-103.

(٢٢) Mohamed El Sayed Selim, The Political Economy of Non-Alignment, in **Non-Alignment in Changing World,** Cairo papers in Social Science Vol. 6, No. 3, Sept. 1983 the American University in Cairo. pp. 76-97.

والكتاب يتضـــمن البحوث التى قدمت فى الندوة المصرية الهندية حول عدم الانحياز فى ابريل ١٩٨٢ .

(٢٣) Nitin Desai, Non-Alignment and the New International Economic Order in, U.S. Bajpa **Non-Alignment,** op. cit., pp. 174-178.

(٢٤) Twenty Five Years of the Non-Aligned Movement. pp. 45-50.

(٢٥) The Non-Aligned Movement and the New International Economic Order 1961-1983, Ministry of Foreign Affairs, Cairo, 1984, pp. 49-88.

(٢٦) أبرز الوثائق فى هذا الصدد هى :

— New Delhi Consultations 22-24 Feb. 1982, Ministry of External Affairs, India.

— Global Negotiations, A Pragmatic Approach, Indian Council for Research on Inter. Economic Relations New Delhi 1983.

— Directions for Reform : The future of the International Monetary and Financial System, Report by a Group of Experts set up by the chairperson of the Non-Aligned Movement. Vikas Publishment House, 1984.

وحول دراسة النظام الاقتصادى الدولى وعلاقتــه بالقانون الدولى أنظــر .

— Mohamed Badjaoui. Towards a New International Order, UNESCO, Oxford IBH Publishing, New Delhi, 1982.

(٢٧) North South : A Programme for survival, 1982.

— Common Crisis, North South : Cooperation for World Recovery, Pan World Affairs, London, 1983.

(٢٨) Towards a New Bretton Woods, Commonwealth Secretariat, London 1983.

(٢٩) Raul Prebisch, Crisis of Advanced Capitalism, Third World lecture 1981, Third World Foundation for Social and Economic Studies, London 1982.

(٣٠) See for example :

Jayaskekar, India's Trade with the Soviet Bloc Growing Dependency and commodity inconvertibility, in, **Problems of Non-Alginment,** A Quarterly Journal of International Relations, New Delhi, Vol. 1, No. 2, June-August 1983, pp. 115-140.

Sumitra Chishti, Non-Aligned India's economic Relations with the Socialist Bloc., in **the Non-Aligned World,** Vol. I, No. I Jan-March 1983, New Delhi, pp. 95-107.

(٣١) Mohamed Noman Galal, Egypt Foreign Policy and Non-Alignment, in **Punjab Journal of Politics,** Department of Political Science, Guru NANK Dev. University, AMRISTAR India, Vol. 11 - No. I Jan-July, 1983.

(٣٢) Twenty-five years, Vol. I op. cit., pp. 204-205.

(٣٣) Ibid, pp. 430-431.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا المجمع انظر :

مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز ـ لجنة التنسيق ـ نشرته وكالة الأنباء العراقية ـ ١٩٨٢ .

(٣٥) Twenty-Five Years, op. cit., vol. II. pp. 38-39

(٣٦) S. C. Parasher, New World Information Order, **Issues Before Non- Alignment,** Indian Council of World Affairs, New Delhi, 1983. pp. 165-176.

(٣٧) P. Unnikrishnan, New International Information Order in U.S. Bajpai, **Non-Alignment,** op. cit., p. 274-275.

(٣٨) حول النظام الاعلامى الدولى الجديد انظر الدراسة القيمة التى أعدها السيد مصطفى المصمودى بعنوان « النظام الاعلامى الجديد » ـ عالم المعرفة ـ الكويت أكتوبر ١٩٨٥ .

وراجع أيضا تقرير لجنة ماك برايد حول مشــــاكل الاتصال فى المجتمع المعاصر .

(٣٩) M.G.K. Menon, Science and Technology for Development, in U.S. Bajpai, Non-Alignment, op. cit., pp. 285-292.

(٤٠) Ibid., pp. 292-299.

(٤١) Ibid., pp. 300-306.

(٤٢) A. Rahman, Scientific Cooperation and Non-Alignment, in Uma Vasudev ed., **Issues Before Non-Alignment.** op. cit., pp. 117-183.

(٤٣) A. Rahman, Science, Technology and Non-Alignment in, Rasheeduddin Khan ed., **Perspectives on Non-Alignment,** Kalamkar Prakashan, Ltd. New Delhi, 1981, pp. 125-130.

(٤٤) Pranay Gupta, Much Talk, little Action, Newsweek, Sept. 15, 1986, p. 4.

(٤٥) Rasheeduddin Khan, op. cit., p. 19.

(٤٦) حسن طواليه « معركة عدم الانحياز بين المبادىء والتطبيق مجلة اليقظة العربية العدد العاشر ـ أكتوبر ١٩٨٦ ص ص ٥٤ ـ ٥٥

(٤٧) D. R. Goyal, From Belgrade to Harare. op cit., pp. xi-xx.

الفصل السابع

مصر وعدم الانحياز

مصر وعدم الانحياز

المبحث الأول

الملامح الرئيسية

لن نتعرض بالتفصيل لدور مصر فى بلورة وتطور حركة عدم الانحياز اذ ان مصر باعتبارها أحد الرواد الثلاثة للحركة كان دورها كبيرا ومستمرا من خلال مشاركتها فى مؤتمرات عدم الانحياز منذ نشأته حتى الآن وذلك لأكثر من اعتبارا :

الأول : انها امتلكت تصورا ديناميكيا للحركة السياسية على المسرح الدولى منذ الأربعينات بمحاولتها الحفاظ على استقلالها رغم انه لم يكن كاملا ومن ثم لم تعلن الحرب على دول المحور الا فى أواخر الحرب العالمية الثانية ٠ وبعد الحرب وحتى قيام الثورة احتفظت مصر بحرية حركتها ورفضت الانضمام للأحلاف ٠

الثانى : ان مصر بمالها من ثقل سياسى واقتصادى وثقافى فى العالم العربى وأفريقيا كان لدورها مردود غير مباشر فى حفز الدول حديثة النشأة للانضمام لعدم الانحياز ٠

الثالث : المعارك التى خاضتها مصر ضد الاستعمار فى حرب السويس ثم مهاجمة حلف بغداد ورفض مشروع ايزنهاور وغير ذلك ساعد فى بلورة دور قيادى لمصر ٠

الرابع : اسلوب التنمية الذى سعت مصر لاتباعه واستخدمت التأميم كأداة لتمويل عمليات التنمية كان مقدمة لمطالبة الدول غير المنحازة بحق السيادة والسيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية ٠

الخامس : الشخصية الكارزماتيـة لجمال عبد الناصر جعلت منه زعيما عالميا وخاصة بين الشعوب المضطهدة أو الخاضعة للاستعمار ومن ثم انتشر فكره ودعواته السياسية حتى خارج دائرة حركته السياسية الاقليمية المباشرة وربما ساعدت الجاليات العربيـة المنتشرة فى أمريكا اللاتينية فى اتساع شهرة عبد الناصر فى تلك الديار ·

ويشير أحد الباحثين للمزايا التى رأها عبد الناصر ونهرو ونكروما فى حركة عدم الانحياز ويعددها فى ست (١) :

١ ــ ضمان الحرية السياسية والاستقلال ومن ثم تعزيز المكانة الوطنية ·

٢ ــ السماح بحرية القول والعمل بعكس الانتماء للاحلاف الذى يحد من ذلك ·

٣ ــ الابقاء على الدول الصغيرة بمنأى عن الصراعات الكبرى التى لا تعنيهـــا ·

٤ ــ توجيه مواردها المحدود لاغراض التنمية بدلا من الالتزامات العسكرية ·

٥ ــ سهولة حل مشاكلها الاقليمية طالما ظلت بعيدا عن صراعات الدول العظمى ·

٦ ــ بقائها فى وضع يمكنها من الحصول على معونات اقتصادية من طرفى الحرب الباردة ·

ويرجع بعض الباحثين اتجاه عبد الناصر للحيـــاد الى رغبته فى التنمية الاقتصادية واخفاق الغرب ازاء تمويل بناء السد العالى وتزويد مصر بالسلاح · لذا اتجه عبد الناصر شرقا ورغم هذا لم يكن عبد الناصر يبدى اهتماما كبيرا بالقضايا الرئيسية فى الحرب الباردة وأكد عبد الناصر على انه محايد من الناحية العقائدية وغير منحاز من الناحية السياسية(٢) ·

ولو تتبعنا تطور حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونـج وحتى القمة الأولى فى بلجراد لمسنا على الفور بصمات مصر عبد الناصر واضحة بل ان قمة بلجراد كانت ثمرة تفكير عبد الناصر فى المقـــام الأول بعد لقائه مع تيتو فى الاسكندرية فى بداية عام ١٩٦١ كذلك المبادرة بالدعوة للقمة الثانية فى القاهرة كان عبد الناصر رائدها (٣) ·

ويهمنا هنا الاشارة لكيفية تدهور دور مصر فى الحركة نتيجة عاملين رئيســـين :

أولهما : هزيمة يونية ١٩٦٧ ومن ثم بروز القضيــة الوطنيـة للمقدمة فى سلم اهتمامات صانع السياسة فى مصر .

ثانيهما : مبادرة السادات بزيارة القدس والتى اعتبرت من وجهة نظر بعض الدول العربية خيانة ومن وجهة نظر بعض دول عدم الانحياز خروجا على مبادىء الحركة التى كانت دائما تندد باسرائيل وتربط بينها وبين جنوب افريقيا كدولتين عنصريتين .

ومن ثم ظهرت فى قمة هافانا مشكلة واجهت الحركة لأول مرة فى تاريخها وهو طرح فكرة طرد مصر أو على الأقل تعليق عضويتهــا فى الحركة وظلت الفكرة مطروحة طوال ثلاث ســنوات ونصف هى الفترة ما بين قمة هافانا وقمة نيودلهى (٤) .

ويذهب بعض الباحثين الى ان عدم الانحياز المصرى مر بمراحــل خمس (٥) :

الأولى : يصفها بانها من مناهضة الاستعمار الى عدم الانحياز وتبدأ أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤ .

الثانية : النضال من أجل عدم الانحياز ٥٥ ــ ١٩٦٤ .

الثالثة : الميل نحو السوفيت من ٦٤ ــ ١٩٧٠ .

الرابعة : بحث السادات عن بدائل ٧٠ ــ ١٩٧٤

الخامسة : التحول نحو أمريكا ٧٤ ــ ١٩٨١ .

ورغم اختلافنا مع هـذا التحليل من حيث الجوهر انطلاقا من ان مفهوم عدم الانحياز انما يعكس سياسة للحفاظ على الاستقلال الوطنى فاذا تعرض هذا الاستقلال لمأزق فان الأولويات تختلف لأن عدم الانحياز هو أداة للسياسة الخارجية وليس هدفا فى حد ذاته ومع هذا فلا يمكن انكار وجود بعض المظاهر التى تؤيد منطق التحليل المشار اليه . ويهمنا ان نضيف هنا مرحلة سادسة منذ ١٩٨١ حتى الآن ونطلق عليها مرحلة العودة للأصول فى عهد مبارك .

وفى تقديرى ان النظرة الأعمق لعدم الانحياز المصرى ينبغى ان تتم من خلال بحث مكانة عدم الانحياز فى الاطار العام للسياسة الخارجيــة المصرية (٦) التى تقوم على دوائر معينة هى الدائرة العربيــة والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية وأخيرا وليس آخرا دائرة عدم الانحياز وهذه الدائرة الأخيرة تتميز بسمات ثلاث :

الأولى : انها كانت أحدث الدوائر ظهورا وبلورة فى الفكر السياسى المصرى ولم يرد لها ذكر فى كتاب فلسفة الثورة الذى وضـــعه جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ ٠

الثانية : انها تعمل فى اطار الدوائر الثلاث الأولى أو قل عبر تلك الدوائر فى تداخل معين ٠

الثالثة : انها تتفوق عن الدوائر الثلاث بنزعة أكثر شـــمولا من ناحية العضوية لاتساع عضوية الحركة لتضـم دولا من أوربا وأمريـكا اللاتينية ومن ناحية الهدف فهو تنسيق السياسات وليس السعى للوحدة أو الاتحاد كما هو شأن الدوائر الثلاث ومن ناحية التوجه فهى تخاطب فى المقام الأول صراع العملاقين بهدف تأمين الاستقلال الوطنى ٠

ونتيجة لذلك تعرض عدم الانحياز المصرى منذ البداية لهجوم من الشرق والغرب فى مرحلة الخمسينات ثم الهجوم من الغرب فى الستينات ومن الشرق فى السبعينات ولعل ذلك مرجعه عاملان :

الأول : ديناميكية السياسة والقيادة المصرية ســـواء فى عهدى عبد الناصر أو السادات وقبولها مواجهة التحديات واتخاذ قرارات صعبة فى لحظات حاسمة ٠

الثانى : طبيعة البيئة الاقليمية والدوليـــة التى فرضت على مصر مخاطر تمس أمنها القومى ومن ثم كان على القيادة المصرية ان تفكر بمنطق الأمن القومى والحفاظ عليه أو استعادة الأراضى المحتلة قبـل ان تنظر ما اذا كانت هذه الحركة أو تلك تؤثر أو تتطابق أو تتعارض مع عـدم الانحيـــاز ٠

والخلاصة أن انتهاج مصر لسياسة عدم الانحياز لم يكن اختيـــارا منها لسياسة قائمة بل ان عدم الانحياز كان بلورة ونتيجة لسعى مصر لتأكيد ذاتها فى المجتمع الدولى وتأمين استقلالهـا الوطنى ومن ثم كان متغيرا تابعا للهدف الأصيل المرتبط بالأمن القومى ٠ ومع هذا فقد حظى دور مصر فى عدم الانحياز بما لم يحظ به أى دور لدولة رائدة أخرى ٠

المبحث الثانى

مصر والقمة الثامنة لعدم الانحياز

كانت مصر من الدول الرائدة فى حركة عدم الانحيـاز . بل ان شخصيات مثل نهرو وناصر وتيتو وسوكارنو ونكروما أصبحت أعـلاما بارزة فى التاريخ السياسى المعاصر لارتباطها باسـم عدم الانحيـاز . والواقع ان هؤلاء الاعلام تميز نبوغهم وعبقريتهم فى خلق هذه الحركة ولنا ان نتساءل لو لم تكن حركة عدم الانحياز موجودة فما هو الوضع الذى كانت ستكون عليه الخريطة السياسية للعالم وأى درجة من الصراع كانت ستسود العالم بأسره . وللاجـابة على ذلك يكفى ان نسترجـع للذاكرة صورة العالم فى أوائل القرن التاسع عشر حيث عقد مؤتمر فيينا الشهير عام ١٨١٥ وأقر بسياسة توازن القوى فى أوربا ، وتكرر نفس المشهد بعد ذلك فى مؤتمر يالتا فى ابان اشتعال الحرب العالمية الثانية (فبراير ١٩٤٥) بل انه تقنن بعد ذلك فى ميثاق الأمم المتحدة واحتفاظ الدول العظمى بحق الفيتو وفى ضم الاتحاد السوفيتى لجمهوريتين من جمهورياته الاتحادية للأمم المتحدة وهما أوكرانيا وروسيا البيضاء حتى توازن التواجد الغربى الكبير فى هذه المنظمة الدولية . وانطلاق العالم فى صراع محموم بعد الحرب العالمية الثانية بحثا وراء الحلفاء والأحلاف أثر التخلص من ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان . وفى غمار الحركة المناهضة للاستعمار والداعية للاستقلال فى آسيا وأفريقيا تبلورت حركة عدم الانحياز كطريق ثالث ومجال جديد أمام هذه الدول ولندرك أهمية هذه الحركة . يمكن أيضا ان نسترجع للذاكرة ما حدث أثر حركات الاستقلال فى أمريكا الجنوبيـــة ضد أسـبانيا والبرتغـال فى القرن

الثامن عشر عندما خرجت هذه الدول من الاستعمار الأسبانى لتقع تحت السيطرة الأمريكية واعلان الرئيس الأمريكى مونرو مبدأه الشهير بعدم التدخل فى شؤون القارة ثم انطلاق الشركات الامريكيـة للسيطرة على أمريكا الجنوبية والوسطى وهى السيطرة التى ما تزال تعانى القارة من آثارها حتى الآن ٠

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة الأول لعـدم الانحياز فى بلجراد تردد على السمع مرات ومرات الاشادة بدور عبد الناصر ونهـرو وتيتو وكان ذلك الأمر كفيلا بان يجعل كل مصرى يجلس على المقاعد المخصصة لمصر يشعر بالزهو والافتخار بل ان الأمر بلغ أكثر من ذلك عندما دعا بعض الأعضاء فى الحركة باصدار قرار مستقل يشـيد بالآباء المؤسسين ورغم ان هـذا الطلب فى ذاته لم يتحقق على أساس ان الاشادة بهؤلاء المؤسسين ستتم فى الجلسة الاحتفالية الخاصة بالحركة الا ان المعنى ذاته ذو دلالة واضحة على بعد نظـر هؤلاء المؤسسين ومبلغ مساهمتهم وفى مقدمة هؤلاء جمال عبد الناصر ٠ وأيا كان الموقف من الحركة بالقبول أو الرفض وأيا كان مدى تقييم فعاليتها سلبا أو ايجابا فلا يستطيع أى باحث فى تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ان يتجاهلها والا كان بحثه ناقصا وعمله مبتورا ٠

ولقد ساهمت مصر فى المؤتمرات المختلفة بصورة مختلفة أحيـانا تدعو للتساؤل هل هى صدفة أم ان التاريخ يكرر نفسه أم انها تشابه فى الملابسات والظروف السـياسية تدعو لتكرار مشـابه فى النتائج والأحداث ٠ لقد عاش عبد الناصر ثلاثة مؤتمرات للقمة الأول فى بلجراد والثانى فى القاهرة والثالث فى لوزاكا واشترك بنفسـه فى المؤتمرين الأول والثانى ورأس وفد مصر فى الثالث وزير الخارجية محمود رياض ٠ وعاش أنور السادات ثلاثة مؤتمرات هى الرابع فى الجزائر والخامس فى كولومبو والسادس فى هافانا حضر بنفسه مؤتمرين منهما ومثل مصر فى الثالث وزيرا الدولة للشئوون الخارجية د ٠ بطرس غالى ٠ وشهد حكم حسنى مبارك حتى الآن مؤتمرين السابع فى نيودلهى وحضره بنفسه والثامن فى هرارى ورأس وفد مصر الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ٠

كانت مصر فى أوج مجدها فى قمة بلجراد كرائدة للحركة وفى قمة القاهـرة كمضيفة ومحـركة للاحداث وأصبحت فى قمة لوزاكا كسيرة تناشد الناس التأييد والعون ضد العدوان الاسرائيلى الذى كان جاثما على صدرها ٠ كانت مصر تعد العدة لحرب أكتوبر فى قمة الجزائر وخرجت

منتصرة منها وان كانت جريحة فى قمة كولومبـو ولكن فى قمة هافانا أصبحت موضع اتهام بالخروج عن مبادىء الحركة وخيانتها وعقد صلح منفرد ٠ فى قمة نيودلهى رد لمصر اعتبارها وبدأت تستعيد مكانتها والى حد ما تأثيرها الا أنه فى قمـة هرارى قام العقيد الليبى معمر القذافى بشن أشرس حملة من السباب والشـتائم ضدها واتهامهـا بالخيانة والعمالة وانها صارت مستعمرة وقاعدة صهيونية وتحدث عن المناورات الأمريكية المصرية المشتركة التى واكب توقيتها انعقاد القمة الثامنة وشارك الكورس العربى لجبهة الرفض ترديد اتهامات القذافى وطالبوا بادانة هذه المناورات وكما صمد بطرس غالى لحملة السباب فى قمة هافانا صمد لنفس الحملة التى تكررت وبمستوى منحط للغاية فى قمة هرارى مع فارق رئيسى ان مصر ١٩٧٩ هى غير مصر ١٩٨٦ ومن ثم فان حملة السباب فى ١٩٧٩ أسفرت عن الطعن فى عضوية مصر ولكن حملة السباب فى ١٩٨٦ كانت كسحابة صيف سرعان ما انقشعت بل صبت جاما من حميم على رؤس أصحابها ٠ وكان رد مصر بتسجيل الاعتراض على تخرصات العقيد القذافى نموذجا فى الرقى الدبلوماسى والانجاز السياسى ٠ فمن ناحية ترك القذافى فى حملته ومسرحيته مع فرقة المغنين يرددون الهتافات والصياح وكأنه غير موجود ويعوى فى الهواء الطلق ، وفى نفس الوقت تم الرد عليه فى بيان صحفى وفى رسالة رسمية اعتبرت وثيقة من وثائق الحركة ٠ كما تم الرد على التخرصات السـورية فى اللجنة السياسية بواسطة السفير عمرو موسى والذى يمكن ان نطلق عليه لقب مهندس الايقاع للوفد المصرى الأمر الذى جعل الوفد السورى يسحب تعديلاته ، وفى طريقة لحفظ ماء الوجه اتفق رئيس اللجنـة السياسية على نسيان أو تناسى تعـديلات سـوريا والتعـديلات المصرية المضادة ولكن بعد أن تم كشف التلاعب والفضائح السورية فى لبنـــان وضـــد الفلسطينيين وتعاملاتهم السرية مع اسرائيل ، كما تم الرد أيضا على تقولات ايرانية ضد مصر واتهامها بالانحياز للعراق والتهكم على الاسرى من أبنائها ٠

وسجلت مصر نقطة سياسية لصالحها فى الاجتماع الوزارى لعدم الانحياز حيث كان يرأس وفدها السفير محمود أبو النصر مدير ادارة الهيئات الدولية أنذاك الذى عندما وجد الصراع يحتدم بين دول شمال افريقيا « المغرب وليبيا والجزائر على من يتولى منصب نائب الرئيس ، طرح السفير أبو النصر اسم مصر ولم يكن الهدف هو الحصول على المقعد وانما كان الهدف المساومة فى التكتيك على التنازل مقابل عدم التعرض لمصر أو سياستها بأى مساس ونجح فى ذلك وتعهد الوفد الليبى ووفى بما التزم به طـوال المؤتمـر ما عدا ما حدث من القذافى فقط بـل ان

التعديلات التى قدمها الوفد الليبى بالنسبة للعدوان الأمريكى ضد ليبيا أو المناورات الأمريكيـة فى البحـر المتوسـط لم تشر لمصر من قريب أو بعيد ٠

ولعب السفير عبد الحليـم بدوى المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة دور حمامة السلام فى اللجنة الخاصة بنزع السلاح ففى الصراع بين الهند والباكستان حول المناطق الخالية من السلاح النووى وبعد مضى ساعات طويلة من النقاش تقدم السفير بدوى بحل وسط توفيقى فاقتنع الوفدان المتصارعان ٠ كذلك الشـأن عندما احتدم الصراع بين ايران والعراق حـول ادانة استخدام الأسلحة الكيماوية لجأ الوفدان للسفير عبد الحليم بدوى ليجدوا لديه الحل الوسط لبراعته الدبلوماسية ٠

ولنا الآن ان نتساءل ماذا حققت مصر فى القمة الثامنة ٠ ان الاجابة على ذلك تستلزم التعرض لنقاط ثلاث :

الأولى : طبيعة التغير والاستمرارية فى الحركة ٠ ان القاء نظرة على بيـان قمة هرارى والذى يربو على مائتى صفحة بقسميه السياسى والاقتصادى ويقارن ذلك ببيان قمة بلجراد والذى لايتعدى بضع صفحات يشير الى اتساع المفهوم للحركة وتداخل عناصرها وتفاعل اتجاهاتها واذا كانت مصر رائدة للحركة فى مرحلة النضال ضد الاستعمار التقليدى فانه بلا شك ليست لها نفس المكانة فى ظل الظروف الجديدة والمستجدة من ناحية نوعية المشاكل والانتماءات أو من ناحية تضخم حجم الحركة ومن ثم صعوبة القدرة على التفاعل والتأثير ٠ وهذا لا ينعكس على مصر وحدها بل يمتد لكثير من الدول الرائدة مثل غانا وأندونيسيا ٠

الثانية : طبيعة التغير فى هيكل العلاقات الدوليـة فى أواخـر الخمسينات وأوائل الستينات كان الاستقطاب الدولى على أشده أما فى أواخر الثمانينات فان تعـدد مراكز القوى فى العالم مع الاقرار بثنائية القوتين العظميين ترك أثره على حركة عدم الانحياز ومواقف أعضائها ومن ثم وجدنا من يتهم الحركة بانها ليست غير منحازة بل ان كثيرا من دولها منحاز وهذا الاتهام يمكن أن يوجه للعديد من الدول الرائدة فى الحركة فى الماضى وكذلك للدول المؤثرة فيها اليوم مثل كوبا ٠

الثالثة : اولويات السياسة المصرية الراهنة فلا شك ان مسـألة الأمن القومى المصرى وحل مشاكل الاقتصاد المصرى وأثر ذلك على مواقف السياسة الخارجية المصرية التكتيكية أو الاستراتيجية يجعل مصر ١٩٨٦ غير مصر ١٩٦١ ولا يقتصر الأمر عليها وحدها بل ان دولا رائدة مثـل

يوغوسلافيا والى حد ما الهند أصبحت تتأثر بمثل هذه الأولويات فى مواقفها فى حركة عدم الانحياز خاصة بعد اختفاء الرعيل الأول من القادة وظهور رؤساء ذوى نزعة براجماتية وعملية فى السياسة الدولية .

ومع هذا فان دور مصر كان واضحا فى تأكيد المبادىء الأصيلة للحركة والمتمثلة فى عدم انتمائها لأى من التكتلات الدولية والحكم على الأمور والقضايا من منطلق مالها وما عليها والدعوة لمبادىء التعايش السلمى بين الأنظمة المختلفة ومحاربة التطرف السياسى والايديولوجى ولذا كان موقفها الثابت والرافض لعقد القمة التاسعة فى نيكاراجو حتى لايزج بالحركة فى صراع العملاقين وتفقد ذاتيتها واستقلاليتها ، وكذلك فى تأكيد مبدأ التزام المدين بسداد الدين واحترام التعهدات والمواثيق الدولية مع الدعوة لأن تراعى الدول الدائنة ظروف البلاد النامية ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتاعية والدعوة للحوار بين الشمال والجنوب وعدم المواجهة .

ومن زاوية المصلحة المباشرة نجحت مصر فى الرد على أية اتهامات لها والتحرك بايجابية على جميع الجهات .

وعلى الزاوية الثقافية فان الدراسة التى نشرها الأستاذ د.ر. جويل الصحفى الهندى عن مواقف مختلف دول الحركة ووجهات نظرها تضمنت النظرة المصرية للحركة فى مقال بقلم الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والذى أبرز ان هذه النظرة تعتمد على العناصر التالية :

- استقلالية الحركة وسلامة مبادئها الأصيلة .
- عدم انتماء الحركة لأى كتلة من الكتل ورفض مفهوم الحليف الطبيعى أو العدو الطبيعى .
- أهمية اعادة تشكيل النظام الاقتصادى والسياسى الراهن فى ضوء الظروف الجديدة على الساحة الدولية .
- ضرورة تعزيز نظام الأمم المتحدة القائم على التعددية ومناشدة الجميع الحفاظ على هذا المنهج .
- البعد عن الادانات الفردية والمهاترات التى لاتفيد الدول النامية فى الدفاع عن مصالحها .

وفى الختام يمكن ان نطرح التساؤل هل دور مصر فى القمة الثامنة كان كافيا أم كان يمكن أن يكون لها تأثير أكبر مما حدث ؟ وبداهة فان

الأمر جد واضح فان الدور المصرى كما سبق أشرنا لم يكن بالقدر الكافى وذلك لعوامل متعددة منها ان تمثيـل مصر لم يكن على مستوى القمة ، ومنها ان الدبلوماسية المصرية رغم براعتها فى التكتيك وعنادها وصلابتها فى الدفاع عن سياسة مصر افتقدت الى بعد ثقافى أو فكرى . ولتوضيح ذلك نقارن بين وضع مصر ووضع أى من الهند أو يوغوسلافيا أو كوبا . ففى الهند معاهد عدة لدراسة عدم الانحياز ونشر صحفى هندى كتابا وزع أثناء المؤتمر ، وقامت الهند باعداد تجميع وثائقى للحركة منذ ١٩٦١ حتى المؤتمر . أما يوغوسلافيا فقد أعدت قاعة خاصة لعرض لوحات ورسوم وقام وزير خارجية زيمبابوى بافتتاحها وأسمتها قاعة جوزيف بروزتيتو لفنون عدم الانحياز ، كما ان مركز دراسة المؤسسات اليوغوسلافى أعد عدة بحوث ودراسات تم الاشارة اليها والاشادة بها ضمن قررت عدم الانحياز . وتأثير كوبا الايديولوجى كان واضحا فى خطاب كاسترو وفى عدة كتب وزعت حول النظام الاقتصادى الراهن وكيفية الخروج من الأزمة وفى المجموعة الايدلوجية اليسارية التى كانت تتبنى المواقف الكوبية .

ولكن كل هذا لا يقلل من الدور المصرى الذى يجب ان يتطور ولا يقع الأمر على عاتق الدبلوماسية المصرية التى هى واجهة وأداة الاتصال مع العالم الخارجى بل يمتد ذلك ليشمل مراكز البحوث والدراسات ويمكن لوزارة الخارجية بل ينبغى عليها ان تطور معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لها وتنشىء فيه وحدة خاصة بعدم الانحياز ودراسات البلاد النامية ، كما يمكن لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام ان يقوم بعمل مماثل ومن الضرورى ان تتفاعل الجامعات المصرية مع نبض السياسة الدولية والاقتصادية بدلا من ان تعيش فى دراسات أكاديمية كلاسيكية تظل حبيسة أرفف المكتبات . وهذا بلاغ لمراكز البحث والفكر لتتعاون مع مراكز الحركة السياسية من أجل خدمة هدف وطنى عام وهو ايجاد دور مؤثر وفعال لمصر ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين .

الهوامش

١ ـ لورانس مارتن ـ الحياد وعدم الانحيــاز ـ ترجمة خيرى حماد ـ كتب سياسية ـ الدار القوميـــة للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٦٤ ص ١٥٦

٢ ـ نفس المرجع ص ١٨١

٣ ـ مختار مزراق ـ مرجع سابق ص ٤٩ ـ ٥٣

(٤) Singham and Hune, op. cit., pp. 316-317.

وأيضا مزراق ـ مرجع سابق ص ص ١٥٨ ـ ١٦١

(٥) K.R. Singh, Egyptian Non-Alignment, in K.P. Misra, Non-Alignment : Frontiers and Dynamics, op. cit., pp. 324-333.

(٦) Mohamed Noman Galal, Egypt's Foreign Policy and Non-Alignment, **Punjab Journal of Politics,** Jan-June, 2983, Amritsar, India, pp. 106-120.

خاتمه

لقد عرضنا فى الفصول السابقة لنشـــأة حركة عدم الانحيـــاز وتطـورها ومفاهيمها وديناميكياتها فى العمـل ومواقفهـا من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولنا ان نطرح عددا من الملاحظات فى ختام هذه الدراسة ٠

الأولى : ان حركة عدم الانحياز رغم نشأتهـا البسيطة ومفاهيمها المحدودة فى البداية استطاعت ان تطور نفسها لتصبح حقيقة أساســية فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ليس من السهل تجاهلهـا أو اغضاء الطرف عن دورها ٠

الثانية : ان حركة عدم الانحياز كما ظهرت فى فكر مؤسسيها الأول كانت ثورة ضد القوالب الجامدة والتنظيمات البيروقراطيـــة الا أنه من واقع مسيرتها الفعلية تعددت اجتماعاتها ولقاءاتها وبدأت تكون أجهزتها المتعددة وان ظلت تقاوم البيروقراطية فيها فلم تتحول الى جهاز بيروقراطى ضخم كما هو شأن الأمم المتحدة أو أى من وكالاتها المتخصصة ٠

الثالثة : ان حركة عدم الانحيــاز نجحت فى اظهار الاهتمام العالمى بمشاكل الدول النامية السياسية والاقتصـــادية والثقافية والاعلاميــة والتكنولوجية بفضل تشعب اهتماماتها وكثرة اجتماعاتها ونشاطها أيضا من خلال الأجهزة الدولية الأخرى وفى مقدمتها الأمم المتحدة ومن ثم فهى تقدم خطوة هامة فى طريق دمقرطة العلاقات الدولية ٠

الرابعة : ان حركة عدم الانحياز رغم ما سبق فى حاجة لمزيد من ربط أفكارها وآرائها ومقترحاتها التى تتوصل اليها فى اجتماعاتها بالعمل السياسى والاقتصادى الداخـلى فى دولهـــا حتى تؤتى هذه الاجتماعات وما تتمخض عنه من آراء ومقترحـات ثمارها ولا تتهم الحركة بأنها تعبر عن الكلام الكثير والعمل القليل ٠

الخامسة : ان الحركة رغم محدودية نشاتها من حيث العدد ومن حيث الاهتمامات تطورت لتصبح بمثابة الوعاء الذى يحتضن آمانى وآمال وتطلعات ليس دول الحركة بل جميع الدول النامية ومن ثم فقد عدلت الحركة من مصطلحاتها لتشير الى هذا الوضع الشامل بأنه يعبر عن فكر الحركة والدول النامية الأخرى فاذا أضفنا كل هذا وربطنا بين نشاطها

ونشاط مجموعة ال ٧٧ للدول النامية فاننا نطرح التســاؤل هل هذا ايذانا بانقسام التنظيمات الدولية من الناحية الفعلية والعملية الى دول الشمال ودول الجنوب أى ان هذا الانقسام بعد ان كان واقعا سياسيا واقتصاديا أصبح يفرض نفسه على المنظمات الدولية من الناحية الفعلية وهل أزمة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة بصفة عامة ومنظمة مثـل اليونسكو بوجه خاص تعكس ذلك واذا صـح مثل هذا القول هل من وسيلة لتلافى تصاعد حدة الانقسام ان حقائق السياسة الدولية متغيرة باستمرار ولعل فى عملية الذوبان البطىء للكتل والأحلاف الدولية واتجاه بعض دولها للمشاركة فى أعمال عدم الانحياز بصـفة مراقب أو ضيف مؤشرا جديدا على التغير يجدر دراسته ومراقبة وتحليل أبعاده السلبية أو الايجابية على مستقبل الحركة ٠

أهم المراجع

كتب

- د . السيد أمين شلبي .. قراءة جديدة فى الحرب الباردة ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨٣ .

- مختار مزراق .. حركة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية ـ الدار القومية للطباعة والنشر بيروت ـ ١٩٨٣ .

- محمد منير العصرة .. سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٦١ .

- مصطفى المصمودى .. « النظام الاعلامى الجديد » ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ أكتوبر ١٩٨٥ .

- لورنس مارتن (محرر) الحياد وعدم الانحياز ترجمة خير حماد ـ كتب سياسية ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٤ .

مقـــالات

د . بطرس بطرس غالى « الاتفاقات الاقليمية الآسيوية » المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد العاشرة ١٩٥٤ .

ـ « الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة » المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد الثامن عشر ـ ١٩٦٢ .

ـ « سياسة عدم الانحيـــاز » المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد العشرون ـ ١٩٦٤ .

دوريـــات

ـ المجلة المصرية للقانون ـ سنوية ـ القاهرة .

ـ السياسة الدولية ـ مجلة ربع سنوية ـ القاهرة .

ـ الأهرام الاقتصادى ـ مجلة أسبوعية ـ القاهرة .

ـ اليقظة العربية ـ مجلة شهرية ـ القاهرة .

نشرات ووثائق

ـ خطب وتصريحات الرؤســاء جمـــال الناصر ـ أنور الســادات ـ حسنى مبارك .

ـ نشرات مصلحة الاستعلامات المصرية .

ـ مصر وعدم الانحياز ـ الهيئة العامة للاستعلامات (بدون) .

ـ مصر وعدم الانحياز ـ كتاب أبيض ـ وزارة الخارجية ١٩٨٢ .

REFERENCES

- Bajpai U.S. ed., Non-Alignment : Perspective and Prospect, New Delhi, 1983.
- Bedjaoui. Mohamed, Towards a New Economic International Order, UNESCO, OXFORD IBH, New Delhi, 1982.
- Calvocoressi Peter, World Politics since 1945, Third Edition, **Longman, London 1977.**
- Misra, K.P., ed. Non-Alignment : Frontiers and Dynamics, Vikas Publishing House, New Delhi, 1982.
- Misra, K.P. and Narayanan K.R., eds., Non-Alignment in contemporary International Relations, Vikas Publishing House, New Delhi, 1981.
- Northedge F.S. and Grieve M.J., A Hundred Years of International Relations Duckworth, London, 1971.
- Goyal, D.R. ed., from Belgrade to Harare, 21 st Century Publications, New Delhi, 1986.
- Singham A W. and Hune, Shirley, Non-Alignment in an Age of Alignments, the College Press, Harare, Zimbabwe, 1986.
- Ramamurthy K. and Srivastava G.N., NAM Today, New Delhi Publishing House, New Delhi, 1985.
- Selim, Mohamed El Sayed Ed., Non- Alignment in Changing World, Cairo papers in Social Science, Vol. 6 No. 3 Sept. 1983, The American University in Cairo.
- Prebisch, Raul, Crisis of Advanced Capitalism, Third World lecture 1981, Third World Foundation for Social and Economic Studies, London, 1982.
- Rasheeduddin Khan E., Perspectives on Non-Alignment, Kalamkar Prakashan, New Delhi, 1981.
- Vasudev, Uma ed., Issues before Non-Alignment, Indian Council of World Affairs, New Delhi, 1983.

DOCUMENTS

— Twenty Five years of the Non-Alignment Movement, Documents of the Gatherings of the Non-Alignment Countries, Ministry of External Affairs, New Delhi, India, Two volumes, 1986.

— Conference of Heads of State and Government of Non-Aligned Countries, Ministry of National Guidance, Cairo, 1964.

— The Non-Aligned Movement and the New International Economic Order 1961-1983, Ministry of Foreign Affairs, Cairo. 1984.

— New Delhi Consultations 22-24 Feb. 1982, Ministry of External Affairs, India.

— ,Global Negotiations, a pragmatic Approach, Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi., 1983.

— Directions for Reform : the Future of the International Monetary and Financial System, Report by a Group of Experts, set up by the Chairperson of the Non-Aligned Movement, Vikas Publishing House, 1984.

Brandt commission :

a) North-South : a programme for Survival, 1982.

b) Common Crisis, North South : Cooperation for world recovery, Pan World Affairs, London 1983.

— Towards a New Bretton Woods, Commonwealth Secretariat, London 1983.

— Final Documents fo the Seventh Non-Alignment Conference, Ministry of External Affairs, India, 1983.

PERIODICALS

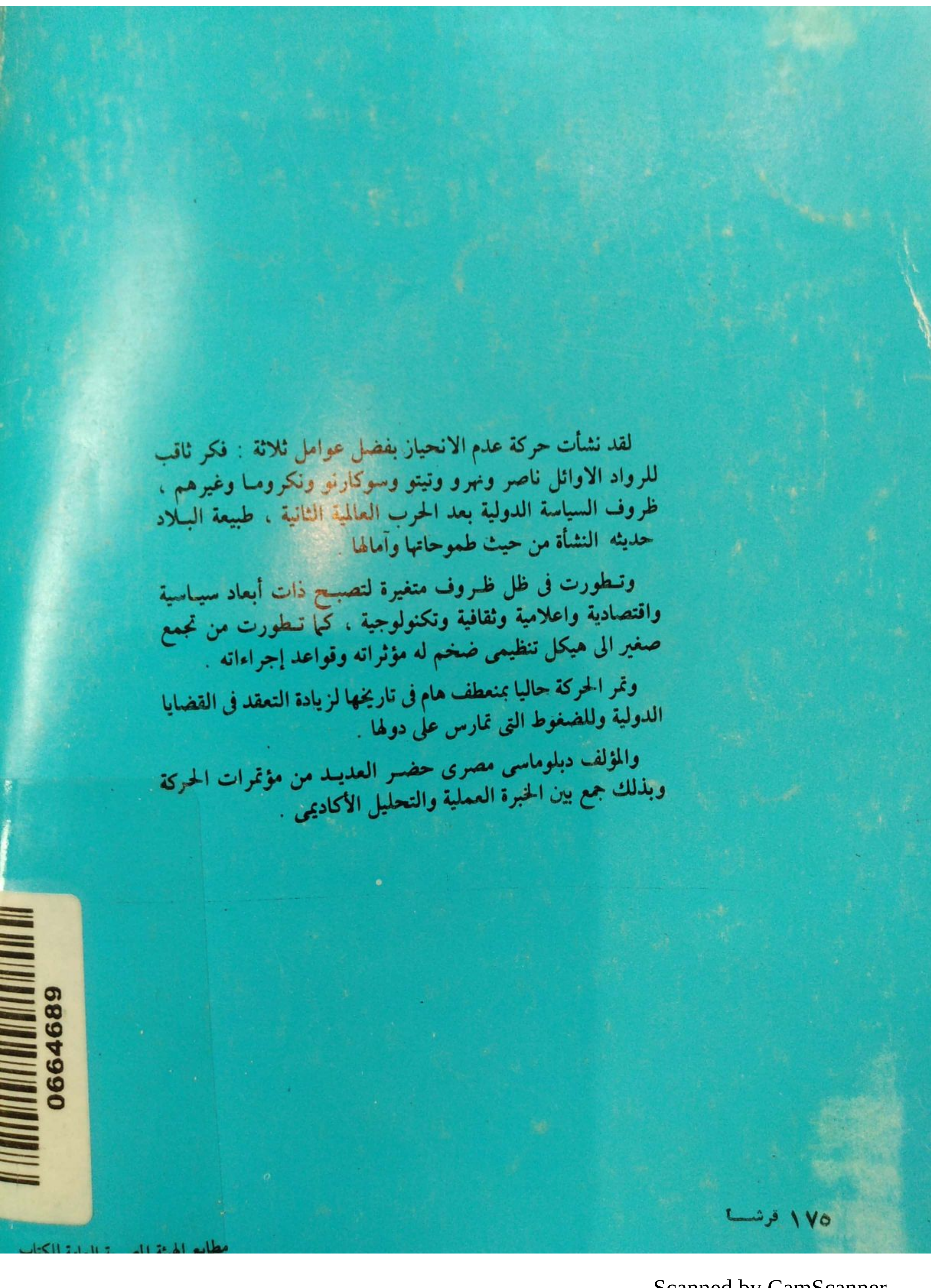
- Problems of Non-Alignment, A Quarterly Journal of International Relations, New Delhi.
- Punjab Journal of Politics, Department of Political Science, Quarterly, Gurunank Dev. University, Amritsar, India.
- Secular Democracy, a monthly Journal, New Delhi.
- The Non-Aligned World, An International Quarterly on Non-Alignment and the Non-Aligned Movement, New Delhi, India.
- Newsweek Sept. 15, 1986.

فهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٤٨٣٠

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ١٤٥٢ ـ ٩


لقد نشأت حركة عدم الانحياز بفضل عوامل ثلاثة : فكر ثاقب للرواد الاوائل ناصر ونهرو وتيتو وسوكارنو ونكروما وغيرهم ، ظروف السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، طبيعة البلاد حديثه النشأة من حيث طموحاتها وآمالها .
وتطورت فى ظل ظروف متغيرة لتصبح ذات أبعاد سياسية واقتصادية واعلامية وثقافية وتكنولوجية ، كما تطورت من تجمع صغير الى هيكل تنظيمى ضخم له مؤثراته وقواعد إجراءاته .
وتمر الحركة حاليا بمنعطف هام فى تاريخها لزيادة التعقد فى القضايا الدولية وللضغوط التى تمارس على دولها .
والمؤلف دبلوماسى مصرى حضر العديد من مؤتمرات الحركة وبذلك جمع بين الخبرة العملية والتحليل الأكاديمى .
06664689
١٧٥ قرشـــاً
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب